

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: الطرق الكمية للتسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان:

اتخاذ قرار المفاضلة بين الائتمان المصرفي في البنوك التجارية باستخدام
أسلوب البرمجة بالأهداف

- دراسة حالة -

بنك التنمية المحلية (BDL) بولاية سعيدة

تحت إشراف الأستاذ:

- بومدين محمد أمين

من إعداد الطالبة:

❖ عمراني مختارية فوزية

أعضاء لجنة المناقشة :

الاستاذ..... رئيسا
الاستاذ..... مشرفا
الاستاذ..... ممتحنا
الاستاذ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2013/2012





الشكر

أشكر

الله عز و جل الذي أعايننا على إتمام هذا العمل المتواضع
الأستاذ بومدين أمين على توجيهاته الهدافه ونصائحه القيمة وعلى الوقت
والجهد المبذول في متابعة هذا البحث
والإشراف عليه في كل مراحله

كل عمال بنك التنمية المحلية لولاية سعيدة الذين كانوا السند في إتمام الجانب
التطبيقي لهذا البحث.

كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة
ـ د. مولاي الطاهر _ سعيدة _

الإداء

إلى من طالما حلموا أن يبصروا نجاحي و التفوق الدائم في دراستي
ـ إلى الوالدين الكريمين _

إلى توأمًا روحي _ رابح ، أمال _ و أخي غزلان

ـ إلى رفيقات الدرب في الدراسة _ صارة ، مختارية

إلى كل الأهل و الأقارب

ـ إلى كل المعلمين و الأساتذة الذين مررت عليهم طيلة المشوار الدراسي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل



الملخص :

إن أسلوب البرمجة الخطية بالأهداف يعتبر من أهم الأساليب الكمية التي تساعد في عملية اتخاذ القرار ، فالمطلب الأساسي للدراسة يرتكز على تطبيق أسلوب البرمجة بالأهداف ومدى إمكاناته في مساعدة الباحث الائتماني على اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية وخاصة بنك التنمية المحلية - وكالة سعيدة - لغرض تكوين محفظة من القروض التي تناسب محدودية البنك وموارده ، وذلك من خلال إعطاء الأولوية لأهداف البنك الرئيسية وحل هذا النموذج يكون بطرق مختلفة حيث أن جميع هذه الطرق تحقق أهداف بنك التنمية المحلية لفرع سعيدة المتمثلة في تحقيق الربحية بأكبر العوائد في مختلف القروض وزيادة نسبة الضمانات فيها ، فمن خلال استخدام هذا النموذج نجد أن جميع الأهداف قد تتحقق بكل الطرق المذكورة تبعاً لـاستراتيجية البنك وهذا ما يسمى بقيود الدراسة و القروض محل الدراسة هي متغيرات الأهداف المراد الوصول إليها.

الكلمات المفتاحية : الائتمان المصرفي ، القرار الائتماني ، أسلوب البرمجة بالأهداف .

Le résumé :

Le modèle de la programmation linear par objectifs Est l'un des modèles quantitatifs les plus importants, et l'objectif principale de cette étude concentre sur l'application de ce modèle , Cela aidera dans le processus de prise de décision Dans les banques commerciales Privat la banque du développement local – agence Saida – Aux fins de la composition du portefeuille des crédits correspondent aux ressources de la banque, et qu'en donnant les principaux objectifs de la Banque , le résoudre de ce modèle Avoir de différentes façons, Depuis toutes cette méthodes en atteindre les objectifs de BDL -SAIDA- :la rentabilité, l'augmentation de la proportion des garanties En fonction de la stratégie de la banque Ce sont les limites de l'étude et les variables des prêts à l'école sont les objectifs à atteindre

Les mots clés : Le crédit bancaire, Les décisions de crédit, la programmation de multiple objectifs



قائمة المحتويات



قائمة المحتويات

.....	المقدمة.....
01.....	الفصل الأول : البنوك التجارية و الائتمان المصرفي.....
02	مقدمة الفصل الأول.....
03.....	المبحث الأول : البنوك التجارية.....
03.....	المطلب الأول : ماهية البنوك التجارية.....
07.....	المطلب الثاني : خصائص و وظائف البنوك التجارية.....
15.....	المطلب الثالث : أنواع البنوك التجارية.....
18.....	خلاصة المبحث الأول.....
19.....	المبحث الثاني : الائتمان المصرفي.....
19.....	المطلب الأول : ماهية الائتمان المصرفي.....
21.....	المطلب الثاني : أنواع الائتمان المصرفي و التسهيلات الائتمانية.....
29.....	المطلب الثالث : أهمية و مزايا الائتمان المصرفي.....
31.....	المبحث الثالث : القرار الائتماني.....
31	المطلب الأول : ماهية القرار الائتماني.....
33.....	المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.....
38.....	المطلب الثالث : خصائص القرار الائتماني الأمثل.....
39.....	خاتمة الفصل الأول.....
	الفصل الثاني : استخدام البرمجة بالأهداف كأسلوب كمي في اتخاذ القرار
41.....	مقدمة الفصل الثاني.....
42.....	المبحث الأول : الأساليب الكمية و دورها في اتخاذ القرار.....
42.....	المطلب الأول : اتخاذ القرار وأهميته.....
46.....	المطلب الثاني : الأساليب الكمية و دورها في اتخاذ القرار.....
50	المبحث الثاني : المنهج البرمجي الخططي.....
50.....	المطلب الأول : ماهية البرمجة الخططية.....
52.....	المطلب الثاني : المراحل الأساسية في البرمجة الخططية.....
54.....	المطلب الثالث: افتراضات البرمجة الخططية و خصائصها.....
55.....	المطلب الرابع: محددات البرمجة الخططية.....

المبحث الثالث : البرمجة	
بالأهداف.....	55.
المطلب الأول : ماهية البرمجة بالأهداف.....	55.
المطلب الثاني : أهداف و أهمية البرمجة بالأهداف.....	58.
المطلب الثالث: نموذج البرمجة بالأهداف.....	59.
المطلب الرابع : تصنيفات أنواع نماذج البرمجة بالأهداف.....	62.
خاتمة الفصل الثاني	
65.....	
الفصل الثالث : تطبيق أسلوب البرمجة بالأهداف على واقع بنك التنمية المحلية BDL لولاية سعيدة.	
المبحث الأول : تقديم البنك محل الدراسة _ بنك التنمية المحلية	
68.....	
المطلب الأول:نشأة وتعريف بنك التنمية المحلية.....	68.
المطلب الثاني : فروع بنك التنمية المحلية على المستوى الوطني.....	68.
المطلب الثالث : مهام و نشاطات بنك التنمية المحلية.....	70.
المطلب الرابع : تطور متطلبات و خدمات بنك التنمية المحلية.....	71.
المبحث الثاني :بنك التنمية المحلية لولاية سعيدة محل الدراسة.....	
77.....	
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي الخاص بوكالة ولاية سعيدة.....	78.
المبحث الثالث :بناء نموذج البرمجة بالأهداف على واقع البنك محل الدراسة.....	79.
المطلب الأول : التعريف بالظروف غرض الدراسة.....	79.
المطلب الثاني : صياغة مشكلة الدراسة التطبيقية.....	80.
المطلب الثالث :إيجاد الحل الأمثل باستخدام البرنامج الإحصائي WINQSB.....	88.
المطلب الرابع : نتائج الدراسة التطبيقية.....	111.
الخاتمة.....	
117.....	
124.....	





قائمة الجداول



قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
62	تحديد الانحرافات المتعلقة بالدالة الاقتصادية	1 -2
72	مساهمة بنك التنمية المحلية في تمويل الشركات في مختلف القطاعات	1 -3
73	تمويل البنك في قروض ansrj , angem , cnac	2 -3
81	المعايير الخاصة بأربعة قروض عقارية	3 -3
81	المعايير الخاصة بأربعة قروض استغلال	4 -3
82	المعايير الخاصة بأربعة قروض استثمار	5-3
97	الأهداف و المعايير الأساسية في عملية المفاضلة	6 -3
98	مستوى الأولوية للأهداف	7 -3



قائمة الأشكال



الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	وظائف البنوك التجارية	1 -1
15	أنواع البنوك التجارية	2 -1
22	أنواع الائتمان المصرفي	3 -1
37	العناصر المهمة في السياسة الاقراضية	4 -1
71	كمية تمويل بنك التنمية المحلية للقرض العقاري	1_3
73	تمويل البنك في مختلف القطاعات	2_3
74	كمية تمويل البنك في القروض الخاصة	3_3
74	عدد حسابات الزبائن لبنك التنمية المحلية	4_3
75	عدد فروع بنك التنمية المحلية	5_3
75	عدد الموظفين لبنك التنمية المحلية	6_3
76	عدد البطاقات المصرفية المباعة من قبل البنك	7_3
77	معدل تأطير الموظفين	8_3
78	الميكل التنظيمي الخاص بوكالة سعيدة	9_3
88	نموذج البرجنة بالأهداف لبنك التنمية المحلية	10_3
89	الصفحة الأولى من حل نموذج بنك التنمية المحلية	11_3
90	الصفحة الثانية من حل نموذج بنك التنمية المحلية	12_3
93	الصفحة الأولى من قاعدة بيانات نموذج تدنية الاحترافات	13_3
94	الصفحة الثانية من قاعدة بيانات نموذج تدنية الاحترافات	14_3
94	الصفحة الأول من حل نموذج بنك التنمية المحلية	15_3
95	الصفحة الثانية من حل نموذج بنك التنمية المحلية لولاية سعيدة	16_3
101	الصفحة الأولى من ترائق حل الخطوة الأولى	17_3
102	الصفحة الثانية من ترائق الخطوة الأولى	18_3
103	صفحة النموذج الخاص بالخطوة الثانية.	19_3

104	الصفحة الأولى من نتائج الخطوة الثانية	20_3
105	الصفحة الثانية من نتائج الخطوة الثانية	21_3
106	يوضح الصفحة الأولى لنموذج الخطوة الثالثة	22_3
107	الصفحة الثانية لنموذج الخطوة الثالثة	23_3
108	صفحة الحلول للخطوة الثالثة	24_3
109	صفحة نموذج الخطوة الرابعة	25_3
109	صفحة حل الخطوة الرابعة لنموذج	26_3



قائمة الملحق



قائمة الملاحق :

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
124	تطور متوجهات بنك التنمية المحلية BDL	الملحق 1
129	دليل تشغيل البرنامج الإحصائي QSB	الملحق 2





فألهة الاختصارات و الرموز



قائمة الاختصارات و الرموز :

الدالة	الاختصار/الرمز:
قرض الصندوق الوطني للبطالة	CNAC
الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر	ANGEM
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	ANSEJ
Banque de développement local بنك التنمية المحلية	BDL
Linear programming البرمجة الخطية	LP
Goal Programming البرمجة بالأهداف	GP





المقدمة العامة



تمهيد :

إن أهمية البنوك تأتي من الأثر الهام في تحفيزها للعرض الكلي للنقد ، فهي لا تكتفي بقبول الودائع ، بل تقوم بخلقها أيضاً . ، ويقصد بالنظام المصرفي مجموعة المؤسسات التي تتعامل بالائتمان ، حيث تأتي معظم إيرادات البنوك من الأنشطة الائتمانية وفوائدها ، والاهتمام بالوظيفة الائتمانية هو من واجبات المصرف على اعتبار أن المركز المالي لأي بنك يتتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعاً هاماً ضمن بنود المركز المالي ، وتتبع أهمية الإقراض في العمل المصرفي من كونه وسيلة لجمع المدخرات لإعادة صفعها في عروق النظام الاقتصادي بصورة عديدة كإقراض النقد وفتح الإعتمادات وإصدار خطابات الضمان وخصم الأوراق التجارية وغير ذلك ، فسلامة محفظة القروض يؤدي إلى تحقيق عوائد مرتفعة للبنك عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان .

وفي سبيل تحقيق أقصى الأرباح و تعظيم حصيلة الفوائد فإن البنوك التجارية تحاول دائماً أن تجد الاستخدام الأمثل لأموالها ، مستجيبة إلى العديد من الاعتبارات التي ترتبط بمعايير الربحية و المردودية ، وتفادي حدوث اختلالات بين مدخلاتها (الودائع) وخرجاتها (القروض) والاستجابة أيضاً إلى الاعتبارات المتعلقة بالتغييرات التي يمكن أن تحدث ما بين لحظة منح القرض ولحظة استرداده.

و عملية جمع المدخرات في شكل ودائع و منحها للعملاء في شكل قروض تعتبر الوظيفة الأساسية لأي بنك تجاري ، والعائد المتولد عن هذه العملية يمثل المحور الرئيسي لإيراداتيه مهما تعددت المصادر الأخرى ، وهذا بالإضافة إلى متغير درجة المخاطرة الذي يعتبر عنصر مهم أيضاً في هذه العملية لما يفرض على البنك تركيز اهتمامها على وضع سياسات ملائمة من أجل سلامه محفظة القروض وتحقيق عوائد مرتفعة للبنك عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان.

الائتمان لا يتأثر فقط بمعيار الربحية و المخاطرة بل هناك عدة متغيرات أخرى على نفس درجة الأهمية منها المتطلبات التنظيمية المفروضة من طرف السلطات الرقابية المتمثلة في البنوك المركزية على أداء البنك و التي تهدف إلى حماية سلامتها من خطر الانهيار و الإفلاس والذي سيؤدي بدوره إلى نشوء الخطر النظامي و مهدد بطالع سلامه و استقرار النظام المصرفي و المالي و الذي قد يتحول إلى انهيار النظام الاقتصادي و لكن أحد الأهم هذه المتطلبات هو معامل كفاية رأس المال المقترن من طرف لجنة بازل سواء في الاتفاقية الأولى و التي تهدف إلى تحويلة إلى متغير الأخرى المتمثلة في معامل السيولة ومعامل رأس مال البنك و الموارد الدائمة و التي هدفها الحد من مخاطرة البنك من خلال ضمان التسيير الأمثل لموارد البنك في استثمارات أقل خطورة .

و أمام هذه التحديات كان لابد على البنوك البحث عن السبل التي من شأنها تحقيق التوافق بين هاته المتطلبات المفروضة مع الهدف الأساسي و المتمثل في تحقيق أقصى العائد ، خاصة أن الأساليب التقليدية المعتمدة في منح الائتمان لم تعد تستجيب لاحتياجات متعدد قرار الائتمان ، بسبب محدوديتها من جهة وتزايد المعطيات الخاصة بطالبي التمويل والبيئة الاقتصادية والمالية من جهة أخرى ، ولهذا كان لابد من البحث عن أساليب وطرق بديلة أو مكملة بغرض اتخاذ قرار ائماني أكثر رشدا وأمانا بالنسبة للبنك .

وعلى الرغم من أن الأساليب الكمية قد ساعدت البنوك التجارية كثيرا في اتخاذ القرارات الائتمانية إلا أنه قد ظهرت بعض الطرق الإحصائية الجديدة جلبت اهتمام البنوك نظراً لمزاياها المتمثلة في السرعة ، البساطة والشموليّة .

ومن خلال بحثنا هذا سنقوم بتوضيح أن استعمال هذه الطرق الإحصائية قد يساعد البنك في القيام بنشاطاتها وتحقيق أهدافها بغرض المفاضلة بين القروض المختلفة و اختيار القروض السليمة التي تتوافق إستراتيجية البنك وعلى أساس ذلك فان عملية اختيار القروض والمفاضلة بينها تستوجب اتخاذ القرار الائتماني الرشيد والعقلاني الذي يقوم على اختيار أفضل البديل التي تعطي أكبر عائد ، ويستند هذا القرار على مجموعة من الدراسات مدعمة بأساليب وطرق علمية . ومن أهم هذه الأساليب والطرق العلمية التي تساعد البنك على تحقيق أهدافه هي الأساليب الكمية الحديثة ، أما أسلوب دراستنا فهو أسلوب البرمجة بالأهداف الذي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في آن واحد .

1_ طرح الإشكالية :

ما سبق تبرز إشكالية موضوعنا في التساؤل المحوري التالي :
كيف يمكنني تطبيق نموذج متعدد الأهداف والذي يسمح بالمفاضلة بين القروض المصرفية في البنك

و هذا التساؤل مدرج تحت الأسئلة الفرعية التالية :

1 ما هي محددات الائتمان المصرفي ؟

2 كيف يمكن اتخاذ القرار الائتماني ؟

3 ما هو النموذج المتعدد الأهداف ؟

4 _ كيف يمكننا صياغة هذا النموذج وفقاً لبيانات بنك التنمية المحلية ؟

2 _ فرضيات البحث : لمعالجة إشكالية بحثنا هذا انطلقنا من الفرضيات التالية :

— إن قرار الائتمان السليم يمكن من تكوين محفظة قروض ذات جودة عالية .

— هناك عدة أساليب كمية تساعد الباحث الائتماني في اتخاذ القرار داخل البنك من بينها بحوث العمليات.

— الأساليب الكمية هي السبيل الأمثل لاتخاذ قرارات صائبة ، ذلك أن بعض هذه الأساليب يمكن أن يحقق عدة أهداف في آن واحد .

— إن أسلوب البرمجة بالأهداف هي الأسلوب الأمثل للحصول على نموذج كمي متعدد الأهداف .

3 _ مبررات اختيار الموضوع : إن أسباب اختيار الموضوع محل الدراسة متعددة و كثيرة و نذكر من

بينها

ما يلي :

— تزايد الطلب على القروض في الآونة الأخيرة .

— أهمية القروض المصرفية في تحقيق التنمية الاقتصادية .

— الاهتمام الذي توليه الدولة للقطاع المصرفي .

— الأساليب التقليدية المعتمدة في قرارات منح الائتمان المصرفى لم تعد تستجيب لاحتياجات متخدلى

قرار

الائتمان بسبب محدوديتها وتزايد المعطيات الخاصة بطالبي التمويل

— أهداف الدراسة و أهميتها :

تنبع أهمية هذه الدراسة فيما يلي :

أهمية النشاط البنكي نتيجة صعوبة الاختيار و المفاضلة بين مجموعة كبيرة من القروض مع محدودية موارد

الانتقال من الأساليب التقليدية إلى الأساليب الحديثة في اتخاذ القرار الائتماني و من ضمنها أسلوب

البرمجة بالأهداف و ذلك ليتحقق الواضح من قبل البنك في استخدام بحوث العمليات.

- تعدد أهداف البنك المتباعدة و المتعارضة في بعض الأحيان مما يستدعي البحث عن طريقة كمية تتوافق مع هذا المشكل مما جعلنا نفكر في استخدام البرمجة بالأهداف .
- تقديم خلية نظرية عن أسلوب البرمجة بالأهداف والتعرف على تصنيفاتها وأهم الطرق في استخدامها.

5 _ أهداف الدراسة :

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :
- شرح مفهوم الائتمان وأسسه و معاييره ، وكذا العوامل المؤثرة في قرار منحه .
- إبراز دور الأساليب الإحصائية في ترشيد قرارات منح القروض ، ليتحقق بذلك استقرار البنك التجاري و زيادة مساهمته في دعم المشاريع الناجحة .
- التعرف على أسلوب البرمجة بالأهداف (أي النموذج الكمي) كأسلوب في اتخاذ هذا النوع من القرارات .
- صياغة عناصر الائتمان المصرفي في شكل نموذج كمي يعتمد على أساليب علمية أكثر دقة من أجل اتخاذ قرار ائتماني سليم.
- وضع هذا النموذج الإحصائي لتسهيل عملية اتخاذ قرار منح القروض بدرجة عالية من الجودة من جهة و يتماشى و خصوصية البنوك التجارية الجزائرية من جهة أخرى.

6 _ حدود الدراسة : حل الإشكالية وبلغ أهداف البحث تم رسم حدود لهذا الموضوع ألا وهي :

- **الحدود الفنية** : اعتمدنا في هذا النطاق على تحديد أهداف البنك ذات الأولوية في منح القروض كزيادة درجة الربحية ، زيادة نسبة الضمان وتقليل نسبة المخاطرة .
- **الحدود المكانية** : تقتصر هذه الدراسة على القطاع البنكي الجزائري و بالأخص البنوك التجارية وبنهاها على ذلك قمنا باختيار بنك التنمية المحلية BDL لولاية سعيدة كعينة من باقي البنوك في المنطقة .
- **الحدود الزمنية** : تم تطبيق الدراسة التطبيقية الخاصة بهذا البحث استنادا على بيانات بنك التنمية المحلية لسنة 2012.

- **منهج الدراسة** : أنشأ ملساً في دراستنا إلى ضرورة اللجوء إلى مناهج مختلفة و هي:
- **المنهج الوصفي** : اعتمدنا على هذا المنهج كحتمية أملتها علينا طبيعة الموضوع لأننا بقصد جمع وتلخيص الحقائق النظورية المرتبطة بموضوع الدراسة .

- **المنهج التحليلي** : تم الاعتماد عليه في تحليل البيانات و بناء النموذج المقترن .
- **المنهج الإحصائي** : تحدى الإشارة من خلال هذا المنهج إلى انه تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي QSB في الحصول على النتائج .

8 _ الدراسات السابقة : الدراسات السابقة التي تتعلق بأسلوب البرمجة بالأهداف :

- طالب سمية ، بوجعة فاطمة الزهراء — مداخلة بعنوان : الأساليب الكمية و دورها في اتخاذ القرارات الإدارية (أسلوب البرمجة بالأهداف كأحد هذه الأساليب الكمية) جامعة تلمسان.
- د. رحيم حسين ، سليم احمد — ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني الأول حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية (دراسة افتراضية حول مجموعة من طلبات القروض المصرفية)، 24/23 نوفمبر 2008 / جامعة سكيكدة .
- بن مسعود نصر الدين ، دراسة و تقييم المشاريع الاستثمارية باستخدام أسلوب البرمجة بالأهداف ذات الأولوية مع دراسة حالة شركة الاسمنت ، بني صاف ، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2010/2009

9 _ التقسيم المنهجي للدراسة : للإجابة على الإشكالية أعلاه و اختبار الفرضيات موضوع الدراسة ، ارتأينا توزيع محتويات هذه الدراسة على ثلاثة فصول بحيث يوزع الإطار النظري لهذه الدراسة على الفصلين الأول و الثاني ، أما الفصل الثالث فيختص الدراسة التطبيقية المتمثلة في بناء أو صياغة نموذج للمفاضلة بين القروض التي تمس أكبر عدد من أهداف البنك انطلاقاً من معطيات الوكالة البنكية المقترنة و كل هذا جاء على النحو التالي :

الفصل الأول : من خلال الفصل الأول تطرقنا إلى مفاهيم عامة حول البنوك التجارية أي قمنا بتعريفها ، سماتها و أنواعها كل ذلك الوظائف التي تقوم بها كمبحث أول ، أما المبحث الثاني فخصص لمفاهيم حول الائتمان المصرفي كونه إحدى وظائف البنوك التجارية فأوضحنا أهم عناصره ثم انتقلنا إلى المبحث الثالث بذكر معنى القرار الائتماني ، مراحله و أهم العوامل المغذية فيه و أهم خصائص القرار الائتماني الأمثل .

الفصل الثاني : تناولنا في هذا الفصل أهم الأساليب الكمية في اتخاذ القرار من خلال تجزئة البحث الأول إلى القرار و اتخاذ القرار ، أيضاً الأساليب الكمية و أنواعها ، أما المبحث الثاني فقد ضم البرمجة الخطية باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسية المهمة حيث تم استدراج أهم عموميات هذا الأسلوب (الماهية ، الاستخدامات

والخصائص ثم الافتراضات) ، ثم المبحث الثالث من خلال التعرف على أسلوب الدراسة و هو أسلوب البرمجة بالأهداف كأسلوب كمي وامتداد للبرمجة الخطية .

الفصل الثالث : حتى تكون الدراسة أقرب إلى الواقع تم تحصيص الفصل الثالث للمجال التطبيقي و ذلك من خلال تطبيق نموذج البرمجة بالأهداف في بنك التنمية المحلية ، من خلال تجزئته إلى عموميات حول البنك ثم صياغة النموذج ، بعدها الانتقال إلى تطبيق هذا النموذج على واقع بيانات البنك محل الدراسة . وختاما لهذا البحث تطرقنا إلى خاتمة تشمل أهم ما تم استخلاصه من نتائج مع تقسيم بعض الاقتراحات وتحديد الآفاق المستقبلية لهذه الدراسة .

10 _ صعوبات الدراسة : تتمثل الصعوبات فيما يلي :

- قلة الدراسات السابقة التي تتناول الموضوع .
- عدم القدرة على تنوع المراجع في بعض المباحث و المطالب وهذا راجع إلى قلتها و وجود خلط في الكتب الموجودة.
- تأخر الموافقة على قرار إجراء الترخيص والتعطيل من قبل بعض المؤسسات في المجال التي توجهنا إليهاقصد إجراء الترخيص بها.



الفصل الأول

البنوك التجارية و الائتمان المصرفـي



مقدمة الفصل الأول :

تلعب البنوك التجارية دورا حيويا في النظم الاقتصادية الحديثة ، بما تمتاز به من وظائف وما تزاوله من نشاط ، إذ يمكن تلخيص أعمالها في عبارة واحدة وهي : التعامل في الائتمان ، ودورها هذا يتمثل في حل تلك الرغبات المتناقضة القائمة بين أصحاب الفائض من الأموال وأصحاب العجز باعتبارها وسيطا لتوزيع الموارد المودعة لديها من ذوي الأموال الفائضة إلى أصحاب العجز المالي ، ولتحقيق ذلك تعمد البنوك التجارية على تجميع الأموال في شكل ودائع تستعملها في سد الحاجات التمويلية للزيائن المحتملين ولذلك يمكن القول أن أهم أوجه توظيفات النقود من طرف البنك التجاري إنما تمثل في استعمالها في منح الائتمان إلى أولئك الذين يحتاجون إليه.

إن الأهمية التي يكتسبها الائتمان المقدم من طرف البنك التجارية دفعتنا لأن نخصص هذا الفصل لدراسة نظرية لكل من البنوك التجارية والائتمان المصرفي ثم القرار الائتماني كونه أحد القرارات المهمة في منح الائتمان المصرفي ولقد ارتأينا أن نقسمه إلى ثلات عناصر أساسية:

- **العنصر الأول:** تناول فيه موضوع البنك التجارية من خلال لحة عن ظروف نشأتها ثم التطرق إلى مختلف وظائفها التقليدية والحديثة ثم نتهي بأهم أنواعها .
- **العنصر الثاني:** تطرق فيه إلى مفاهيم عن الائتمان المصرفي تم التطرق إلى أنواعه وأهميته ومميزاته.
- **العنصر الثالث:** تناول فيه أهم المراحل المتبعة التي يتبعها البنك التجاري جراء تقديمها للائتمان ثم التطرق إلى مختلف العوامل المؤثرة من أجل اتخاذ القرار الائتماني الصائب.



المبحث الأول : البنوك التجارية

تمهيد :

تعتبر البنوك التجارية من أهم المنشآت المالية المكونة للنظام المالي عالمياً و محلياً ، ويرجع ذلك إلى أهمية الخدمات المصرفية التي تمثل أحد الوسائل الهامة الالازمة لإنتمام الأنشطة الاقتصادية في أي دولة بصرف النظر عن نظامها الاقتصادي .

حيث أن البنوك التجارية تحولت خلال العشرين عاماً الماضية من مجرد القيام بعمليات الإقراض والإيداع داخل حدود الدولة المعينة إلى القيام بالاستثمارات و تملكها لمشروعات صناعية و تجارية ، كذلك قيامها بتصدير خدماتها المصرفية إلى خارج حدود الدولة خاصة بعد إدراج الخدمات المصرفية ضمن اتفاقيات التجارة الحرة الجات في يناير 1995 مما أدى إلى انتشار فروع كثيرة للبنك التجاري داخل و خارج الدولة وظهور البنوك متعددة الجنسيات .

وقد أثر التطور التكنولوجي في اختلاف شكل، حجم و عدد البنوك و أيضاً على نوعية الخدمات المصرفية التي تقدم للزبون الذي أصبح يتسم بالوعي و المعرفة حيث يصعب إرضاعه بسهولة ، مما أدى إلى زيادة التنافس بين البنوك وزيادة درجة الاهتمام بجودة الخدمات المصرفية.

المطلب الأول : ماهية البنوك التجارية.

منذ فترة طويلة احتلت البنوك أهمية بالغة في مختلف المنشآت الاقتصادية حيث أن هذه الأهمية ترداد من وقت إلى آخر مع التطورات التي تطرأ على اقتصاديات الدول خاصة وأنها تزود المشاريع و القطاعات المختلفة و الاقتصاديات بشكل هام بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يمر به العصر.

الفرع الأول : نشأة البنوك التجارية .

انقطعت نشأة البنوك التجارية بنشأة النظام الإنتاجي الرأسمالي فقد كان التراكم البدائي لرأس المال هو الشرط الأساسي لميلاد الرأسمالية، فنشأة البنوك التجارية من خلال تطور نشاط الصيارة الذين كانوا يقبلون

البنوك التجارية والائتمان المصرفي

الودائع مقابل إيصالات شهادات الإيداع بمبلغ الوديعة و يحصلون مقابل ذلك على عمولة ، وقد لاحظوا بعزمائهم لهذا النشاط أن جزءاً كبيراً منها لا يحتمل فقاموا بإقراض هذه الودائع ، وهكذا ورثت البنوك التجارية هذه الوظائف عن الصيارة.

حيث ظهر أول بنك سنة 1577 بالبنديقية الإيطالية ، ثم بنك أمستردام عام 1906 و كان غرضه الأساسي حفظ الودائع و تحويلها عن الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر ، ومنذ بداية القرن 18 أحد عدد البنوك يتزايد تدريجياً و مع انتشار الثورة الصناعية في أوروبا ، حيث أن غالبتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات.

فالثورة الصناعية أدت إلى نمو الشركات و كبر حجمها و اتساع نشاطها ، فظهرت الحاجة إلى البنوك كبيرة الحجم لها القدرة على تمويل هذه الشركات¹

و هكذا نشأت البنوك التجارية و تطورت بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات، ويقى إعطاء تعريف البنوك التجارية أمراً ضرورياً لا مناص به.

الفرع الثاني : تعريف البنوك التجارية

باعتبار البنك التجاري نوعاً من أنواع المؤسسات المالية فقد يرتكز نشاطه الأساسي على قبول الودائع و منح الائتمان ، فالبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين الطرفين ، الطرف الأول هم الأشخاص الذين لديهم أموال زائدة و الطرف الثاني هم الأشخاص الذين هم بحاجة لهذه الأموال فهو من أهم الماليين الاقتصاديين.



¹ العاني إيمان، البنوك التجارية و تطبيقات التجارة الإلكترونية، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية تخصص بنوك و تأمينات 2007 ص 3

التعريف:

"أصل الكلمة بنك هو الكلمة الإيطالية (banco) والتي تعني مصتبة و كان القصد منها في البداية المصتبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ، ثم تطور معنى الكلمة وأصبح المقصود منها المنصة التي يتم فوقها تبادل العملات ، وفي النهاية أصبح المعنى هو المكان الذي تتم فيه المتاجرة بالنقود" ¹ .

وللبنك التجارية تعريفات مختلفة باختلاف وجهات نظر الباحثين و الدارسين ها و مهما تعددت التعريفات فإننا نذكر منها ما يلي :

- يعرف البنك التجاري على انه مؤسسة مصرفيه موضوعها النقد و العمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها و غالبا ما تكون النقود فيها ذات نوعية خاصة (نقد و ودائع) وهذا النوع من النقود أكثر الآثار الاقتصادية المترتبة على النشاط الاقتصادي.

لذلك فالبنك التجاري منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية و النقود الفائضة عن حاجة الجمهور و المؤسسات في شكل ادخارات بغرض إقراضها و توظيفها لآخرين وفق أساليب و قواعد معينة.²

كما يعني أنها البنك التي تتعامل بالائتمان و تسمى أحيانا بنوك الودائع و أهم ما يميزها عن غيرها هو قبول الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية و يتبع عن ذلك ما يسمى بخلق النقود.³

- البنك التجاري هو المؤسسة التي تستعمل النقود كمادة أولية فهي تعمل على تحويل هذه الأخيرة إلى منتجات و تضعها تحت تصرف الزبائن ، لذلك فهي مؤسسة مسيرة بقواعد تجارية و التي تشتري ، تحول و تبيع كما أنها تمتلك كأي مؤسسة خاصة أموالا خاصة ، أي يشكل جزء منها المخزون الأدنى غير أن ما يميزها عن بقية المؤسسات هو أنها تشتري دائما مادتها الأولية بالاقتراض و تبيعها بالإقراض.⁴

كل هذه المفاهيم والتعريفات الخاصة بالبنك التجارية تلخص في أن :

¹ شاكر القرنيي و مطراني في اقتصاد البنوك ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992 ص 24

² محمد سجحون ، الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الطبعة الأولى ، بهاء الدين للنشر و التوزيع ، فلسطين الجزائر، 2003 ص 76

³ جمال خوش ، ابن البر ، حضور عبد حضرة النقود و البنك ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر و الطباعة، بيروت 2002، ص 83

⁴ Boyo coubf ;le risque de crdit et sa gestion ;media banque n24 juin jullet alger 1996 p 14

البنوك التجارية لا تخرج عن كونها مؤسسات مالية ائتمانية تقوم بدور الوساطة بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة و أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال ، إذ تطلع أساساً بتلقي ودائع قابلة للسحب لدى الطلب أو لأجل و التعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح.

- الفرع الثالث : مميزات البنوك التجارية.

تتميز البنوك التجارية بثلاث سمات هامة عن غيرها من منشآت الأعمال الأخرى و تمثل هذه المميزات

في :

الربحية

السيولة

الأمان

وترجع أهمية هذه السمات إلى تأثيرها الملحوظ على شكلية السياسات الخاصة بالأنشطة التي تمارسها البنوك والتي تمثل أساساً في قبول الودائع ، تقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية .

1 _ الربحية:

يهدف البنك التجاري كباقي المؤسسات الأخرى إلى تعظيم أرباحه و لكي يتحقق ذلك عليه بتوظيف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة ، أيضاً تخفيض التكاليف باعتبار أن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية و النفقات الكلية¹ .

حيث أن تفعلاً في البنك التجاري تشمل قسمين رئيسين ألا و هما نفقات إدارية و أخرى تشغيلية إضافة إلى الفوائد التي يدفعها البنك التجاري على الأموال المودعة .²

¹ عبد العطي و فؤاد، حقوق احمد جوده إدارة الائتمان ، (دون طبعة) ، دار وائل للنشر عمان 1999 ص 199
² زياد رمضان ، إدارة الأعمال المصرفية ، الطريقة الثانية ، دار الصفاء للنشر ، عمان ، الأردن ، 1997 ص 19

2 _ السيولة:

يقصد بها في مجال البنوك التجارية قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والتمثلة في القدرة على مواجهة سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان¹.

و بما أن الودائع الجارية تمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية فلابد على البنك أن يعمل على الاحتفاظ بأمواله بدرجة من السيولة ، و تعتبر السيولة من أهم أهداف البنك التجاري فهي صمام الأمان وهامش الأمان.

3 _ الأمان:

ثالث ميزة من ميزات البنك التجاري هي الأمان أو سلامه البنك والمحققة عن رأس المال الذي يملكه البنك التجاري فهو يلعب دوراً مهماً في تحقيق الأمان للمودعين ودعم ثقتهم ، فكلما زادت الثقة تمكّن البنك من جذب المزيد من الودائع².

المطلب الثاني : خصائص و وظائف البنوك التجارية:

ـ الفرع الأول : خصائص البنوك التجارية

يمكن دراسة خصائص البنوك التجارية تبعاً لعدة معايير من حيث حجم البنك ، من حيث السوق الذي يخدم البنك ، ثم من حيث التنظيمات الإدارية المختلفة التي يتبعها البنك³.

وفي هذا الجزء سنقوم بالتركيز على الخصائص التالية و التي نراها أكثر دقة و شمولية:⁴

١/ الخصائص المؤثرة على تأثير البنك التجاري برقبة البنك المركزي و عدم التأثير عليه

¹ أجهزة ، تونس ، 2000.

² مختار إبراهيم هندي، إدارة البنك التجاري، الطبعة الثالثة ، المكتب العربي الحديث، مصر 1996، ص 12.

³ خصائص و أدوات البنك و بورصة الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر، بيروت ، لبنان ، 1992 ص 87

⁴ سلمان أبو ديب ، اقتصاديات القدرات البنكية ، دون طبعة ، المؤسسة الجامعية للدراسات و التوزيع ، بيروت ، لبنان 1996 ص 110

هذا لأن البنك المركزي يمارس رقابته على البنوك التجارية من خلال جهاز مكلف بذلك ، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

2/ الخاصية الثانية: تعدد البنوك التجارية و بنك مركزي واحد.

تعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعاً لحاجات السوق الائتمانية في الدول غير أن البنك المركزي يبقى واحداً حيث أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركيز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتيجية ، هذا التركيز من شأنه خلق وحدات مصرافية عظمى قادرة على التمويل الواسع والسيطرة الشبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال ، غير أن هذا التركيز لم يصل بعد إلى مرحلة تصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما.

3/ الخاصية الثالثة: اختلاف النقود المصرفية عن النقود القانونية.

تحتفل النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود التي يصدرها البنك المركزي ، فالنقد القانونية تمثل في قيمتها المطلقة بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان كما أنها تخاطب جميع القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي.¹

4/ الخاصية الرابعة: سعي البنوك التجارية إلى الربح عكس البنك المركزي.

تعبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية ، الهدف الأساسي لها هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح وبأقل تكلفة ممكنة وهي غالباً ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.

فهذا الهدف مختلف تماماً عن البنك المركزي حيث أن أهدافه تمثل في الإشراف ، الرقابة والتوجيه وإصدار

النقد القانونية وتنمية السياسة المالية العليا.



¹ أحمد علي غنيم ، اقتصاديات البنوك ، دار المساحة مدبلج 1989 ، ص 17،18

ـ الفرع الثاني : وظائف البنوك التجارية.

إن البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية تعامل بالائتمان قصير الأجل وتتلقى ودائع حارية في غالب الأحيان ، لكن البنك التجاري لكي يجلب أكبر قدر من المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات عليه أن يوفر الكثير من الخدمات المصرفية بما يتراوّح واحتياجاتهم ، فهؤلاء المتعاملين يبحثون عن جهة آمنة وموثوق بها لإيداع أموالهم والحفاظ عليها واستغلالها عند الحاجة ، وكذلك يبحثون عن مصدر يمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم ويتوفر لهم ما يمكن لتأمين احتياجاتهم.¹

ـ الوظائف:

من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية هو قيامها بدور الوسيط المالي بين المقترضين والمقرضين حيث أنها تقوم بتحجيم المدخرات الوطنية وتوحيدتها نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية وبما يتماشى مع سياسة الدول الائتمانية.

طبقاً لنظرية (ميكون شو) فإن وظيفة البنوك التجارية يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في النمو الاقتصادي إذا ما وفرت لها الحكومة جو المنافسة والحرية ، وبصفة خاصة إذا ما سمحت للبنوك التجارية بدفع فائدة على الودائع وتقاضي فائدة على القروض بما يعكس أحوال السوق النقدية. فالبنوك التجارية هي إحدى دعائم الاقتصاد الوطني حيث أنها تقوم بتنقسم الكفالة لتنفيذ المشاريع الكبيرة وله الدور في تمويل التجارة الخارجية.

للهذه تلخص وظائف البنوك التجارية بشكل عام في انقسامها إلى ما هو تقليدي وآخر حديث:

ـ الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

ـ الوظائف التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية هي التي ارتبطت بظهورها وتمثل فيما يلي²:

¹ أبو عزيز عبد الحق، الوظيف البنوك التجارية، دون طبعة ، محمد الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة الجزائر 2000 ص 15

² الطاهر لطوش ، تقنيات البنوك ، دون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001 ص 13

أ_ قبول الودائع: تعتبر من أقدم وأهم الوظائف حيث أن البنوك التجارية تتلقى الودائع من جهات مختلفة فهي أكثر مصادر الأموال خصوبة وتشكل الودائع الجزء الأكبر من ودائع البنك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود.

- أشكال الودائع البنكية في البنوك التجارية بشكل عام:

1/ الودائع البنكية الجارية: (تحت الطلب) : تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب التزاماً من

البنك على أن يكون على استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها¹.

2/ ودائع لأجل: تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهر أو سنة مقابل

دفع فائدة عليها من قبل البنك ، ولا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها.²

3/ ودائع بإخطار : هذا النوع من الودائع يتم فيه الاتفاق بين المودع والبنك عند فتح الحساب

على مدة بقائها لديه ولا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بعد إخطار البنك بنسبة السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة.³

4/ ودائع التوفير: وهي تمثل مدخراً يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلاً من تركها عاطلة في

خزائنهما الخاصة ، وتقويتها فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبارها سهلة ، حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون وجود قيود على السحب منها.⁴

بـ_ تقديم القروض: يعمل البنك على توظيف موارد في شكل استثمارات متنوعة ببراعة مبدئي السيولة

والربحية ، حيث أن هذه القروض الممنوحة تنقسم إلى نوعين:

1_ قروض بضمانت مختلقة: أي قروض بضمانت المحاصيل الزراعية ، المقولات والأوراق المالية ،

¹ طبرى العاشر شمس الدين، 13

² طبرى العاشر شمس الدين، نفس المراجع ص 13

³ رسالة المقدار وبيان المالي، الودائع والبنوك، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن، 2000 ص 63

⁴ صبحي تادرس قصبة، مدحت العقاد، الودائع والبنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دون طبعه ،دار النهضة العربية للنشر، بيروت 1983، ص 131

وغيرها.

2_ قروض بدون ضمانات: فيها يكون الضمان شخصياً ويستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.

ـ الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:

تغيرت نظرة البنوك التجارية في النشاط المصرفي من مجرد القيام بـ الوظائف التقليدية إلى القيام بـ الوظائف الحديثة و بتوجيهات تتلاءم والأهداف المتنوعة . حيث أن هذه الوظائف تتميز بالتجدد والاستحداث الناشئ لاقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقاءها ونموها .

من أهم هذه الوظائف:¹

أ _ تمويل عمليات التجارة الخارجية:

البنوك التجارية تلعب دوراً رئيسياً في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المصدرين والمستوردين ، من خلال فتح الاعتمادات المستندة ، التحويلات المستندية أو التحويلات العادية

ب _ تحصيل الشيكات:

تقوم البنوك بهذه الوظيفة الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويلي الداخلي ، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحويل نقود الودائع أي الحساب الجاري لدى البنك التجارية سواء بالزيادة أو النقصان.

¹ اسماعيل احمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقد و البنوك و الأسواق المالية، دون طبعة ، الدار الجامعية الاسكندرية 2000 ص 218

ج _ تحصيل الأوراق التجارية و خصمها:

الأوراق التجارية هي من أهم أدوات الائتمان المصرفي قصير الأجل ومن أهمها الكمبيالات والسند الأدنى حيث يقوم البنك بتحصيل مستحقاته عمالاته من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة ، كما يدفع دينهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه ، فقد يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة سيولة فيضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجاريةقصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.

د _ إدارة محافظ الاستثمار :

تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها وكذلك متابعة الأسهم والسنادات من خلال تطور الأسعار.¹

ه _ تقديم الاستثمارات و دراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير:

تشترك البنوك التجارية في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين هذا لإنشاء مشاريعهم ويتم على أساس هذه الخدمة سعة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها طرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة لذلك.

و _ التعامل بالعملات الأجنبية:

تشتمل عمليات الشراء والبيع للعملات الأجنبية عاجلاً أم آجلاً وذلك من خلال الأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب النظام العامل به سوق الصرف ، فعملية تحويل العملات تخص مبالغ بسيطة ، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ محددة للأغراض معينة.

¹ اسماعيل احمد الشناوي، عبد الشفيف مبارك، اقتصاديات النقد و البنوك و الأسواق المالية، دون طبعة ، الدار الجامعية الاسكندرية 2000 ص 218

ز _ إصدار البطاقات الائتمانية:

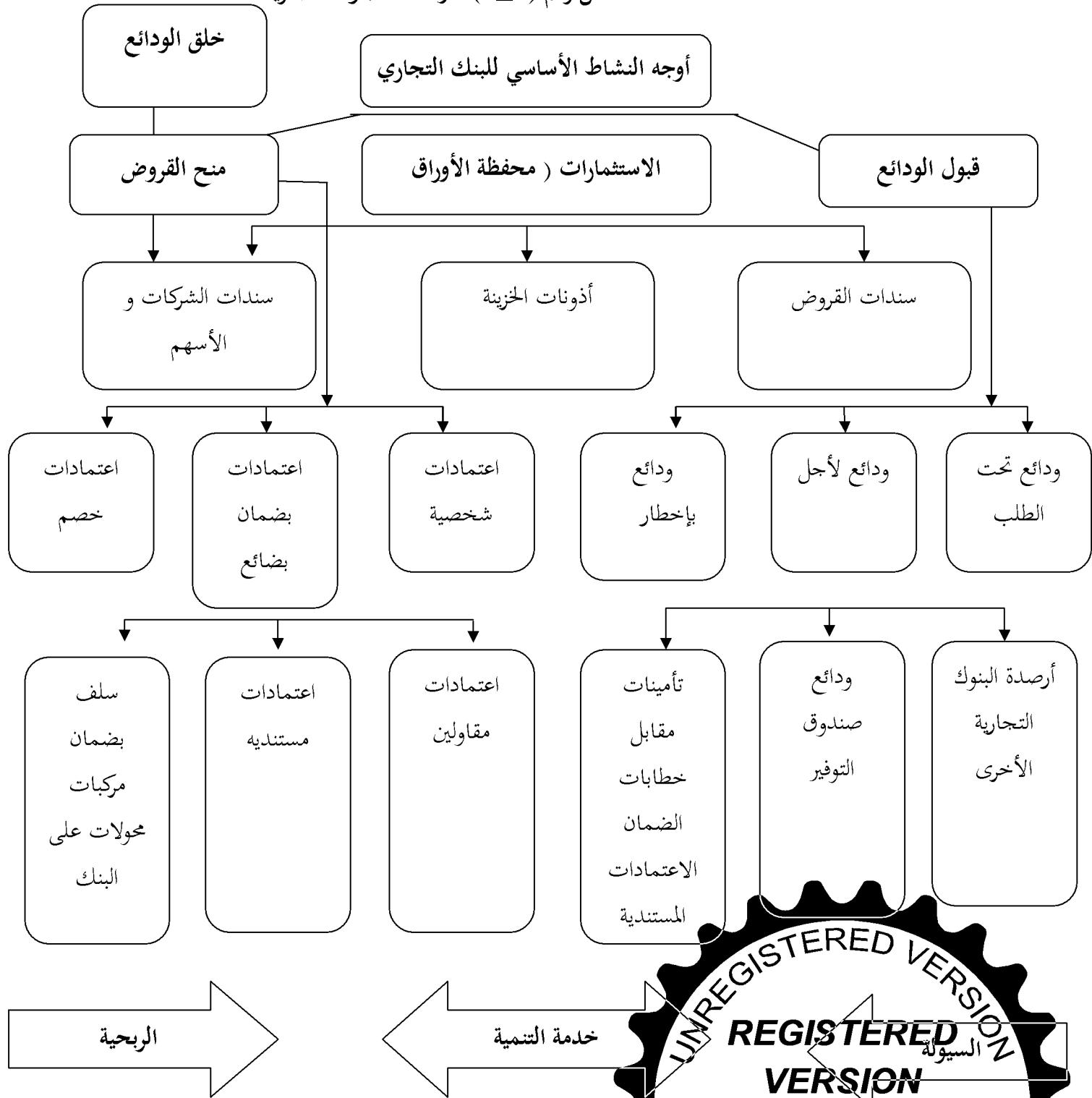
تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها ، وذلك بالجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر و منح أو الحصول على الائتمان.

ح _ القيام بعمليات التوريق:

هذه العملية هي تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة إلى مساهمات في شكل أوراق مالية ، للتداول في أسواق رأس المال وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية.
الشكل التالي سيوضح أهم الوظائف سالفة الذكر :



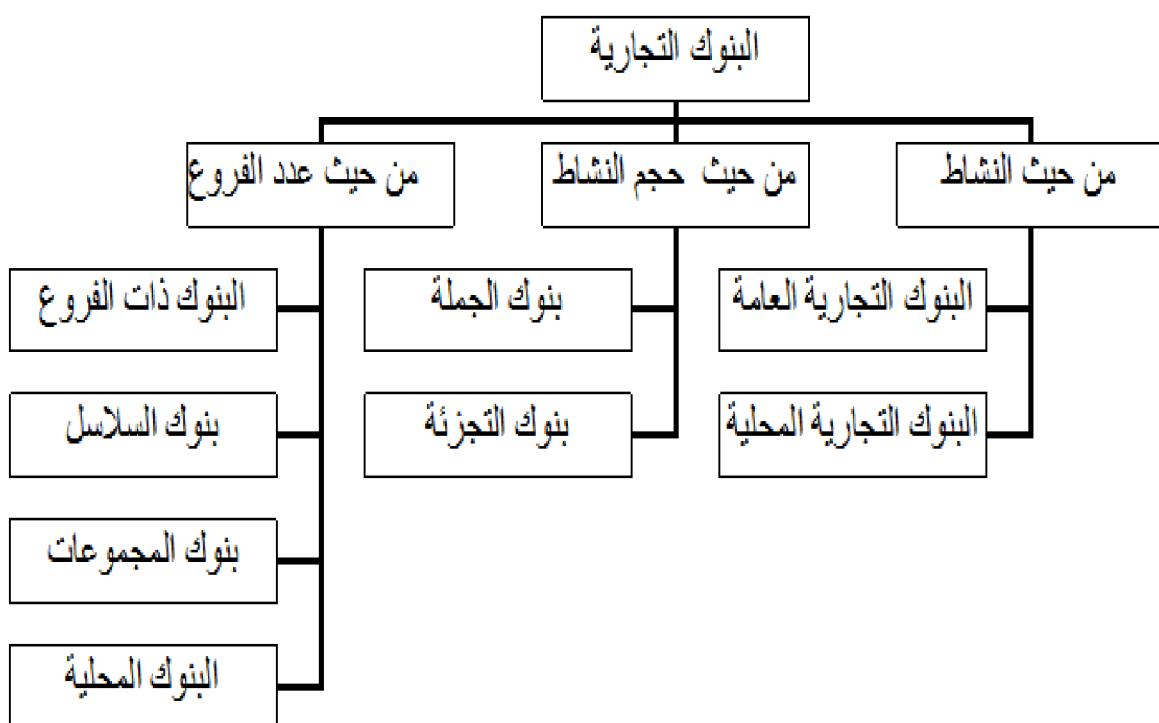
الشكل رقم (1_1) : وظائف البنوك التجارية



المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية:

أنواع البنوك التجارية: انقسام البنوك التجارية إلى أنواع¹ متعددة يرجع طبقاً للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك ما سيوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1_2) : أنواع البنوك التجارية.



المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على المرجع سيد محمد جاب الرب ، المنشآت المالية ص 37.

¹ سيد محمد جاب الرب ، إدارة المنشآت المالية 2002 ص 35/39

١/ البنوك التجارية من حيث النشاط و مدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

١/١ البنوك التجارية العامة : يقصد بها تلك البنوك التي لها موقع جغرافي هام ، أي مركبها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى وهي التي تباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها.

- مهام البنوك التجارية العامة:

- القيام بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية.
- منح الائتمان قصير ومتوسط الأجل .
- مباشرة كافة مجالات الصرف الأجنبي.
- تمويل التجارة الخارجية.

٢/١ البنوك التجارية المحلية: يقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية نسبية مثل محافظة معينة أو إقليم محدد ، حيث أن المركز الرئيسي للبنوك والفرع يقع في هذه المنطقة المحددة.

— مميزات البنوك التجارية المحلية:

- تميز بصغر حجمها
- ارتباطها بالمنطقة المحيطة بها

٢/ البنوك التجارية من حيث حجم النشاط:

١/٢ بنوك الجملة: هي البنوك التي تعامل مع كبار العملاء والمؤسسات الكبرى.

٢/٢ بنوك التجزئة: هذا النوع من البنوك هو الذي يتعامل مع صغار العملاء و المؤسسات الصغرى ، لكنها تسعى لطلب عدد أكبر منهم.

— مميزات بنوك التجزئة:

- تقعها في كل نقطة.
- تعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة ، من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية .
- التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

3/ البنوك التجارية من حيث عدد الفروع:

1/3 البنوك ذات الفروع: هي البنك التي لها فروع متعددة وتغطي أغلب الدول ولا سيما الأماكن

الهامنة.

— مميزات البنوك ذات الفروع:

- إتباع اللامركزية في تسخير أمورها حيث ترك للفرع تدبير شؤونه،
- يخضع هذا النوع من البنوك لقوانين العامة للدولة ، وليس لقوانين المخافضات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي.
- التعامل في القروض قصيرة الأجل (سنة فأقل) لغرض تمويل رأس المال العامل و ضمان سرعة استرداد القرض.
- التعامل أيضاً في القروض متوسطة الأجل وكذلك طويلة الأجل ، ولكن بدرجة محدودة.

2/3 بنوك السلسل : هي البنك التي تنشأ نتيجة لنحو البنوك التجارية و زيادة حجم نشاطها واتساع

نطاق أعمالها ، وت تكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها البعض إداريا ، لكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد فهذا النوع من البنوك لا يتواجد إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

3/3 بنوك المجموعات : هي البنك التي تأخذ شكل الشركة القابضة ، تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي ، حيث أن الشركة القابضة هي التي تشرف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة.

٤/ البنوك الفردية: تقوم هذه البنوك على ما يتمتع به أصحابها من ثقة وبطبيعة الحال فإنها منشأة

فردية تكون محدودة رأس المال.

مميزات البنوك الفردية:

ـ توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي

يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر.

٥/ البنوك المحلية: هي البنوك التي تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو ولاية وتخضع هذه البنوك

للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها ، كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات

المصرفية التي تناسبها.

خلاصة المبحث الأول :

لاشك أن البنوك التجارية تلعب دور الوسيط في نقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز من خلال القيام بوظيفتها الأساسيةتمثلة في منح القروض وقبول الودائع ، حيث تخصص في ذلك وتنوع وخلال تغير نظرة البنك إلى العمل المصرفي قللت باقتحام مجالات جديدة لتقديم خدماتها حيث أنها رأت فيها بقاءها ونموها ، مراعية بذلك أسس نجاحها المتمثلة في تحقيق مبادئ الربحية والسيولة والضمان.



المبحث الثاني : الائتمان المصرفي:

تمهيد :

يعد الائتمان المصرفي فعالية مصرافية أو بنكية في غاية الأهمية ، فالعائد الناتج عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى وبدونه يفقد البنك أهم وظيفته من وظائفه ألا وهي الوسيط المالي في الاقتصاد ، لكنه في نفس الوقت استثمار تحيط به المخاطر بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة.

وعلى ذلك أعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة وفي حالة عدم التحكم فيه بكفاءة فيؤثر على الاقتصاد الوطني ، إما بالكساد أو بالتضخم ، كما أنه يساهم نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام والمشاريع الاستثمارية الإستراتيجية بشكل خاص.

المطلب الأول : ماهية الائتمان المصرفي:

ـ الفرع الأول : تعريف الائتمان المصرفي.

يرتكز الائتمان المصرفي بصورة أساسية على الثقة ، لذا يمكن القول بأنه علاقة بين طرفين ألا وهم دائن ومدين ، هذه العلاقة نتيجة مبادلة القيمة الآجلة بالقيمة العاجلة هذا يعني أن الطرف الأول يقدم المال لكي يستعمله الطرف الثاني في المجال المنفق عليه مقابل وعد بالدفع في تاريخ معين.
إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض.

أنا اصطلاحاً : فهو التزام جهة أخرى بالإقراض أو المدانية ، والمقصود به في الاقتصاد الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يتلزم المدين عند انتهاءها بدفع قيمة الدين ، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعمد لها البنوك بأذناعها

لدى تعدد تعريفات الائتمان المصرفي وفقاً لوجهة نظر الباحثين في هذا المجال ومن هذه التعريفات:

- البنوك التجارية والائتمان المصرفي
- 1/ هو الثقة التي يوليهها البنك لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً ، حيث يقع تحت تصرفه مجموعة من النقود لفترة زمنية محددة بحث يقوم العميل في نهايتها بالوفاء بالتزاماته.¹
 - 2/ الائتمان المصرفي عملية تسليم نقود ، بضائع أو خدمات مقابل وعد بالدفع في المستقبل.²
 - 3/ هو مقدار التسهيلات التي يحصل عليها الأفراد والشركات لتمويل عمليات رأس المال لفترة زمنية مقابل تكلفة بسبب ذلك الاستخدام.³
 - 4/ هو مقياس لقابلية الشخص الطبيعي أو الاعتباري للحصول على القيمة الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع (النقد) إلى وقت معين في المستقبل.⁴

وخلالصة الائتمان المصرفي هو : عملية يرتكبها المدين مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلاً تسهيلات ، بناءً على طلبه وهذه التسهيلات تكون في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى ، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثل في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك بالدفع نيابة عن العميل للغير .

الفرع الثاني : عناصر الائتمان المصرفي

بما أن الائتمان المصرفي هو العملية التي يقوم بها البنك بتقديم الثقة للذين فهو يقوم على عدة عناصر وأهمها ما يلي:⁵

علاقة مديونية: حيث أن هذه العلاقة تفترض وجود دائن ومددين حيث أن الدائن هو مانح الائتمان أما المدين فهو متلقٍ للائتمان مع ضرورة توافر عنصر الثقة.

وجود دين: وهو المبلغ الذي يمنحه الدائن للمدين والذي يتبع على هذا الأخير برده للأول.

المدة الزمنية: تشير الفترة الزمنية العنصر الجوهري في الائتمان ، حيث أنه يعمل على التفرقة بين المعاملات الفورية والمعاملات الائتمانية ، كما أنه يشير إلى الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية والتخلص منها.

¹ أبو عاصي، مصطفى، أثر المخاطر الائتمانية على خدمات قرار الائتمان، دراسة تطبيقية على المصادر التجارية العاملة في قطاع غزة أثناء انتفاضة الأقصى، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2004، ص 39.

² الربيري، حنة، إدارة الائتمان المصرفي وتحليل الائتماني ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2002 ، ص 22

³ رضا رفيف عبد المطلب ، دراسة ملخص للدور ، ص 39

⁴ خليل المهندي ، أنطوان الشاف ، العمليات المصرفية والسوق المالية ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، الجزء 2 ، طرابلس ، لبنان ، 2000 ، ص 19

المخاطرة: وتمثل فيما قد يتحمله مانح الائتمان كنتيجة لانتظاره تاريخ استحقاق الدين ولعل هذا من بين أسباب حصول الدائن على الفائدة.

الفرع الثالث : أدوات الائتمان المصرفي .

هي الوثيقة التي توضح من خلالها التزامات المقترض وحقوق المقرض ، وذلك من حيث الأقساط ، الفوائد ومواعيد الاستحقاق.¹ ومن أبرز هذه العناصر ما يلي:

الأوراق التجارية:

هي من الأدوات قصيرة الأجل والتي هي في الأساس مكونة من الكمبيالة ، السند الأدنى ، الشيك ، أدوات الخزانة.

الأوراق المالية :

هذه الأخيرة هي من الأدوات طويلة الأجل وهي صكوك تمثل حق ملكية (أسهم) وحق دين (سندات) على الجهات التي تصدرها.

النقود الورقية:

تعتبر النقود الورقية من أدوات الائتمان المصرفي فهي تلقى قبولاً من طرف الأفراد ، وهذا القبول يتوقف على درجة الثقة من الناحية المصدرة لها وهي الدولة، والميزة الأساسية التي تميز هذه الأداة على باقي الأدوات هو

سيولتها التامة.²

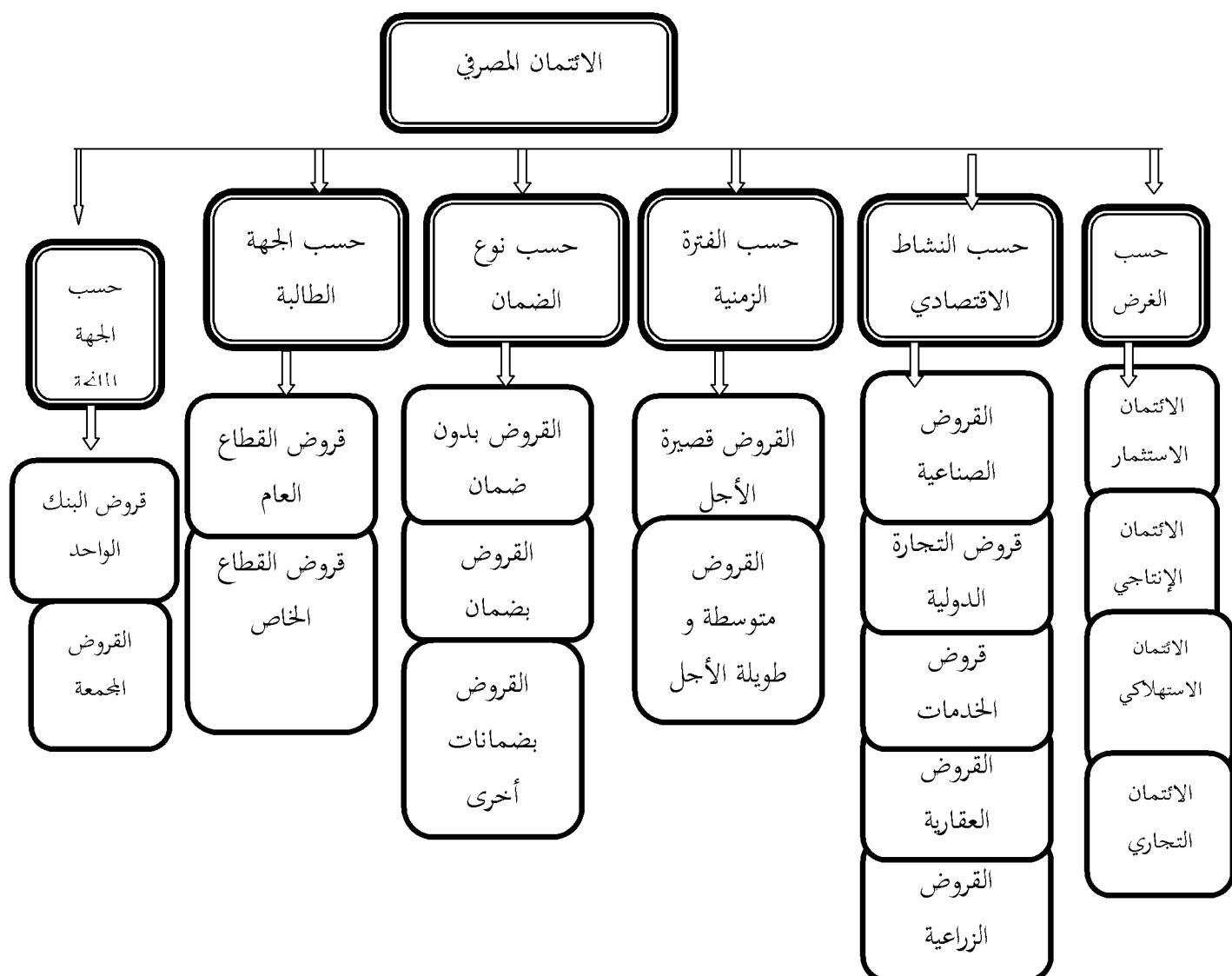
المطلب الثاني : أنواع الائتمان المصرفي و التسهيلات الائتمانية :

الفرع الأول : أنواع الائتمان المصرفي.

¹ الفلاح حسين الحسيني، ممدوح عبد الرحمن بندرة البنوك ، دلو الوائل للنشر والتوزيع ، عمان ص 126

² خليل الهندي ، أنطوان الناشف - من بع سابق ص 22

الشكل رقم (03): أنواع الائتمان المصرفي.



المصدر : من اعداد الطالبة.



1/ الائتمان المصرفي حسب الغرض:

1/1 الائتمان الاستثماري: أي الإنتاجي ويقصد به القروض والتسهيلات الممنوحة إلى المشاريع والمؤسسات الإنتاجية، هدف تمويل الأصول الثابتة والغرض من استخدامها إنتاجياً أي زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات.¹

2/1 الائتمان التجاري : هو الائتمان الذي يقدم بصورة قروض وتسهيلات مصرافية إلى المتعاملين بعمليات التسويق والتبادل التجاري المحلي والخارجي ، سواء كانت هذه الأطراف مشاريع أو أفراد ، حيث هذا النوع من الائتمان يقدم إلى المشاريع والمؤسسات الصناعية لغرض تمويل نشاطها التجاري.² الائتمان التجاري المنوх من البنوك التجارية يكون قصير الأجل.

3/1 الائتمان الاستهلاكي: يحصل عليها الأفراد بهدف تمويل نفقاتهم الاستهلاكية ويستخدم في الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي أو لدفع المصاريف المفاجئة ، فلا يمكن للدخل الحالي للمقترض مواجهتها.³

4/1 الائتمان الإنتاجي : وهو ذلك الائتمان الذي يكون الغرض من استخدامه زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات كشراء المواد الخام اللازمة للإنتاج أو شراء آلات لدعم الطاقة الإنتاجية للمشروع.

ورغم أن البنوك التجارية لا تجذب منح القروض الإنتاجية الرأسمالية لطول فترتها ولطبيعة المخاطر التي تلاقيها من جراء منحها ، إلا أنه لا يوجد ما يمنعها من منحها لأنه قد تكون أكبر سلامه من تمويل مشروعات أخرى مع مراعاة سلامه المركز المالي للعميل والحصول على ضمان عيني كبير كرهن المصنع ، وأن لا تتجاوز طول فترة الوفاء خمس أعوام كحد أقصى وأن يكون استهلاك القرض تدريجيا طول فترة استحقاقه ووضع قيود على التوازي المطلق للمقترض.

2/2 الائتمان المصرفي هي حسب النشاط الاقتصادي:⁴



¹ عبد المطلب عبد الله ، مرجع سابق ص 115

² عبد العظيم عبد الله ، اقتصاديات التمويل والمال ، دون طبعة ، الدار الجامعية بيروت ، لبنان، 1994 ص 74

³ عبد المعطي ، محفوظ جونه ، مرجع سابق ، ص 106

⁴ زياد رمضان ، محفوظ جودة ، إدارة مخاطر الائتمان ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريد 2008 ص 100

1/2 القروض الصناعية: تمنح هذه القروض لتمويل القطاع الصناعي باحتياجاته ومتطلباته كافة سواء كانت هذه الاحتياجات قصيرة ، متوسطة أو طويلة الأجل .
تعقد هذه القروض لتمويل العمليات الحاربة أو لتوسيع المباني أو الشراء...

2/2 القروض التجارية الدولية: تتصف هذه القروض بأهمية نسبية كبيرة من إجمالي القروض الممنوحة للقطاعات المختلفة فعلى الرغم من التسهيلات الائتمانية لقطاع التجارة إجمالا فلا زالت تتحلّل المقام الأول في عمليات الإقراض المصري.

3/2 قروض الخدمات : هي القروض التي تمنحها البنوك لتمويل قطاع الخدمات كالفنادق و شركات الطيران وغيرها... الخ.

4/2 القروض العقارية: تتعلق هذه القروض بالقروض التي تمنحها البنوك إلى الأفراد والمؤسسات لغرض شراء الأراضي والمباني ، وتمثل أهمية هذه القروض في إجمالي القروض الممنوحة من البنك حسب الوضع الاقتصادي ومستوى حركة العقارات ، فهي قد تختلف من وقت آخر في السنة.
البنوك التجارية تركز نشاطها على منح الائتمان متوسط وطويل الأجل قد تصل مدة القرض إلى أكثر من 20 سنة.

5/2 القروض الزراعية: تمثل في القروض التي تمنح لأغراض الحراثة والري ويقول (شيخة 1985 ص 215): أن القروض الزراعية تمثل نسبة ضئيلة من البنوك التجارية لأنها غالباً ما يوجد هذه النوع من البنوك للقيام بهذه المهام.

هذا لأن دور البنوك التجارية مهم جداً في توفير السيولة بطريقة موسمية لتمويل المحاصيل الزراعية.

نوع الائتمان المصرفي حسب الفترة الزمنية :

1/3 القروض قصيرة الأجل : هي القروض التي تقل مدتها عن سنة أو ستين حيث يتم منحها لتمويل

رأس المال العامل والسلع الاستهلاكية التي تسدد خلال فترة قصيرة.¹

تمثل القروض قصيرة الأجل معظم البنوك التجارية.

2/3 القروض متوسطة أو طويلة الأجل : وهي التي تزيد آجالها على الستين عادة وقد تصل إلى

عشرين سنة حيث تمنح لتمويل الأصول الاستثمارية كبناء مبني جديد أو توسيع مصنع قائمة.²

4/ الائتمان المصرفى حسب نوع الضمان: تميز فيها نوعان رئيسيان وهى القروض المصرفية بضمانت

والآخرى بدون ضمان.

1/4 القروض المصرفية بدون ضمان: تمنح هذه القروض من قبل البنك إلى المعاملين الجيدين معها

وذلك اعتماداً على قوة مركز المعامل المالي وسمعته الحيدة.³

2/4 القروض المصرفية بضمانت: أغلبية القروض تكون بضمانت يتم الاتفاق عليه قبل الموافقة على

القروض

ويطلق على هذا الضمان اسم ضمان تكميلي ، ذلك لأنه يطلب استكمالاً لعناصر الثقة الموجودة وليس بدليلاً عنها فهذا الضمان يعد تكميلياً لا تعويضياً.

فيما يخص الائتمان المصرفى حسب نوع الضمان يمكن أن نذكر فيه بعض الأنواع منها:

القروض المصرفية بضمانت الكمبيالات.

القروض المصرفية بضمانت العقارات.

القروض المصرفية بضمانت المحاصيل الزراعية.

القروض المصرفية مقابل تنازلات.

القروض المصرفية بضمانت أخرى.

¹ زياد رمضان مرجع سابق ص 104

² المحوري، سهل محمد، التدوير المفهرس - المطابق - الأدبيات العلاج - القاهرة ، إيتراك للنشر والتوزيع 1997 ص 81

³ زياد رمضان ، جودة ، مرجع سابق ص 107

5 / الائتمان المصرفى حسب الجهة الطالبة للقرض:

1/5 / قروض مصرفى للقطاع الخاص:

هي القروض التي تدفع للقطاع الخاص إجمالاً من أفراد طبيعين وأشخاص اعتباريين كالمؤسسات الخاصة ويعتمد قرار إدارة البنك بمنح القرض أو حجمه على قوة المركز المالي للجهة المقترضة وسمعتها الحسنة.

2/5 / قروض مصرفية للقطاع العام:

هي القروض التي تعقد للقطاع العام كالدوائر الحكومية ، والمؤسسات العامة ويعتمد قرار إدارة البنك بمنح هذا النوع من القروض على الظروف السياسية والاقتصادية السائدة ومدى توافر السيولة لدى البنك.

6 / الائتمان المصرفى حسب الجهة المانحة للقرض:

1/6 / قروض المصرف الواحد:

يقدم البنك القروض كافة التي يمنحها وحده وبدون إشراك أي جهة أخرى معه في منح تلك القروض ، هذا هو الأساس في العمل المصرفى وتسعى دائماً البنك إلى الوصول بمستوى الإقراض لديها إلى أعلى مستوى ممكن فالإقراض يعد الأكثر توظيفات البنك تحقيقاً للأرباح.

2/6 / القروض المجمعة:

تعنى هذه القروض اشتراك مجموعة من البنوك في تمويل قرض بحيث تتقاسم تمويل الأرباح كما تتقاسم

المخاطر الناجمة عن منح هذا القرض، حيث قد يستطيع بنك واحد أن يمنح قرضاً معيناً لأي سبب من الأسباب كان تكون قيمة القرض كبيرة ، أو قيمة القرض تتجاوز سياسة البنك في الإقراض.

التسهيلات الائتمانية هي مجموعة الأموال التي يقدمها البنك إلى الأفراد و الشركات سواء كانت في شكل نقدى أو غير نقدى بهدف توظيفها في عمليات استثمارية مختلفة ونميز منها نوعين : تسهيلات ائتمانية مباشرة وأخرى غير مباشرة.

و تعد التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة من النشاطات المصرفية الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية والتي تشكل أحد النشاطات الأساسية لها ، حيث أن البنك التجارية تعتمد في عملها على النشاط المصرفى والاستثمارى وتقديم الخدمات المصرفية.¹

1_ التسهيلات الائتمانية المباشرة: وهي التسهيلات الائتمانية المنوحة للعميل لتمويل مشاريعه التجارية وغيرها ، وتمثل بموجب الموافقة عليها التزام مباشر على البنك أن يقوم بدفعه فورا للعميل ، أو بدفعات وذلك حسب الشروط الموقف عليها.

التسهيلات الائتمانية المباشرة هي التوظيف الرئيسي لأموال المودعين لدى البنك التجارية والأكثر ربحية ومن أهم أنواع هذه التسهيلات:

1/1 العجاري مدين: هذا النوع من الائتمان يتميى إلى تصنيف الائتمان التجارى ، حيث يقوم البنك بتخصيص سقف محدد للعميل بغض تمويل نشاطه التجارى وذلك خلال فترة زمنية محددة.

2/2 الكميالات المخصومة: يتم منح التسهيلات مباشرة عن طريق الكميالات التجارية والمحررة لأمر البنك وذلك بدفع قيمة الكميالات المقدمة للشخص لحامل الكمبيالة بعد خصم الفائدة عن المدة و كذلك

¹ د. صالح الطاهر الزرقان، التحاليل المالي وآثرها تحويل المخاطر الائتمانية، دراسة على عينة من البنوك التجارية الأردنية ،جامعة الإسراء الخاصة ،قسم الإدارة المالية و المصرفية

03 / 2010

² جبر، هشام ، مرجع سابق الذكر ص

www.print-driver.com

البنوك التجارية والائتمان المصرفي

٣/١ القروض المصرفية:

تعتبر القروض المصرفية من أهم أنواع التسهيلات الائتمانية المباشرة التي تعتمد عليها البنوك التجارية ، حيث تمثل الجانب الأكبر من استخدامات هذه البنوك .

لدى يمكن تعريف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد

والمؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال ، فوائدتها والعمولات المستحقة

عليها.

والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في فترات محددة.^١

٢ التسهيلات الائتمانية الغير مباشرة :

يختلف هذا النوع عن الائتمان النقدي المباشر بأنه ائتمان لا يعطي الحق لطالبه استعمال التسهيلات المرتبطة

عليه استعمالاً مباشراً ، ولا تمثل دين مباشر على العميل تجاه البنك الا اذا لم يقم العميل بالوفاء بالتزاماته وفقاً

لسقوف محددة ومنها ما يلي :

أ_ الاعتمادات المستندية:

تعتبر الاعتمادات المستندية من أفضل طرق الدفع في التجارة الخارجية ، حيث يقوم البنك بدور الوسيط

بين المستورد والمصدر وذلك من خلال تمويل العملية التجارية من تسديد قيمة البضائع والفوائد والعمولات

والمصاريف الأخرى المرتبطة على ذلك ، منذ شحن البضاعة حتى تسليم المستورد للمستندات الخاصة بالبضاعة

والاعتمادات المستندية تمثل أسرع وأضمن طريقة للحصول على المدفوعات الخاصة بال الصادرات لأن المصدر

يمكنه شخصياً السيطرة على المستندات الخاصة بالبضاعة حتى لحظة الدفع أو القبول.^٢

بـ خطابات الضمان :

خطابات الضمان هي تجسيد يصدره البنك بناءً على طلب المتعامل ويتعهد فيه البنك بسداد قيمة

الخطاب عند أول طلب من المستفيد وذلك خلال مدة سريان الخطاب ، ومن هنا نجد أن البنك لا يقوم بالدفع

^١ المنشاوي عبد الحميد، الفتوحات المعاصرة، إدراك المخاطر الائتمانية من وجهتي نظر المصرفية و القانونية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية 2002 ، ص 103

^٢ الزيدي حزة ، مرجع سابق الذكر ص 103

البنوك التجارية والائتمان المصرفي

فوراً كما هو في حالة القروض النقدية وإنما يتعهد بدفع المبلغ حال طلبه من قبل المستفيد ، ومن هنا يقال أن البنك أقرض توقيعه ويستخدم خطاب الضمان في العمليات الإنسانية و المقاولات و التوريدات .¹

ج – بطاقات الائتمان :

تعد بطاقات الائتمان من أشكال الائتمان المصرفي التي انتشرت في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ وبطاقة الائتمان تعطي حاملها الحق في التعامل مع العديد من محلات التجارية المتفقة مع البنك المصدر للبطاقة على منح الائتمان لتسديده مشترياته على أن يقوم بسداد قيمة المشتريات إلى البنك خلال 25 يوم من تاريخ استلامه لفاتورة الشراء و لا يدفع العميل فوائد للبنك على هذه الخدمة إذا سدد خلال الفترة ، إلا أن يتحمل فوائد على الرصيد المتبقى بدون سداد ، أما البنك فإنه يتلقى من البائع عمولة محددة من قيمة الفاتورة.²

المطلب الثالث : أهمية و مزايا الائتمان المصرفي:³

– الفرع الأول : أهمية الائتمان المصرفي

يعتبر الائتمان المصرفي نشاطاً اقتصادي في غاية الأهمية لما له من تأثيرات متعددة على الاقتصاد القومي، وتظهر الحاجة إلى الائتمان المصرفي نتيجة لعدم التوافق الزمني بين تدفق الإيرادات داخل الاقتصاد وتدفق النفقات حيث أن هذا الوضع أدى إلى وجود وحدات اقتصادية لها فائض وأخرى لها عجز ، فهنا قد بز الائتمان المصرفي كعنصر مهم لتنظيم العلاقة المتبادلة لمؤسسات الاقتصاد الوطني.

لهذا فأهمية الائتمان المصرفي تفاعل ومرحلة النمو والتطور الاقتصادي والمصرفي إلى بعد الحدود حيث أن الطلب على الائتمان المصرفي تحدد حاجات القطاعات الاقتصادية إلى التمويل اللازم ، فكلما زادت عملية

وأتسع النشاط الاقتصادي زادت الحاجة إلى الائتمان المصرفي.

على مستوى الائتمان المصرفي يتحقق للتنمية الاقتصادية مجموعة من المهام نذكر أهمها:

¹ الكهسي عبد العليم، الشهادة مقدمة في المنشآت والأسوق المالية) مكتبة عين شمس ، القاهرة، 1985 ص 241
² لغان انخرو التحليل الانشائي ودوره في تقييم عمليات الاقراض (المصرف الصناعي السوري كنموذج)، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير باختصاص الحاسوب، 2007/2006

³ موسى زياد، ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في المالية و النقد، تخصص تدقيق مالي و محاسبى 2010، ص 21,22

- 1_ الائتمان المصرفي أساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية لأن البنك المركزي في سياسة الإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المتوقع من النظام المصرفي.
- 2_ سحب الائتمان المصرفي من قبل المقترضين يؤدي إلى الزيادة في حجم المعروض النقدي .
- 3_ الائتمان المصرفي عامل مهم يجب أخذه بعين الاعتبار لتحديد حجم الإنفاق والقدرة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.
- 4_ الائتمان المصرفي أداة للرقابة على نشاط مشروعات الدولة وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.
- 5_ الائتمان المصرفي مؤثر مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك لذلك فالبنوك تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد الائتمان الذي يحد من الاستهلاك.

ـ الفرع الثاني : مزايا الائتمان المصرفي.

- الائتمان المصرفي يحقق مجموعة من الخصائص والمزايا للمؤسسات المقترضة يمكن إبرازها فيما يلي :
- 1_ الائتمان المصرفي يمكن المؤسسات المختلفة خاصة الصغيرة والحديثة من تجاوز صعوبات الحصول على ائتمان كافي بسبب ضعف الثقة في مركزها الائتماني من وجهة نظر الجهات الممولة.
 - 2_ البنوك التجارية لا تتدخل في مجالس إدارة المؤسسات المقترضة فهي لا تعتبر مهام لذلك تكون مالكي المؤسسات المسيطرة على اتخاذ قرارات تسيير المؤسسات.
 - 3_ توفر البنوك التجارية ائتمان بأحجام وآجال مختلفة تناسب مع الأغراض التي تقف وراءه مما يمكن المؤسسات المقترضة من استعمال القرض بصورة أكثر فعالية.
 - 4_ تفرض البنوك التجارية تكلفة أقل قياساًها بكلفة الاقتراض من الجهات المالية الأخرى خاصة فيما يتعلق بالقروض الطويلة ومتوسطة الأجل.
 - 5_ الائتمان المصرفي يعتبر وسيلة لتحويل استعمال رأس المال من شخص لآخر.
 - 6_ الائتمان المصرفي يمكن المؤسسات المقترضة الوفاء بالقرض بالموال الناجمة عن العمليات التشغيلية وبصورة تدريجية.

المطلب الأول: ماهية القرار الائتماني

ـ الفرع الأول : القرار الائتماني

إن محور القرار الائتماني يدور حول قرار الموافقة بمنح الائتمان عندما يطلب العميل (أفراد أو شركات أعمال) ، أو رفض طلبه المعروف في الدراسات المصرفية أن قرار الموافقة أو قرار الرفض لا يتم من فراغ وإنما هو عملية جوهرية تقوم بها إدارة الائتمان من خلال دراسة وتحليل مجموعة كبيرة من البيانات تبدأها بدراسة وتحليل الملف الائتماني لطالب الائتمان من الأفراد وشركات الأعمال وما تقوم به من استعلام بنكي أو مصري حول العميل ، إذ تشكل عملية تحليل الملف الائتماني وما تحصل عليه من استعلام بنكي جوهر اتخاذ القرار الائتماني.

ـ الفرع الثاني : حالات القرار الائتماني

- ـ **حالة التأكيد:** وهي قدرة متخذ القرار في تحديد نتيجة واحدة و معروفة للقرار عندما يتخذ.
- ـ **حالة عدم التأكيد:** تعني أن اتخاذ القرار سوف يؤدي إلى مجموعة من النتائج الممكنة إلا أن احتمال حدوث كل نتيجة خارج إطار ما يتوقعه متخذ القرار.
- ـ **حالة المخاطرة:** هي الحالة التي ينتهي فيها اتخاذ القرار إلى واحدة من مجموعة من النتائج الممكنة وأن متخذ القرار يعرف سلفاً احتمالات حدوث كل من هذه النتائج.
وعليه يمكن القول أن حالة المخاطرة هي الأكثر شيوعاً والأكثر إحاطة بنوع القرارات المالية .

ـ الفرع الثالث : دورة القرار الائتماني:

يمكن توضيح مراحل من المراحل التي يمر بها القرار الائتماني ولدى نذكر على ما يلي:¹

- ـ **تقسيم الباحث الائتماني للعميل:** هذا عند تقديم العميل بالطلب للتسهيلات الائتمانية حيث يكون هذا التقسيم تقيماً مديئاً والوقوف على مدى مطابقة الحالة الائتمانية للسياسة الائتمانية للبنك من عدمه ، وذلك

¹ عبد الحميد الشواربي ، مرجع سابق المتر ص 90 / 91

البنوك التجارية والائتمان المصرفي

بعد حصول الباحث الائتماني على المعلومات المبدئية من العميل أثناء المقابلة الشخصية والتي تتناول التسهيلات المطلوبة والغرض منها:
فترة السداد.

- أسلوب السداد المقترن.
- الضمانات الممكن تقديمها.

حيث أن الباحث الائتماني عليه أن يتحلى باللباقة واللطف في إجراء المقابلة وإنمايتها بنجاح مكتسبا ثقة العميل ورضاه حتى ولو كان القرار المبدئي بعدم مناسبة الطلب وعدم تماشيه والسياسة الائتمانية الموضوعة.

2_ إعداد الدراسة الائتمانية credit study:

تم هذه المرحلة فور موافقة الباحث الائتماني المبدئية بهدف الوصول إلى التقدير الأرجح لحجم المخاطر الائتمانية المتوقعة لتلك الحالة حتى إذا أثبتت تلك المخاطر للسياسة الائتمانية للبنك ثم يتم تمرير الدراسة على السلطة الائتمانية المختصة بالاعتماد.
ومن ثم فإن السلطة الائتمانية تختص فقط بحدود ، شروط وضمانات التسهيلات الممنوحة وليس بتقدير مخاطر تلك التسهيلات ، والتي هي من مسؤولية معدى الدراسة الائتمانية بكل من الفرع والإدارة العامة للائتمان بالمركز الرئيسي للبنك.

3_ إصدار قرار الموافقة على القرض و التسهيلات approval :

يلي المرحلة الثانية هذه المرحلة
ألا وهي إصدار قرار الموافقة على القرض و التسهيلات من السلطة الائتمانية المفوضة بعد التأكد من ملائمة العميل صلاحية النشاط للتمويل .

• مناسبة إيرادات النشاط أو مردوده الاقتصادي لسداد قيمة التسهيلات الممنوحة وأعباءها من فوائد وعمولات ومصروفات .

• مناسبة قيمة التسهيلات الممنوحة للاحتياجات الحقيقة للعميل إحكماما على استخدام التسهيلات الائتمانية في نفس الغرض المخصص لها تقليلاً لمخاطر عدم السداد.
• مراعاة الضوابط الموضوعة للسياسة الائتمانية للبنك.

4_ متابعة القروض و التسهيلات الممنوحة following up: تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل القرار الائتماني للتأكد من تطورات حالة العميل الائتمانية من كافة مؤثراتها أولا بأول خاصة:

ـ سمعة العميل

ـ القدرة على سداد الالتزامات

ـ مركز العميل المالية

ـ سياسات إدارة النشاط وقوفا على مدى المخاطر التي نجمت عن هذا التنفيذ وكيفية مواجهة المخاطر بنجاح وفعالية.

5 _ سداد القروض و التسهيلات الممنوحة و أعبائها payment: هذه هي آخر دورة القرار الائتماني مع ملاحظة انه على الرغم من أن إتمام السداد في التاريخ المحدد أمر في غاية الأهمية ، إلا أن ذلك لا يعني انقطاع تعامل العميل مع البنك ، بل الأصل أن يقوم بتحديد هذه التسهيلات لتوسيع نشاطه ومعاملاته إذا كان هناك حاجة في الاقتراض من البنك وإذا توافرت العناصر الائتمانية الازمة عند تحديد التسهيلات.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني:¹

يأخذ القرار الائتماني صفة الرفض أو القبول المشروط لطلبات القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من العملاء في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني حيث يتطلب كل قرار ائتماني الموازنة بين العائد المتوقع و المخاطر و التكلفة المحتملة للائتمان المطلوب.

لذلك فهناك العديد من العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني فمنها ما هو مرتبط بالعميل و هذا بهدف قياس مدى المخاطر الائتمانية التي تكشف عملية منح التسهيلات و القروض و تحديد سبل التغلب عليها أو تهيئها ما إذا كانت تلك المخاطر المحسوبة معتدلة و يمكن للبنك تحملها وهذا بشرط تناسبها مع مقدار العائد المتوقع من تلك التسهيلات الممنوحة و منها ما هو مرتبط بالبنك في حد ذاته تأثرا بحجم سيولته واستعداده لتحمل المخاطر المدروسة و إمكانيته المادية و البشرية.

أما العامل الثالث يرتبط بالتسهيلات و القروض نفسها توافقا و السياسة الائتمانية للبنك.

ـ الفرع الأول : العوامل الخاصة بالعميل: تعتبر هذه العوامل هي العوامل الخاصة به:

¹ عبد الحميد الشواربي ، مرجع سابق المقرر ص 92/93

1 _ شخصية العميل character: كلما كان العميل أميناً ونزيفاً وملتزماً بكلفة تعهداته حريصاً على الوفاء بالتزاماته ، كلما كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان.

2 _ قدرة العميل capacity: هنا تظهر قدرة العميل على تحقيق أهداف نشاطه ومارسته له بنجاح ، كلما توفرت فيه العناصر الشخصية سابقة الذكر والتي يجب أن يتحقق منها الباحث الائتماني ، وذلك من خلال تقييم خبرة العميل ومديري منشأته.

3 _ رأس مال العميل capital: يعتبر هذا العنصر مصدر التمويل الذاتي للعميل ويشمل رأس المال الأسمى مضافاً إليه الاحتياطيات والأرباح الغير موزعة بهدف التأكيد من مدى كفاية المصادر الذاتية لسداد التزامات العميل.

4 _ الضمانات المادية collatéral: وهي الضمانات التي يقدمها العميل حالياً أو يتبعده بتقاديمها في المستقبل وهي تعد من أهم العناصر المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني وفق المدرسة المصرفية التقليدية وتمثل في الأراضي والعقارات والبضائع و المعدات والآلات ... الخ ، باعتبار قيمة س يولتها عند تحقق المخاطر هو مصدر سداد الالتزامات المستحقة عليه.

5 _ دراسة الظروف الاقتصادية و الغير اقتصادية المحطة بالعميل condition: وقوفاً على مدى تأثر العميل بالدورة الاقتصادية ومتغيرات البيئة السياسية والاجتماعية والقانونية التي يعمل العميل في إطارها مما يتعين على الباحث الائتماني دراسة السوق .

الفرع الثاني : العوامل الخاصة بالبنك

1 _ درجة السيولة liquidity: تشمل درجة السيولة التي يتمتع بها البنك متمثلة في حجم الأموال النقدية الغير موظفة والتي تفتق عن حاجته حالياً ، أو مقدار التوظيف الحالي ويتمثل شكل هذا التوظيف في أصول البنك ومدى قابليتها للتسهيل بسرعة.

2 _ الاستراتيجية strategy: تؤثر الإستراتيجية التي يتبعها البنك في اتخاذ قراره الائتماني بتحديد درجة استعداده لمنح الائتمان من عدمه والتي تأخذ عدة أشكال :

ا_ إما هجومية : باستعداد البنك لتقبل درجة أكبر من المخاطر لتحقيق حجم مناسب من العمليات.

ب _ أو انتقاديه: عندما لا يتقبل مخاطر غير معادلة والاكتفاء بالأأخذ بالأدوات التقليدية عند منح الائتمان.

ج – رشيدة أو معتدلة : بعدم منح الائتمان الذي يتضمن مخاطر مرتفعة والتي عادة ما تلحاً إليها البنوك صغيرة الحجم والإمكانيات .

3 _ الهدف العام للبنك **target** : وهو مدى استعداد البنك لمنح ائتمان أكبر من عدمه وتحمله

بالتباعية درجة أعلى من المخاطر لم يكن يقبلها من قبل ودرجة استعداده لبذل مزيداً من الجهد لاحتراق أسواق جديدة.

4 _ حصة البنك في السوق المصرفية **market share**: هذا العامل يتناسب مع مكانة البنك

في السوق المصري ، حيث يحوز البنك الرائد على جانب هام من المعاملات وعمليات السوق لقدرته الأكبر على الإقراض واستعداده للتعامل مع درجة أكبر من المخاطر.

5 _ إمكانية البنك المادية والبشرية **position**: خاصة الكفاءات الإدارية وخبرة القائمين على

شؤون الائتمان ، فكلما زادت إمكانيات البنك كلما زادت درجة استعداده على منح الائتمان من العدم .

ـ الفرع الثالث : العوامل الخاصة بالتسهيلات :

هذه العوامل تمثل في ¹ . هذه الأخيرة بدورها تبرز في :

1 _ الغرض من التسهيلات **purpose**: يجب معرفة الغرض منها بشكل تفصيلي ودقيق للحكم

على مدى توافق عملية المنح للسياسة الائتمانية للبنك ومع قدرات ، خبرات العميل ومتطلبات المطلوبة

2 _ مدة التسهيلات واستحقاقها **maturity** : حيث تزداد مدة المنح مع الوقوف على مدى

تناسبها مع إمكانية العميل وإيرادات النشاط ووقت تدفقها ، بحيث تكفي الإيرادات المتولدة عن

النشاط لسداد الائتمانات ² .

3 _ مصدر السداد **source** : للوقوف على مدى إمكانية سداد التسهيلات من الموارد الناجمة عن

النشاط وتقدير مدى كفايتها لسداد كافة الالتزامات .

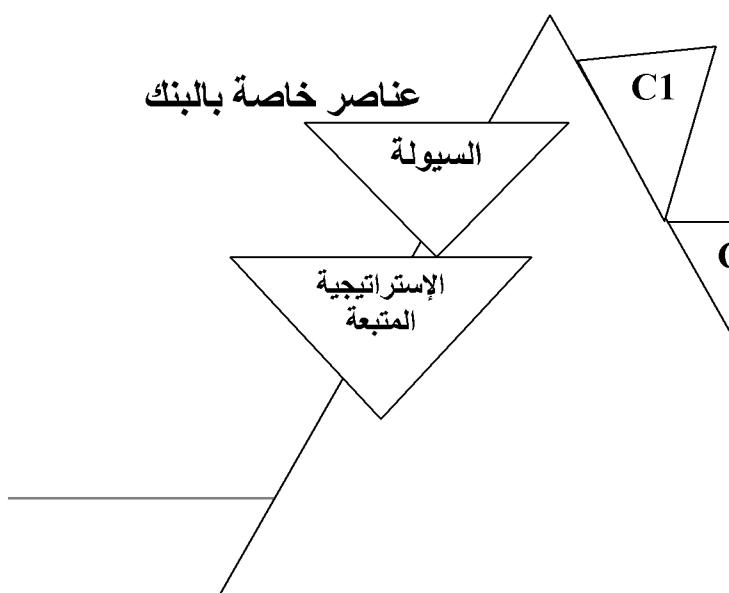
¹ عبد الحميد الشواربي ، مرجع سابق المقرر ص 94

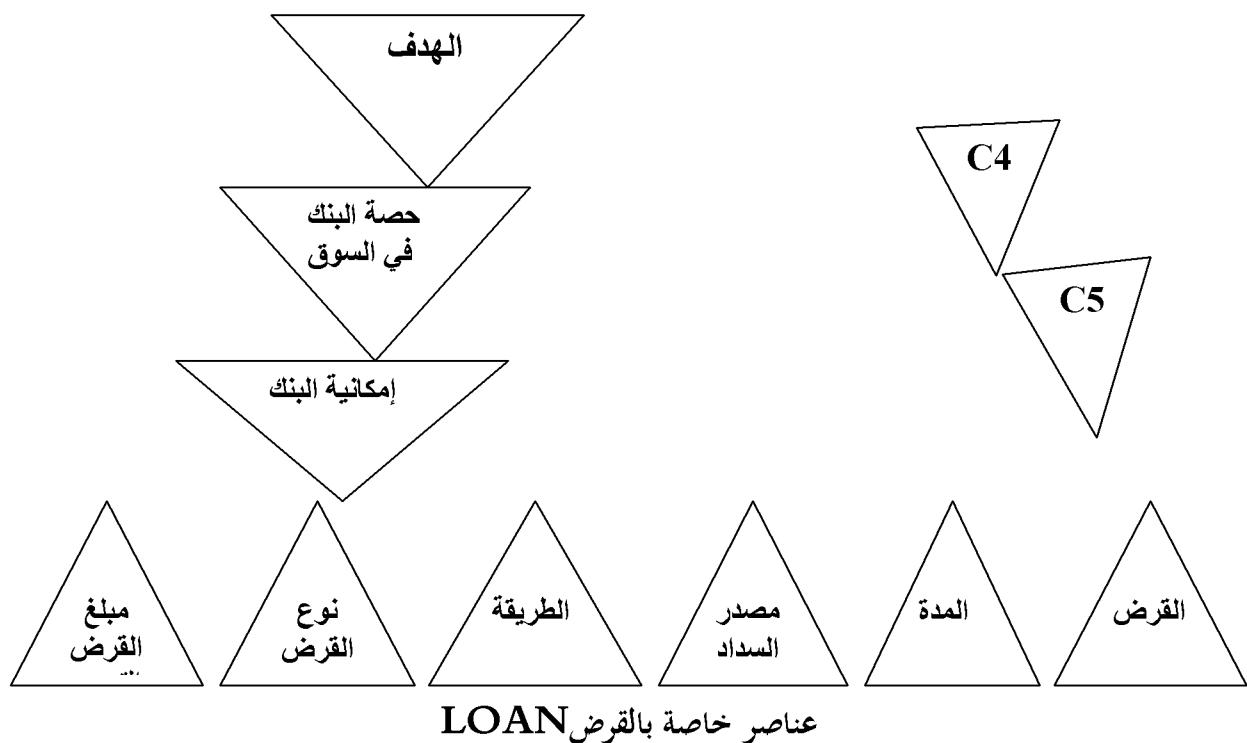
4 _ طريقة السداد **method** : و هذا من حيث السداد على دفعه واحدة ، بأقساط دورية أو حق السحب والإيداع خلال فترة التسهيلات و من تم يتعين على الباحث الائتماني دراسة كيفية السداد للتسهيلات الممنوحة لتقدير مناسبتها للعميل و سياسة البنك .

5 _ نوع التسهيلات المطلوبة : كلما زادت التسهيلات عن حد معين كلما زادت مخاطر عدم السداد وكلما استوجب هذا حرصاً أكبر في الدراسة والبحث الائتماني .

- يمكن توضيح هذه العوامل في الشكل المولاي حيث أن من خلال المثلث أو المرم الاقراضي الموضح في الشكل يتبين لنا مدى الترابط بين العناصر الخاصة بالزيون وذلك من أجل سلامة العملية الاقراضية ويمكن أن نطلق عليها (5cs) و كالتالي :

الشكل رقم (04) : العناصر المهمة في إستراتيجية القرض.





المصدر : صادق الراشد الشمري ص 12

إذا توفيت هذه العجوز يصعب حدوث التعرّض بخلاف ما يرجع إلى أسباب يصعب السيطرة عليها وتقع

المطلب الثالث: خصائص القرار الائتماني الأمثل.¹

**REGISTERED
VERSION**

ADDS NO

WATERMARK
الشواربي عبد الحميد ، مرجع سابق في
www.print-driver.com¹

- 1 _ خاصية السيولة في الائتمان الممنوح :** وهي تعني إمكانية التصفية الذاتية للائتمان وسداده كاملاً في التاريخ المتفق عليه وبالشروط المتفق عليها .
- 2 _ الربحية المتوقعة من الائتمان الممنوح :** إذ يجب الموازنة بين المخاطر المدروسة المصاحبة للقرار الائتماني والربحية المتوقعة منه في إطار السياسة الائتمانية العامة للبنك ، فيما يتعلق بنوع التسهيلات الممكن تقديمها وأسعار العائد واجبة التطبيق.
- 3 _ خاصية الأمان في الأموال المقرضة :** وتعني الثقة في أن الأموال المقرضة سوف يتم سدادها في تاريخ الاستحقاق ويأتي ذلك من الحرص الشديد على توافر عامل السيولة بالإضافة إلى عدم السماح بمنح الائتمان لأغراض المضاربة أو لأغراض مظهرية .
- 4 _ خاصية تنوع محفظة القروض و التسهيلات :** والمهدف من تنوع محفظة القروض والتسهيلات بالبنك هو توزيع المخاطر بتجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية، أو نشاط أو قطاع اقتصادي معين أو عميل بعينة أو التركيز على نوع وحيد من الضمانات.
- 5 _ خاصية الضمان :** والذي يعتبر خط دفاع أخير لحالات الطوارئ غير المنظورة ، أو لمواجهة الحالات التي تحيط بها المخاطر ودرجة عالية من عدم التأكد ، آخذًا في الاعتبار خاصية الضمان تأتي في المرتبة الأخيرة في منظومة القرار الائتماني الأمثل ، إذ أن سلامة ودقة التحليلات المالية للتغيرات النقدية واعتبارات الجدارة الائتمانية للعميل هما أساس بناء القرار الائتماني .

نهاية الفصل الأول :

تقوم البنك التجارية بالعديد من الوظائف والعمليات منها ما هو تقليدي والآخر حديث معتمدة في ذلك على الموارد المختلفة ، للقيام بنشاطاتها المختلفة .

ومن خلال ما تطرقنا له سابقاً في الدراسة اتضح لنا أن منح الائتمان المصرفي هو النشاط الرئيسي للبنوك التجارية فهو يشكل المصدر الأساسي لربح البنك كما قد يتسبب في إفلاسه نتيجة لعدم اتخاذ قرارات ائتمانية

سليمة حيث أن هذا النوع من القرارات تؤثر فيه مجموعة من العوامل ليخرج البنك في الأخير محققاً لأهدافه وفقاً وإستراتيجيته.



الفصل الثاني

استخدام البرمجة
بأهداف كأسدوب كمي
في اتخاذ القرار



مقدمة الفصل الثاني :

تشهد البنوك التجارية تطورات كبيرة في مختلف نشاطاتها نظراً لاتساع حجمها وتعدد خدماتها مما يزيد في ارتفاع درجة التعقيد لعملية اتخاذ القرارات حيث يستدعي الأمر استخدام أساليب تسهل عليها تفسير والتخلص من هذه التعقيديات ومن بينها الأساليب الكمية.

حيث تعتمد الأساليب الكمية على بناء واستخدام الأساليب العلمية والأدوات الرياضية لحل المشكلات الخاصة بالنظم والمنشآت المختلفة ، وتعتمد أساليب التحليل الكمي على بناء واستخدام النماذج الرياضية لوصف المشاكل وتبسيط الواقع بهدف استنباط العلاقات بين المتغيرات الخاصة بموقف أو مشكلة معينة وذلك لغرض تسهيل عملية اتخاذ القرار بالنسبة للمديرين من أجل اختيار أفضل قرار يساعد البنك على تحقيق أهدافها وتحفيز العارقين التي تواجهها في انجاز وظائفها .

فعملية اتخاذ القرار وطريقة اختيار البديل الأفضل بين عدة بدائل في أي عمل إداري ضمن العملية الإدارية يحتاج إلى اتخاذ القرار كأساس في أي عمل فالخطيط يحتاج إلى قرار وكذلك التنظيم والتنسيق والتوجيه والرقابة .
لهذا فستتطرق في هذا الفصل إلى :

- الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية كمبحث أول .
- و بعدها أسلوب البرمجة الخطية كأحد هذه الأساليب في المبحث الثاني .
- أما المبحث الثالث فسيختص بالتعريف بأسلوب الدراسة و هو أسلوب البرمجة بالأهداف كونه أسلوب كمي في اتخاذ القرار و امتداد لأسلوب البرمجة الخطية .



المبحث الأول: الأساليب الكمية و دورها في اتخاذ القرار .

المطلب الأول : اتخاذ القرار و أهميته

ـ الفرع الأول : تعريف القرار و اتخاذ القرار

أ _ القرار :

- القرار هو بديل من بين البدائل الكثيرة الممكنة من أجل الوصول إلى هدف (حل المشكلة) انتهاء الفرصة.

- القرار هو اختيار واع من بين عدة طرق ممكنة للسلوك ، يهدف إلى بلوغ غاية أو أكثر و ترتيب عليه أثار.

- القرار هو التصرف أو البديل الذي تم اختياره على أساس المعايير بين البدائل و الحلول الممكنة لحل تلك المشكلة ، و هو يعتبر أكثر فاعلية بين البدائل المتاحة أمام متعدد القرار.

ب _ اتخاذ القرار :

من المعروف أن اتخاذ القرار هو جوهر ولب العملية الإدارية في أي مشروع وعليه يمكن إعطاء مختلف التعريفات لاتخاذ القرار فيما يلي:

- **مؤيد عبد الحسين** : أن اتخاذ القرار هو مرحلة من عملية مستمرة تتضمن تصميم عدة بدائل ومن ثم مقارنة وفرز أفضلها سبيلا في تحقيق هدف أو أهداف محددة ترتبط بمصالح أو تعبّر عن تطلعات شخص مادي أو معنوي¹.

- **ماريسون**: إن اتخاذ القرار هو مرحلة من عملية مستمرة لتقسيم البدائل من أجل انجاز هدف معين².

- **فيجرو**: في قوله بأنه الاختيار المدرك (الواعي) بين البدائل المتاحة في موقف واحد معين³.

¹ على حسین وأخرون ، بهوث العمليات و تطبيقها في المشاہ، المکتبة الوطنية، عمان، الأردن، 1999، ص 21

² حسین حمیم سباقی الإداری مدیریت دار خانہ لشہر، عمان ،الأردن ،الطبعة الأولى، 2006، ص 87

³ نواف كعنان ، اتخاذ القرارات الإدارية ،القناة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003، ص 83

- اتخاذ القرار هو الاختيار القائم على أساس بعض المعايير مثل اكتساب حصة أكبر من السوق تخفيض التكاليف ، توفير الوقت ، زيادة حجم الإنتاج و هذه المعايير عديدة ، و يتأثر اختيار البديل الأفضل إلى حد كبير بواسطة المعايير المستخدمة¹.

ـ الفرع الثاني : أهمية اتخاذ القرار

يعتبر اتخاذ القرارات من المهام الجوهرية للمسيرين ، بحيث قدرهم على اتخاذ القرارات هي التي تميز أي مسیر عن غيره في التنظيم الإداري.

- تعدد و تعقد الأهداف التي شهدتها التنظيمات الإدارية الحديثة ووجود التعارض بينها أحياناً ما زاد من المشاكل التي تواجه القيادة الإدارية ، وهذا يتطلب اتخاذ العديد من القرارات لمواجهة تلك المشاكل.
- بدون عملية اتخاذ القرارات تتوقف العملية الإدارية ، بل يتوقف العمل كله.

ـ الفرع الثالث : أنواع القرارات و عناصر اتخاذ القرار

أـ أنواع القرارات :

هناك ثلاثة أنواع من القرارات صنفها (H. Igor. Ansoff) وهي:

القرارات الإستراتيجية ، القرارات الإدارية و القرارات العملية. و لهذه القرارات عدة مميزات منها: الفترة الزمنية التكرار، مستويات اتخاذ القرار، درجة و عدم التأكد من المعلومات.

¹ بشير العلاق ، أسس الإدارة الحديثة ، دار البيارق العلمية،الأردن،طبعة الأولى 1998 ص 148

الإستراتيجية هي العلاقة بين المؤسسة و المحيط الخارجي ، مدتها تكون أكثر من 5 سنوات أي تتخذ هذه القرارات في المدى الطويل و لذلك فهي من اختصاص الإدارة العليا (العامة) ، و نظرا لأهمية هذه القرارات للمنظمة، فهي تحتاج إلى دراسة و تركيز شديد، نظرا لاعتمادها على التوقعات المختلفة.¹

2- القرارات الإدارية:

القرارات الإدارية هي القرارات الداخلية للمؤسسة، مدتها تكون أقل من 5 سنوات و أكثر من سنة ، تتكرر و ليس بكثرة ، تتخذ على مستوى الإدارة الوسطى ، عدم التأكيد يكون مرتفع وهي تهتم بنوع و بنية المؤسسة تنظيمها ، الحصول على الموارد الضرورية للمؤسسة لكنها تتضمن خطرا أضعف من خطر القرارات الإستراتيجية.

3- القرارات العملية:

ترتبط هذه القرارات بالإدارة التنفيذية أو المباشرة ، تم في المدى القصير (أقل من سنة) ، تتكرر بكثرة فهي تعالج الأمور اليومية أو الأسبوعية: على مستوى المصلحة ، الوظيفة,...الخ. درجة عدم التأكيد هي ضعيفة جدا.

القرارات العملية هي قرارات استغلال (exploitation) و التسيير العادي للمؤسسة، هدفها تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة و تتضمن توزيع المهام بين مكونات المنظمة، تحفيظ العمليات، تسيير النشطات، و مراقبة العمليات الروتينية.

بـ عناصر اتخاذ القرار :

1- الهدف (Objective):

هو النتيجة النهائية التي يجب الوصول إليها و ذلك من خلال تنفيذ بعض الإجراءات على المتغيرات الداخلية و المؤثرة على المشكلة كأن يكون الهدف الحصول على أعلى فائدة (الربح) من جراء إنتاج بعض المواد ، أو الحصول على أقل تكلفة في إنتاج مواد أو توزيعها.

2- المتغيرات (Variables):

هي مجموعة العناصر التي تفرض قيودا معينة على الحل مثل المواد الأولية الداخلة في إنتاج مادة معينة فقد تفرض هذه المواد قيودا على الحل و ذلك من خلال أسعارها و كمية توافرها و كيفية مشاركتها في إنتاج المادة.

¹ د. سهيل فهد سلامة، "إدارة الوقت - منهاج متتطور للنجاح"، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1988، ص: 86.

الفرع الرابع : خطوات اتخاذ القرار¹

تلخص خطوات القرار في خمس خطوات متتالية وهي كالتالي :

1- تحديد طبيعة المشكلة أو الهدف المراد تحقيقه:

تعرف المشكلة بأنها انحراف عن الأداء المخطط، و تحديد طبيعة المشكلة يعتبر بمثابة الطريق الذي يجب

أن يسير عليه متخذ

القرار، إذ يتعين على متخذ القرار أن يضبط كل جوانب المشكلة و يفهمها فهما جيدا ، (من حيث المكان و الزمان و الانعكاسات).

يمكن تمييز ثلات أنواع من المشاكل و هي :

ـ مشاكل روتينية: و هي المشاكل التي تتكرر.

ـ مشاكل حيوية: وهي المشاكل المتعلقة بالخطط و السياسات المتبعة في المشروع.

ـ مشاكل طارئة: و هي المشاكل التي تحدث دون وجود مؤشرات على حدوثها و يعتمد علاجها على

قدرة المدير في اتخاذ قراره بسرعة و حزم.

2- تحديد البديل (وضع المشكلة في صورة بدائل):

من النادر وجود بديل واحد لأية مشكلة ، لذلك لا بد من وجود عدة أدلة أو براهين لأي عمل و يتم

تحديدها عن طريق البحث العلمي.

3- تحليل و تقدير كل بديل:

يتم تحليل و تقسيم البديل بواسطة تحديد المتغيرات التي يمكن قياسها بسهولة كالأيرادات ، التكاليف ، الزمن

ـ اختيار البديل الأمثل من البديل و إصدار القرار:

من الطبيعي أنه يتم اختيار البديل الأمثل من خلال ثلاثة متطلبات و هي:

ADDS NO

WATERMARK

¹ د. سليمان محمد مرجان، "بحث العمليات"، الجامعة المفتوحة طرابلس، الطبعة الأولى، 2002، ص:39.

الخبرة، التجربة ، البحث و التحليل و المنطلق الأخير هو الأسلوب الأكثر استخداما و تأثيرا بتحليل المشكلة و اكتشاف العلاقات بين المتغيرات المهمة و كذلك القيود التي لها علاقة بالهدف الذي تسعى إلى تحقيقه أو مجموعة الأهداف التي يجب تحقيقها في آن واحد.

5- تنفيذ القرار و متابعته و تقييمه:

حيث نجد أنه لا تنتهي مهمة متعدد القرارات عند تنفيذه بل تتعدى إلى متابعة نتائج التنفيذ و ذلك على مدى نجاح البديل المختار أو الأمثل في علاج المشكلة (تحقيق الهدف المرغوب).

المطلب الثاني : الأساليب الكمية و دورها في اتخاذ القرار

الفرع الأول : ماهية الأساليب الكمية

أ- مفهوم الأساليب الكمية : تعتبر الأساليب الكمية ، أسلوب رياضي يتم من خلاله معالجة المشاكل الاقتصادية والإدارية والتسويقية بمساعدة الموارد المتاحة من البيانات والأدوات والطرق التي تستخدم من قبل متعدد القرار لمعالجة المشاكل.¹

ب - تعريف الأساليب الكمية : يمكن تعريفها بعدة تعريفات من بينها :

- هي مجموعة الطرق والصيغ والمعدات والنماذج التي تساعد في حل المشكلات على أساس عقلي.²
- من هذا التعريف يمكننا إدراج مختلف هذه الأساليب تحت عنوان أشمل وهو بحوث العمليات حيث توجد عدة تعريفات من أبرزها .

- التعريف الذي اعتمدته جمعية بحوث العمليات البريطانية بأنها : استخدام الأساليب العلمية حل المعضلات العقلية في إدارة أنظمة كبيرة منقوى العاملة ، المعدات ، المواد أولية ، الأموال في المصانع والمؤسسات الحكومية وفي قواها المسلحة .³

- وقد عرف أيبوك الأساليب الكمية بأنها: عبارة عن استخدام النماذج الرياضية والحسابات الإلكترونية التي تعمل على تحليل البيانات والمعلومات ، للوصول إلى القرار المناسب بعيدا عن الحدس والحكم الشخصي .
من خلال التعريف المذكور يمكن استنتاج تعريف شامل حول الأساليب الكمية:

¹ سهلة عبدالله سعيد ، "المجده في الأساليب الكمية وبحوث العمليات" ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 16

² فهم عبود نجم ، "دخل في الأساليب الكمية مع تطبيق باستخدام ميكروسوفت أكسل" الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الثانية ، 2008 ، ص 19

³ عبد ذياب جزاع ، "بحوث العمليات" جامعة بغداد ، الطبعة الثانية ، 1986 ، ص 19

هي عبارة عن استخدام الأساليب والنمذج الرياضية والحسابات الالكترونية ، التي تعمل على تحليل البيانات حل المشكلات التي تواجهه عمل الإدارة واقتراح أفضل الحلول الممكنة ثم اتخاذ القرار المناسب بناءاً على أفضل حل من بين الحلول المتاحة.

ـ الفرع الثاني : أنواع الأساليب الكمية المستخدمة في عملية اتخاذ القرارات¹

تعددت المداخل الكمية أو الرياضية لتطوير المهارة الإدارية في اتخاذ القرارات حيث يوجد العديد من الأساليب الرياضية Mathematical Methodes التي يمكن استخدامها من خلال الحاسوب لإجراء التحليلات الضرورية لاتخاذ القرارات والتي توفر أداة جيدة وفعالة لمواجهة ما تتطلبه المداخل الكمية من عمليات حسابية ضخمة ومعقدة ، والتي وفرتها المدرسة الرياضية للفكر الإداري ومن بين هذه الأساليب سنختار بعض الأدوات التي تعتبر من أهم الأدوات الكمية التي انتشر استخدامها في المجال الإداري.

يمكن توضيح النماذج الرياضية في الأساليب الكمية كالتالي:

- 1 نماذج البرمجة الخطية Linear programming model
- 2 نماذج النقل Transportation Model
- 3 نماذج تسيير المخزون Inventory Model
- 4 نماذج المحاكاة Simulation model
- 5 نماذج صفوف الانتظار Queuing theory model

ـ 1 البرمجة الخطية :

تقنمت وسائل التحليل الرياضي للمشاكل الإدارية والاقتصادية تقدماً كبيراً وتعتبر البرمجة الخطية إحدى هذه الوسائل وقام باستخدام كلمة Programming كاداه تهدف إلى استغلال الموارد المتاحة للمنشأة من قوة عاملة ومواد أولية لتحقيق أكبر عائد ممكن.

وتحد البرمجة الخطية إلى الإجابة بأسلوب التحليل الرياضي على بعض الأسئلة وحل المشاكل بما يحقق أكبر ربح ممكن أو أقل تكلفة ممكنة في ظل القيود والمحددات القائمة.

¹ المدرس كارزان مهدي غفور، كلية الادارة والاقتصاد، قسم ادارة الاعمال، جامعة السليمانية، مادة الاساليب الكمية، (مقرر) 2011/2012 ص 9/8

وعموماً فإن أداء أي عمل بأفضل الوسائل يعني في حد ذاته البحث عن الحدود الدنيا أو القصوى. فعندما تتعلق المشكلة بالتكاليف فإن الهدف عادة يكون الوصول إلى الحد الأدنى وإذا تعلق الأمر بالأرباح فإن الهدف يكون هو الوصول إلى الحد الأقصى.

2 – نماذج النقل : (مسائل النقل).

تستخدم هذه الطريقة عند مواجهة الشركات مشاكل في نقل المواد من عدد من المراكز إلى الأماكن مختلفة وتحث هذه النماذج في إيجاد طريقة ذات تكلفة قليلة في نقل الموارد (كمتجهات المصانع) إلى غايات معينة (كالمخازن أو مراكز التوزيع والتسويق) بطريقة تلبي احتياجات هذه الغايات من تلك الموارد في حال كون هذه الأخيرة لا تقل من هذا الاحتياج أو بطريقة تستنفذ فيها جميع الموارد في حال كون هذه الموارد أقل من احتياج تلك الغايات . ولا يقتصر تطبيق هذه النماذج على إيجاد الطرق ذات التكلفة القليلة في نقل المنتجات بل يمكن تطبيقها إلى حالات يكون الهدف فيها جعل العوائد الربحية أكبر ما يمكن.¹

3 – نماذج تسيير المخزون :

يستخدم هذا الأسلوب لتحديد الكمية المثلث الواجب تخزينها و الاحتفاظ بها من مواد أولية أو منتجات نهائية و الهدف من هذه الكمية هو عدم تجميد رأس المال بدون فائدة تعود على المؤسسة و الرفع من تكاليف التخزين كما أن التقليل من الكمية يؤدي إلى انقطاع المخزون الذي يؤثر على العملية الإنتاجية أو البيع ،فيؤثر على سعة المؤسسة و نشاطها.

لذا فإن نموذج تسيير المخزون يساعد على تحديد الكميات الاقتصادية المثلث مع تحديد وقت الطلبات و منه الخفض من التكاليف ، كما انه يحتوي على : قسم التموين، قسم التخزين و قسم المخزون.

تعد نماذج المحاكاة من النماذج المهمة في مجال بحوث العمليات حيث تستخدم في نمذجة المشاكل الواقعية وحلها على طريق الحاسوب باستخدام البرامج الجاهزة أو إحدى لغات البرمجة مما يساعد متخصص الفنون في الحصول على الحل الأمثل لمعرفة التغيرات التي تطرأ على هذا الحل عن طريق استخدام الحاسوب والبرمجيات التي توفر الكثير من الوقت والجهد لمتخذي القرار

¹ لحسن عبد الله باشيشوة - بحوث العمليات - دار اليازوري عمان -الأردن - ط1- 2011 ص 397

لاسيما في مسائل التخطيط الكبيرة التي تتطلب اتخاذ القرارات بشأنها من قبل الإداريين، مما يتيح لهم الارتباط الوثيق بالمشروع ودراسة كل ما يتعلق به مباشرة، ولهذه الأهمية تستخدم المحاكاة في حل نماذج مهمة و حيوية في مجال بحوث العمليات باعتبارها من النماذج التي تساهم في اتخاذ القرارات.¹

5_ صفوف الانتظار:²

يستخدم أسلوب صفوف الانتظار بشكل واسع في المنظمات الصناعية للتغلب على مشاكل الانتظار التي ترافق بعض الأعمال فيها، إذ يستخدم لمعالجة مشاكل صيانة الآلات وإصلاحها حين يتغطى عدد من الآلات في أوقات مختلفة وتشكل بذلك خطوط الانتظار للإصلاح المطلوب بوساطة عمال الصيانة والإصلاح، فيطبق هذا الأسلوب لاتخاذ القرار المناسب في تحديد عمال الصيانة الذي يجعل تكاليف الانتظار أقل ما يمكن .

يستخدم هذا الأسلوب لتنظيم العمل في مستودعات قطع الغيار والعدد، بحيث ينخفض من عدد العمال الذين يقفون في صفوف طويلة أمام المستودع بانتظار الحصول على ما يلزمهم من قطع الغيار، وذلك عن طريق زيادة عدد الموظفين في المستودع مما يؤدي إلى الإسراع في أداء الخدمة ويساعد على تشغيل العمال بدلاً من إضاعة وقتهم في خط الانتظار وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج الكلية.

ـ الفرع الثالث : دور الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات

عملية اتخاذ القرارات الإدارية أصبحت عملية تمتاز بالتعقيد ووجودها في بيئة سريعة التغيير وسرعة التغير التكنولوجي ، فان الأساليب الكمية أصبحت ضرورية في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة حيث تبرز أهميتها في : إقامة عملية اتخاذ القرارات باستخدام الحاسوب لحل مختلف المشاكل الرياضية.

التركيز على الأساليب الرياضية و الإحصائية من قبل المسيرين في اتخاذ القرارات كون هذه الأساليب

¹ عبد الله حسن علي، استخدام أسلوب المحاكاة في حل بعض نماذج بحوث العمليات _ ماجستير بحوث العمليات ، وزارة التعليم العالي ص 01
² الطالب في جامعة اعظم، نظرية صنوف الانتظار مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال تحت إشراف الأستاذ جمال اليوسف ، كلية الاقتصاد_جامعة دمشق 2008/2009 ص 05/04

التركيز على الأسلوب المتكامل في دراسة المشكلات الإدارية وإيجاد الحلول المناسبة لها وهذا الأسلوب يتطلب من المسيرين الإحاطة بالجزئيات الربط بينها في النظام المتكامل.¹

المبحث الثاني : البرمجة الخطية .

المطلب الأول : ماهية البرمجة الخطية LP .

تحتل البرمجة الخطية linear programming في الوقت الحاضر مركزاً مرموقاً في مجال بحوث العمليات operation research و لها تطبيقات واسعة ، و تم تطوير الأساليب الفنية المستخدمة في حل مشاكل البرمجة الخطية بعد الحرب العالمية الثانية .

الفرع الأول : تعريف البرمجة الخطية

بما أن البرمجة الخطية تستعمل في كل المسائل الاقتصادية التي تهدف إلى البحث عن قيم المتغيرات الاقتصادية بهدف إيجاد أمثلية الاستخدام في وجود مجموعة من القيود المالية و التقنية أو هما معا . لهذا توجد عدة تعريفات للبرمجة الخطية و من أهمها :

- "هي أسلوب رياضي مصمم بغرض مساعدة المديرين على التوصل إلى التخصيص المثالي للموارد الناذرة".²

- "هي مجموعة من الطرق الخاضعة لموضوع بحوث العمليات ، و الذي هو عبارة عن مجموعة من طرق التحليل العلمي يبحث على وجه الخصوص لمثلثيات الاستخدام للموارد الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزئي خاصةً و ذات الصلة بالاعتماد على الأساليب الرياضية".³

- إذن فالبرمجة الخطية هي إحدى الوسائل المستخدمة في بحوث العمليات و التي تساعد في اتخاذ القرارات في مجال رقابة و إدارة الأموال و الموارد و الآلات و المواد الأولية و العناصر البشرية.

و يمكن من التمهيل و ابسط أنواع النماذج model التي يمكن إنشاؤها لمعالجة جميع المشاكل الصناعية

¹ عدنان عواد الشوايكة، مرجع سابق - ص 150.

² سليم محمد درسي، التحليل الكمي في مجال الأبعاد، الدار الجامعية الجديدة، 2004م، ص 59

³ راتول محمد ، بحوث العمليات ، الطبعه الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية 2006م ، ص 16

¹ والحكومية ، وذلك بالتوافق مع الزيادة في استخدام الحسابات الالكترونية و ظهور البرمجيات الجاهزة الحديثة _ من هنا نستنتج أن البرمجة الخطية هي صيغ رياضية تعبّر عن ظاهرة اقتصادية ما ، بهدف إيجاد حلول و من تم اتخاذ القرار الأمثل والأفضل و بمعنى أوسع هي التنفيذ المنظم والأفضل للأعمال .

الفرع الثاني : مجالات و استخدامات البرمجة الخطية²

أ _ مجالات البرمجة الخطية :

طورت البرمجة الخطية كوسيلة رياضية مهمة لغرض مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة ، إذ تساهم في العديد من المشاكل و فيما يلي بعض المجالات التي تستخدم فيها البرمجة الخطية :

1 _ وضع جداول الإنتاج و سياسات المخزون لمقابلة الطلبات المستقبلية و تقليل تكاليف الإنتاج والمخزون الكلية.

2 _ تقليل تكاليف نقل المنتجات من المخازن المتعددة للمنظمة و المتواجدة في أماكن مختلفة و إيصالها للزبائن بأقل تكلفة ممكنة.

3 _ اختيار المحفظة الاستثمارية الملائمة من قبل المحلل المالي من بين البدائل المتاحة من الأسهم والسنديات و التي تكمن من تعظيم العائد على الاستثمار .

4 _ إيجاد المزيد المناسب من الوسائل الإعلانية للترويج عن المنتجات و ذلك من أجل زيادة فاعلية النشاط الإعلاني من بين الوسائل المتاحة .

لذلك فتوجد عدة تطبيقات للبرمجة الخطية فهي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة و قد تكون بهدف تقليل التكاليف أو زيادة العوائد .

فالاستخدامات السابقة الذكر منها ما هو يهدف إلى تقليل التكاليف و منها ما يهدف إلى تعظيم

الربح .

BASIC APPLICATIONS OF LINEAR PROGRAMMING

WATERMARK
www.print-driver.com

¹ سهيله عبد الله سعيد ، الجليل في الأساليب الكمية و بحوث العمليات ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن ص 25_26

² ماجدة عبد اللطيف التميمي ، محمد عبد إسماعيل الصفار ، بحوث العمليات تطبيقات على الحاسوب ،طبعة الاولى ، 2007 ، ص 147

اتسعت استخدامات البرمجة الخطية لتشمل معظم نواحي الحياة بما فيها القطاع العام أو الخاص في مؤسسة إنتاجية أو خدمية و هادفة للربح أو غير هادفة فيمكن ذكر أوجه استخداماتها مثلا :

- ترشيد القرار الإداري في الاختيار الأنسب للمواد الداخلة في الإنتاج.
- حل مشكلات النقل والتوزيع.
- حل مشاكل التخصيص .
- حل مشكلة تحضير الاستثمارات أي الاختيار بين البديل المتاحة.

المطلب الثاني : المراحل الأساسية في البرمجة الخطية .¹

تطلب عملية تطبيق أحد أساليب بحوث العمليات لمعالجة أي مشكلة لبناء نموذج يصف المشكلة قيد الدراسة

— فالهدف الأول في بناء النموذج هو تحليل سلوك مكونات النظام الحالي و معرفة العوامل المؤثرة و الظروف المحيطة به.

— أما الهدف الثاني في بناء النموذج فهو تحديد الصيغة المثلث لنظام المستقبل و لمعالجة أي مشكلة يجب إتباع الخطوات التالية :

problem definition: 1

لغرض صياغة نموذج علمي دقيق و معالجة المشاكل علميا يجب علينا التعرف على مختلف جوانب المشكلة لذلك فلا بد من توفر الشروط التالية:

description of the goal or objective of the study:

يجب أن يكون هناك هدف رئيسي تسعى الجهة المسئولة إلى تحقيقه فقد ينطوي الهدف لتحقيق أكبر عدد ممكni وتحقيق الكلفة الكلفة .

¹ سهلة عبد الله سعيد ، الجديد في الأسلوب الكمي و بحوث العمليات ، نفس المرجع السابق. ص 26_27

ب _ تحديد البدائل : the system

هناك عدد من البدائل من الممكن إتباعها للتوصيل إلى الهدف حيث توجد عدة طرق للعمل وأن المفاضلة بين الطرق المختلفة على أساس كفاءة كل طريقة و قياس الكفاءة معتمدة على طبيعة المشكلة و عملية اختيار البديل الأمثل يساعد في اتخاذ القرار الصائب و السليم.

ج _ تحديد القيود : requirement of the system

إمكانية التعبير عن كافة بيانات المشكلة و هدف الدراسة التي تلعب دورا مهما في تحقيق الهدف ، حيث ينبغي مراعاتها عند تصميم النموذج فالمحددات و المتغيرات التي تؤثر على المشكلة عديدة و مختلفة و هي تعتمد على طبيعة المشكلة.

هذا يعني أن دالة الهدف و القيود المفروضة على المشكلة هي علاقة رياضية من الدرجة الأولى.

2 _ عمل النموذج:

النموذج عبارة عن تمثيل جيد لمكونات المشكلة و العوامل الخيطية المؤثرة فيها فعملية بناء النموذج بشكل دقيق يساعد متعدد القرارات في التوصل إلى قرارات سليمة فنحن نعتمد على النماذج الرياضية في دراستنا فهي عبارة عن مجموعة المعادلات أو المتباينات و المتمثلة بالمتغيرات الأساسية في الشكل .

3 _ إيجاد الحل :

بعد صياغة النموذج الرياضي نقوم بعملية كيفية تحديد الكميات المثلث لمكونات المشكلة لتنفيذ الفعاليات وفقا للظروف و القيمة الموضوعة على المشكلة .

4 _ اختيار النموذج :

نماذج يصعب تصريحها لأنها تمثل الواقع و يمكن اختبار قدرة النموذج من خلال إمكانية بيان تأثير التغيير في النظام على وظيفة النموذج لا يعني بالضرورة وضع حل للمشكلة.

نختار النموذج باستخدام بيانات تاريخية وقد يتطلب الأمر تحديد النموذج و إعادة اختياره إلى أن تزول

5 _ تطبيق الحل : implementation of the solution

بعد أن يتم قبول النموذج و الحل الناجم عنه فالامر يتطلب وضع رقابة على الحل و هذه تكون على على هيئة معينة بحيث يتم اكتشاف أي خطأ واضح من الظروف و التحديات المحيطة بالنموذج فإذا تغيرت الظروف المحيطة بالمشكلة بصورة لا تسمح للنموذج بتمثيل المنظومة فإن النموذج يصبح باطل المفعول.

المطلب الثالث : افتراضات البرمجة الخطية و خصائصها .

الفرع الأول : افتراضات البرمجة الخطية

يقصد بالافتراضات هنا الشروط العلمية الأساسية الواجب توافرها في المشكلة حتى نستطيع حلها بواسطة البرمجة الخطية و يمكن القول أن هناك خمس افتراضات :

1 _ التأكيد : centainty

يعني أن الأرقام الموجودة في دالة الهدف و محدودات القيود معروفة و ثابتة و غير قابلة للتغير أثناء معالجة المشكلة موضوع البحث.

2 _ التناصية : proportionality

يعني أن كل نشاط قد يعتبر مستقلًا عن الآخر أي معيار الانجاز هو حاصل جمع المساهمات المختلفة.

3 _ الإضافية : additively

يعني أنه لا يوجد تداخل بين الفعاليات أو الأنشطة المختلفة.

4 _ قابلية التقسيمة أو الكسر : divisibility or fractionally

ليس بالضرورة لحل مشكلة البرمجة الخطية أن تكون الأعداد صحيحة أي قبول الكسور كقيم لعوامل القرار.

5 _ الصلبة : non negativity

تكون عوامل الإنتاج أو متغيرات القرار موجبة أي إنتاج كميات سالبة مستحيل.

الفرع الثاني : خصائص البرمجة الخطية

لكي يتم صياغة المشكلة موضع القرار في شكل مسالة برمجة خطية فإنه ينبغي التحقق من توافر الشروط

التالية :

- يجب أن تكون دالة الهدف خطية.
- يجب أن تكون دالة الهدف إما في شكل تعظيم أو تدنيه.
- ينبغي أن تكون القيود خطية لذا ينبغي أن يكون كل قيد في شكل:

 - أكبر من أو يساوي \geq
 - أقل أو يساوي \leq
 - يساوي $=$

- ينبغي وجود عدة بدائل للتصرف يتم الاختيار من بينها .
- التعبير عن دالة الهدف و القيود بمعادلات أو متباينات من الدرجة الأولى.

المطلب الرابع : محددات البرمجة الخطية .

على الرغم من فعالية أسلوب البرمجة الخطية في حل المشكلات المعقدة إلا أن هناك بعض النواقص التي تلخص في شكل محددات كآلاتي :

- عدم وجود ضمان في الحصول على أرقام أو قيم صحيحة للمتغيرات باستخدام البرمجة الخطية.
- عدم السماح بعدم التأكد لأن البرمجة الخطية تفترض المعرفة التامة بمساهمات العوامل و احتياجاتها وكذلك المصادر المتاحة.

افتراض علاقات خطية فيما يتعلق بدالة الهدف و القيود.

المبحث الثالث البرمجة بالأهداف : GP

.Goal Programming : ماهية البرمجة بالأهداف الأول

الفرع الأول : البرمجة عن أسلوب البرمجة بالأهداف

في السنوات الأخيرة أثبتت التجربة للمؤسسات أنها لا تسعى لتحقيق هدف واحد، وإنما هي بحيرة على تحقيق عدة أهداف ، فمتطلبات الحياة العملية والظروف التي تفرضها وكذلك واقع المؤسسة و ظروفها الداخلية، كل ذلك جعل المؤسسة تسعى لتحقيق أهداف متعددة اقتصادية و غير اقتصادية¹ .

و نتيجة للاهتمام المتزايد بدراسة مشاكل تعدد الأهداف، و ما قد يتبع عنده من تعارض و تناقض بين تلك الأهداف ، و نتيجة لقصور النماذج التقليدية للبرمجة الخطية في معالجة هذا النوع من المشاكل، لذلك فقد آثرنا أن نخصص هذا البحث لتناول و استعراض الطريقة التي يمكن أن تعالج بها المشاكل المتعددة الأهداف و هذه الطريقة و التي تستخدم في معالجة هذه النوعية من المشاكل يطلق عليها اصطلاح نموذج برمجة الأهداف Goal Programming Model) و هو أسلوب دراستنا :

" إن نموذج البرمجة بالأهداف يسمح باعتبار في آن واحد عدة أهداف المراد الوصول إليها في إشكالية اختيار أحسن حل من الحلول الممكنة" ² .

اكتشف هذا النموذج من طرف الباحثين المعروفين Charnes and Cooper ، في شكله الخطى³ أي الأهداف المراد الوصول إليها عبارة عن معادلات خطية ، وقد كان ذلك في سنة 1955.

و أول الاستخدامات و التطبيقات الموسعة و الفعلية لنموذج البرمجة بالأهداف في الميدان العملي ترجع لسنوات السبعينيات من طرف كل من (Clyon 1972 و Lee 1973 ثم Igniziou 1976) و بالخصوص في الميدان الصناعي ثم توسيعه بعد ذلك لتشمل العديد من المجالات و التخصصات المختلفة و المتنوعة .

و مع مرور الزمن و كثرة التطبيقات في الحالات المختلفة عرفت البرمجة بالأهداف عدة تغييرات من حيث النماذج، و ذلك للظروف التي تعايشها المؤسسة مع المشاكل اليومية ، نذكر منها: البرمجة الخطية بالأهداف العادية ، البرمجة بالأهداف المرجحة،... الخ.

الفصل الثاني : تعریف البرمجة بالأهداف

1- زهير العابد، "نهوض العمليات و تطبيقها في حل المشكلات و اتخاذ القرارات، جامعة الرقائق، 1997، ص: 295، 296.
 1- Aouni, B and O , Kettani, « Goal Programming Model : Aglorious History and Apromising Future », European Journal Research, 2001, p : 226- 229.
 2- Aouni, Belaid, « Le modèle de programmation mathématique avec buts dans un environnement imprécis » : sa formulation, sa résolution et une application, thèse de doctorat , faculté des sciences de l'administration, université Laval (Canada), 1998, p : 17.

لقد ظهرت خلال السنوات الماضية العديد من المحاولات لإعطاء فكرة عامة حول مفهوم نموذج البرمجة بالأهداف نذكر منها ما يلي :

: Mehrdad. Tamiz & Carlos Romero /1

نموذج البرمجة بالأهداف عبارة عن منهجية رياضية مرنّة و واقعية موجهة بالأساس لمعالجة المسائل القرارية المعقّدة

و التي تتضمن الأخذ بعين الاعتبار لعدة أهداف إضافة للكثير من المتغيرات و القيود¹

: Sang M Lee et David L.Olson/2

نموذج البرمجة بالأهداف إحدى طرق التسيير العلمي الأولى الموجهة لحل مسائل القرار ذات الطابع المتعدد الأهداف².

: Aouni Belaid / /3

نموذج البرمجة بالأهداف تسمح بالأخذ بعين الاعتبار دفعـة واحدة (في نفس الوقت) لعدة أهداف، و هذا تحت إشكالية اختيار أحسن حل من بين مجموعة من الحلول الممكنة³.

و من خلال هذه التعريف يمكن استخلاص أن : نموذج البرمجة بالأهداف يهتم بالتطبيق الرياضي للطريقة العلمية، لحل مسائل القرار المتعلقة بإشكالية اختيار أحسن حل ممكن من بين مجموعة من الحلول الممكنة، و هذا اعتباراً لعدة معايير تؤخذ كلها دفعـة واحدة إضافـة، إلى عدة قيود مفروضة على نظام المعادلات تضم في تكوينها مجموعة من المتغيرات.

المراجع : المراحل الأساسية للبرمجة بالأهداف

- 1- Tamiz. M ,C. Romero, D.Jones (1998), « G.P for decision making : An overview of the current state of the art »,European. Journal of operation Research vol. 111 (579.581), page : 579.
- 2- Lee, S. M& D. L. Olson (1999) « G.P , in multicriteria decision making, advances in MCDM models, Algorithms, Theory & Applications ». Hanne (Eds), kluwer academie publishers, Boston, p : 8.
- 3- B. Aouni (1998) « Le modèle de G. P mathématique avec buts dans un environnement imprécis » (these de doctorat), pehd, p : 37.

ترتکز الصياغة الرياضية لنموذج البرمجة بالأهداف بشكل عام على المراحل التالية:
الأحد بعین الاعتبار جميع الأهداف المختلفة التي يتم من خلالها اختيار الحل الأمثل.

- تحديد القيم المستهدفة أو مستويات الطموح المراد تحقيقها بالنسبة لكل هدف على حدا.
- إعطاء أولوية لهذه الأهداف حسب أهميتها.
- تحديد الانحرافات الموجبة أو السالبة بالنسبة لهذه القيم المستهدفة.
- تصغير المجموع المرجح لهذه الانحرافات.

بصفة أدق فإن هذا النموذج يهتم بالبحث عن الحل الذي يصغر بقدر الإمكان المجموع المرجح لهذه الانحرافات بالنسبة للقيم المستهدفة.

المطلب الثاني : أهداف وأهمية البرمجة بالأهداف .¹

إن حالة القرار لأي مشكلة لها جوانب و أهداف متعددة عند حلها بطريقة تكون مقتصرة على تحقيق هدفا واحدا قد لا يعكس حاجة المؤسسة ، لأنه ليس من الملائم دائماً أو ممكناً أن يوضع معيار واحد يمكن الوصول به إلى القيمة المثلثى التي تعبّر دائماً عن مدى تحقيق هدفا واحداً (دون إمكانية لتحقيق البقية) يتضمن عددها القصور الذي واجهته طرق الأمثلية (البرمجة الخطية و العددية) التي درست مشاكل القرار المتضمن معيار لقياس الأداء (دالة الهدف).

هذا ما أدى إلى ظهور الحاجة لاستخدام الأسلوب الجديد (البرمجة بالأهداف) الذي يمكنه التعامل مع مشاكل القرارات التي تشمل أهداف متعددة غير متكافئة و متناقضة حسب أهمية الأهداف . و تكمّن الأهمية القصوى لهذا النوع من البرمجة في إمكانيتها من التعامل مع المجاميع الآتية من الأهداف :

أـ الأهداف المتعارضة : confling objectives

ترغب المؤسسات في تحقيق العديد من الأهداف المتعارضة التي تطورت مع حاجتها و مع توجهاتها المستقبلية نتيجة للتداخل و التفاعل بين البيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسة فمثلاً: تقليل التكاليف و زيادة

¹ مطهور شاه، عبد الحفيظ، بابا، نماذج برمجة الأهداف لتقدير نموذج الانحدار الخطى البسيط ، كلية الإداره و الاقتصاد ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، مجلد _ 05 _ العدد 14 / 2009 م 189 / 190

الخدمات المقدمة للعملاء إلى أقصى ما يمكن هي في مجملها أهداف متعارضة ، لأنه من الناحية المنطقية كلما زاد مستوى الخدمات زادت التكاليف المرافقة لها .

ب_ الأهداف ذات الأبعاد المختلفة : objectives having different dimensions

توضع الأهداف في أغلب الأحيان على شكل نوعين يمكن قياسهما بوحدات مختلفة ترتبط مع بعضها بجوانب متعددة بحيث يمكن لإحداها أن يؤثر على الآخر مثل : تحقيق أقصى الأرباح و زيادة الحصة السوقية لأقصى حد ممكن .

ج – الأهداف التي يصعب تحديدها كميا : quantities

هناك العديد من الأهداف لا يمكن وضع قياسات رقمية لها (كمية) تعبّر عن كميّتها و عددها و بهذا يتعرّضها في نموذج البرمجة الخطية ويطلب التعامل معها بشكل آخر يعطيها هيكلًا ملائماً لشكل النموذج الذي يمكننا من التعامل معها رياضياً .

إن أسلوب البرمجة بالأهداف الذي يعد امتداداً للبرمجة الخطية يمكننا من التعامل مع الأهداف باعتبارها واجهة التّحقيق، إلى درجة مطابقة ما أمكن في حدود القيود العملية للمشكلة فبدلاً من أن يكون كل هدف جزء من معادلة الهدف و يتم التعبير عنه على أنه قيد تتضمن تلك المعادلة المتغيرات المعروفة بمتغيرات الانحرافات التي تقيس مقدار انحراف الأهداف عن القيم الحقيقة المستهدفة و هنا تبرز أهمية البرمجة بالأهداف في تقليل هذه الانحرافات لأقصى ما يمكن .

¹ الثالث : نموذج البرمجة بالأهداف ..

العنوان : نموذج البرمجة بالأهداف

¹ أبو زيد، مريم، كمال خليفة، زينات محمد، دراسات في استخدام بحوث العمليات في الحاسوب، المكتب الجامعي الحديث، جامعة الإسكندرية، 2002 ص 162

إن لمشكلة البرمجة بالأهداف المتعددة سواء كانت خطية أو لا خطية سواء حلت بأي طريقة كانت قد فسحت المجال لاستخدام النموذج في مجالات متعددة من الحياة الواقعية كتوزيع مصادر الطاقة ، وتحطيط القوة العاملة وتحطيط وسائل الإعلان ، وتحديد مستوى الصيانة للكمامين الخ وكل مجال من هذه المجالات يتطلب أن توضع المشكلة بشكل نموذج يحدد فيه معالم المشكلة وأهدافها وأولوياتها وهي تشتراك جميعاً بأنه يمكن أن تحل كنموذج مفرد الهدف وإعداد النموذج تتبع ما يلي :

- 1 _ تعين الأهداف بوضوح وتحديد القيم المستهدفة لها
- 2 _ يعبر عن الأهداف بصورة معادلة قيد تتضمن انحراف المتغيرات عن القيم المستهدفة والتي تمثل مقدار الزيادة و النقص عن الهدف المطلوب ، يتم تقليل متغيرات الانحراف في دالة الهدف (علماً أنها ليست متغيرات القرار الأصلية) و يتم صياغة قيود المشكلة العملية كقيود الموارد و الوقت ... الخ و كذلك القيود على الهدف .
- 3 _ عند تحديد الأهداف الأصلية يؤخذ بعين الاعتبار الحكم و التقدير الشخصي للأهمية النسبية للأهداف التي تم تحديدها مسبقاً في صياغة النموذج ، توضع أوزان معينة للأهداف حسب أهميتها و تكون هذه الأوزان كمعاملات لمتغيرات الانحراف في دالة الهدف.
- 4 _ التعديل عن التقليل في دالة الهدف التي تتضمن معادلة انحرافات فقط (متغيرات انحرافات و هي ليست متغيرات القرار الأصلية).

الفرع الثاني : صياغة نموذج البرمجة بالأهداف في شكله المعياري

أول صياغة لنموذج البرمجة بالأهداف تمت على يد cooper _ charner 1961 و ذلك حسب

الصيغة التالية :

$\text{Minimise } | f_i(x) - g_i |$
 $x_j \geq 0 \ (j = 1, 2, \dots, n)$

النموذج رقم:
cx ≤ c:



UNREGISTERED VERSION

REGISTERED

VERSION

ADDS NO

WATERMARK

www.print-driver.com

حيث :

$f_i(x) = \sum_{j=1}^n a_{ij}x_j$ (i=1,2,...,p)] Fi

: الهدف المراد الوصول اليه للهدف رقم i Gi

Xj : يمثل المتغير للقرار رقم n (j = 1,2,...,n)

Aij : المعاملات التكنولوجية.

Cx : مصفوفة المعاملات المتعلقة بقيود النماذج .

C : شعاع الموارد المتاحة.

هذا النموذج يمكن كتابته على شكله الخططي التالي :

النموذج رقم (02)

$$\begin{aligned} \text{Min } Z &= \sum_{i=1}^p (\delta^{-i} + \delta^{+i}) \\ \sum_{j=1}^n a_{ij}x_j - \delta^{-i} + \delta^{+i} &= g_i \end{aligned}$$

$$cx \geq c$$

$$x_j \geq 0 \quad (j=1,2,...,n)$$

$$\delta^{-i} \text{ et } \delta^{+i} \geq 0 \quad (i=1,2,...,p)$$

$\delta^{-i} \times \delta^{+i} = 0$: جداء الانحرافات يكون معدوما لان الشعاعان لا يمكن أن يتحققان معا

بالنسبة للهدف لا يمكن أن نصل إلى قيمة أصغر من الهدف g_i وقيمة أكبر من g_i

الفرع الثالث : كيفية تحديد الانحرافات المتعلقة بالدالة الاقتصادية¹

كقاعدة عامة: إن كان قيد الهدف (أقل من أو يساوي \leq) فإنه يتطلب إضافة متغير الانحراف الذي يبالغ في تحقيق الهدف إلى دالة تتحققض الهدف. أما إذا كان الهدف (أكبر من أو يساوي \geq) فإنه يجب ضم متغير الانحراف الذي يقيس مقدار النقص أو عدم التحقق - إلى دالة الهدف.

أما إذا كان القيد (يساوي =) فإنه من الضروري إضافة كلا المتغيرين δi^+ δi^- إلى دالة المدف لأن كلاً منها في تلك الحالة يمثل اخراضاً غير مرغوب فيه.

و الجدول التالي يوضح هذا المفهوم :

الجدول رقم (1_2) : تحديد الانحرافات المتعلقة بالدالة الاقتصادية

الانحرافات الذي يظهر في الدالة الاقتصادية	المعادلة التي يأخذها القيد	نوع القيد
δ_i^+	$f_i(x) - \delta_i^+ + \delta_i^- = g_i.$	$f_i(x) \leq g_i.$
δ_i^-	$f_i(x) - \delta_i^+ + \delta_i^- = g_i.$	$f_i(x) \geq g_i.$
$\delta_i^+ + \delta_i^-$	$f_i(x) - \delta_i^+ + \delta_i^- = g_i.$	$f_i(x) = g_i.$

المصدر : طالب سمية ص 12

المطلب الرابع : تصنيفات أنواع نماذج البرمجة بالأهداف .

1 _ البرمجة الخطية بالأهداف المرجحة :

تعتمد البرمجة الخطية بالأهداف المرجحة على إعطاء معاملات للاحنرفات ، حيث أن هذه المعاملات تعبر عن نسبة مئوية تعطي الأولوية للأهداف المراد تحقيقها و يظهر النموذج كآلي :

$$\min (z) = \sum_{i=1}^p (w_i^+ \delta i^+ + w_i^- \delta i^-)$$

$$\Sigma a_{ij} x_j - \delta i^+ + \delta i^- = g_i \quad (i=1,2,\dots,p)$$

$$Cx \leq c$$

$$X_j \geq 0 \quad (j=1,2,\dots,n)$$

$$\delta i^+, \delta i^- \geq 0 \quad (i=1,2,\dots,p)$$

حيث wi :أن تمثل نسب مئوية ترقق بالانحرافات في الدالة الاقتصادية.

بحيث :

wi^+ : ترقق بالانحراف الموجب .

wi^- : ترقق بالانحراف السالب .

لهذا نستنتج أن البرمجة الخطية العادية هي حالة خاصة من البرمجة الخطية المرجحة اي تساوي درجة أهمية الأهداف ($wi^+ = wi^-$) في البرمجة الخطية العادية ، بمعنى آخر في البرمجة الخطية العادية، المسير لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية لـ wi لأنحراف δ .

2 _ البرمجة الخطية الليكسيكوجرافية Gp lexicographique

يطبق هذا النوع من البرمجة في العديد من المجالات : المالية ، تسيير الموارد البشرية ، التخطيط الاقتصادي ، الإنتاج الاستثمار

المخطط الرياضي لهذا النموذج :

$$lex \min(z) = |z1(\delta1^+, \delta1^-), z2(\delta2^+, \delta2^-), \dots, zp(\delta p^+, \delta p^-)|$$

الخطوة الأولى :

نقوم بحل $\min(z) = z1(\delta1^+, \delta1^-)$ اي نعطي الاولوية للهدف 1 و عندما نجد الحلول للخطوة الأولى ، نعتبرها كقيود جديدة تضاف إلى القيود السابقة.

نقوم بحل $\min(z) = z2(\delta2^+, \delta2^-)$ مع ظهور حلول الخطوة الأولى كقيود جديدة مع القيود السابقة ، يمكننا إلى أن نصل إلى الخطوة الأخيرة $\min(z) = zp(\delta p^+, \delta p^-)$.

3 _ البرمجة الخطية الكمبرومازية Gp compromise

العبارة التحليلية لهذا النموذج كما يلي :

$$G_i = \begin{cases} G_i = \max f_i(x), x \in f \\ G_i = \min f_i(x), x \in f \end{cases}$$

أي لدينا هدفان :

$$f_1(x) f_2(x),$$

حيث نقوم بتعظيم الدالة الأولى و تدنيه الدالة الثانية تحت قيود معينة .

على سبيل المثال : لدينا الدالتين

$$\max ; f_1(x)$$

$$\min ; f_2(x)$$

الخطوة الأولى : نقوم بحساب G_1, G_2 للدالة الأولى \max تحت القيود المحددة و نجد الحل

باستخدام البرنامج الإحصائي G_1

الخطوة الثانية : نقوم بحل الدالة الثانية \min تحت نفس قيود الدالة الأولى ثم نجد الحل G_2

أما الخطوة الأخيرة : فنعيد صياغة النموذج بحيث دالة الهدف تقوم على تدنيه الانحراف الغير مرغوب في كل ومن الدالتين الأولى و الثانية تحت نفس القيود السابقة إضافة إلى قيدي الدالة الأولى و الدالة الثانية ، ثم باستعمال البرنامج الإحصائي نجد الحل الأمثل و الفارق الذي يتحقق به الهدف.

مقدرات البرمجة بالأهداف :

بالرغم من الاصياغة الأولى لنموذج البرمجة بالأهداف في شكله المعياري لقيت رواجاً مهماً في البداية ،

إلا أن ذلك لم يستمر من خلال ظهور مجموعة من الملاحظات من بعض الباحثين و التي تركزت حول التجريد

التابع من أفضليات متخذ القرار بحيث يقتصر المدخل الكمي فقط على معطيات حول مستويات الطموح للأهداف

و بعض برامترات المسألة دون أي اهتمام لأفضليات متخذ القرار، كما أنه لا يمكن تطبيقه في جميع الحالات

القرارية الواقعية لهذا ظهرت الأنواع الكثيرة من نموذج البرمجة بالأهداف.

ـ خاتمة الفصل الثاني :

ما يمكن استنتاجه كخلاصة في هذا الفصل أن اتخاذ القرارات عملية مستمرة وتوجد في البنوك التجارية يقوم بها كل مسير ائتماني ، وعليه فهو بحاجة إلى مختلف الأساليب الكمية من طرق إحصائية وطرق بحوث العمليات. لأن الأساليب الكمية هي أسلوب رياضي يتم من خلاله معالجة المشاكل الاقتصادية والإدارية والتسويقية بمساندة الموارد المتاحة من البيانات والأدوات والطرق التي تستخدم من قبل متخدلي القرار لمعالجة المشكلات والمستخرج أنه إذا كانت هناك معلومات دقيقة أو متأكد منها فالأحسن انتهاج طرق بحوث العمليات أما إذا كانت بيانات مأخوذة في إطار عينات أو في إطار دراسة الواقع الاقتصادي فعلى انتهاج الطرق الإحصائية. وكلامها يفيدنا في الحصول على الحلول المثلثى



الفصل الثالث

تطبيق أسلوب البرمجة

بالأهداف على بناء

التنمية المحلية



المبحث الأول : تقديم البنك محل الدراسة: بنك التنمية المحلية BDL :

المطلب الأول : نشأة وتعريف بنك التنمية المحلية BDL .

تأسس بنك التنمية المحلية في 13 فيفري 1985 وكان عبارة عن مؤسسة اقتصادية عمومية وقد كانت البنوك أدلة في يد الدولة والبنوك تتعامل وفق المخطط الوطني ، أو وفق أوامر الحكومة ، فالدولة هي التي تضع مخطط وطني وعلى البنوك إتباعه، وبدأ بنك التنمية المحلية برأس مال قدره 5000 مليون دج، وبإصدار قانون 01/88 مدة صلاحيات واسعة لكل البنوك وأعطتها نوع من الاستقلالية وأصبحت تحذف إلى الربح، بعد أن كانت تنفذ فقط الأوامر الحكومية وبالتالي دخل طابع جديد وهو طابع الربحية، وهذا يمتلك بنك التنمية المحلية مساهمات في الخارج مساهمة واحدة يمثل حصة اجتماعية إجمالية قدرها 1.7 % ومن رؤوس أموال الشركات التابعة أي ما يعادل 685 مليون دينار.

إن بنك التنمية المحلية مالك شريك في 12 شركة تنشط في قطاعات نشاطات متنوعة، ويساهم هذا البنك في رأس مال الشركة العربية للتجارة والتمويل بمبلغ قدره 460.000 دولار أمريكي وأن هذه المؤسسة المالية العربية مكلفة بتطوير وترقية المبادرات التجارية ما بين الدول العربية مع تعبئة خطوط الإعتمادات.

تعريف بنك التنمية المحلية :

بنك التنمية المحلية هو أحد البنوك العامة الذي يهدف إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني ، حيث أنه يقوم بتعزيز الاستثمار عن طريق تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات المختلفة من خلال المشاركة في جميع الإجراءات التي وصفتها السلطة العمومية (ansej , cnac , angem)

المطلب الثاني : فروع بنك التنمية المحلية على المستوى الوطني :

بنك التنمية المحلية له الحق في فروع وإنشاء وكالات في الجزائر حيث بلغ عدد وكالاته 153 وكالة منها 05 وكالات مملوكة بالاقرءان على الرهن ، وفي الإحصائيات الجديدة والمالية من سنة 1985 إلى 2004 وصلت عدد المديريات الجهوية (مديريات الأقسام) إلى 16 مديرية جهوية ، بعد إن كانت 15 مديرية حيث أضيفت المديرية الجهوية سطيف في 2004 وتتفق منها عدة وكالات وهي كالتالي:

- المديرية الجهوية : الجزائر العاصمة 12 وكالة.
- المديرية الجهوية : عنابة 9 وكالات .
- المديريي الجهوية : باتنة 13 وكالة .
- المديرية الجهوية : بشار 5 وكالات.
- المديرية الجهوية : بجاية 7 وكالات.
- المديرية الجهوية : البليدة 12 وكالة
- المديرية الجهوية : بومرداس 05 وكالات
- المديرية الجهوية : الشلف 09 وكالات
- المديرية الجهوية : قسنطينة 10 وكالات
- المديرية الجهوية : غرداية 11 وكالة
- المديرية الجهوية : مستغانم 11 وكالة
- المديرية الجهوية : وهران 14 وكالة
- المديرية الجهوية : سطيف 7 وكالات
- المديرية الجهوية : سورالغرلان 8 وكالات
- المديرية الجهوية : تلمسان 7 وكالات .

المفتشيات الجهوية : وهي 05 مفتشيات موزعة كالتالي :

الوسط الشرقي : تizi وزو

الوسط الغربي : زيرالدا

الشرق : قسنطينة

الغرب : وهران

الجنوب : ورقلة

REGISTERED

VERSION

ADDS NO

WATERMARK

www.print-driver.com

المطلب الثالث : مهام و نشاطات بنك التنمية المحلية **BDL**. بنك التنمية المحلية يقوم بعدة مهام وأنشطة هي:

أ_ المهام :

- تعبئة الادخار (جمع الودائع).
- توزيع القروض (المساهمة في عملية التمويل).
- جمع الموجودات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة.
- تمويل الاستغلال والاستثمار، إضافة إلى تمويل المؤسسات الصغيرة.
- ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة عن أسواق الدولة والجماعات المحلية.
- مراقبة التدفقات المالية للتجارة الخارجية و المساهمة في مؤسساتها.
- فتح حساب بالدينار و العملة الصعبة.
- تطوير الصفقات التجارية مع الدول الأخرى.
- إنشاء مصلحة مركبة للمعلومات التجارية في الخارج.
- دراسة القروض البنكية المنوحة للعملاء و إخضاعها للشروط المديبرية في حالة القروض ذات المبالغ المرتفعة.
- إبرام اتفاقيات القروض مع البنوك الخارجية.
- تحديد القروض المنوحة و الضمانات الواجبة لمتابعة تحقيق المشاريع.
- إعطاء ضمانها الاحتياطي لكل المستوردين والمصدرين.

ب_ نشاطات بنك التنمية المحلية : **BDL**

يقوم بنك التنمية المحلية بمعالجة كل العمليات التي يقوم بها من صرف و قروض في إطار تشريع قوانين و قواعد البنك،

يمكن أن يقوم بوظائفه و نشاطات منها:

- يقوم بنك التنمية المحلية بتمويل البناء (القرض العقاري) و هو من اختصاص **BDL**.
- الصندوق الوطني للتوفير والإحياط.
- توزيع القروض المنوحة للأفراد.
- تغطية الاستثمارات في الشركات المحلية و الدولية خاصة البنك الدولي.
- التحرير مباشرة أو غير مباشرة لحسابه، و التحقيق في الجزائر و في الخارج تحت بعض الأشكال حتى و لو كاذبة، العمليات داخلة في هدف.

تنشأ و تضع تحت تصرف كل المؤسسات المهنية مصلحة خدمة مركز للمعلومات التجارية عن الخارج و مصلحة ترقية العمليات مع الخارج.

المطلب الرابع : تطور منتجات و خدمات بنك التنمية المحلية ¹: evolution produits et services bdl

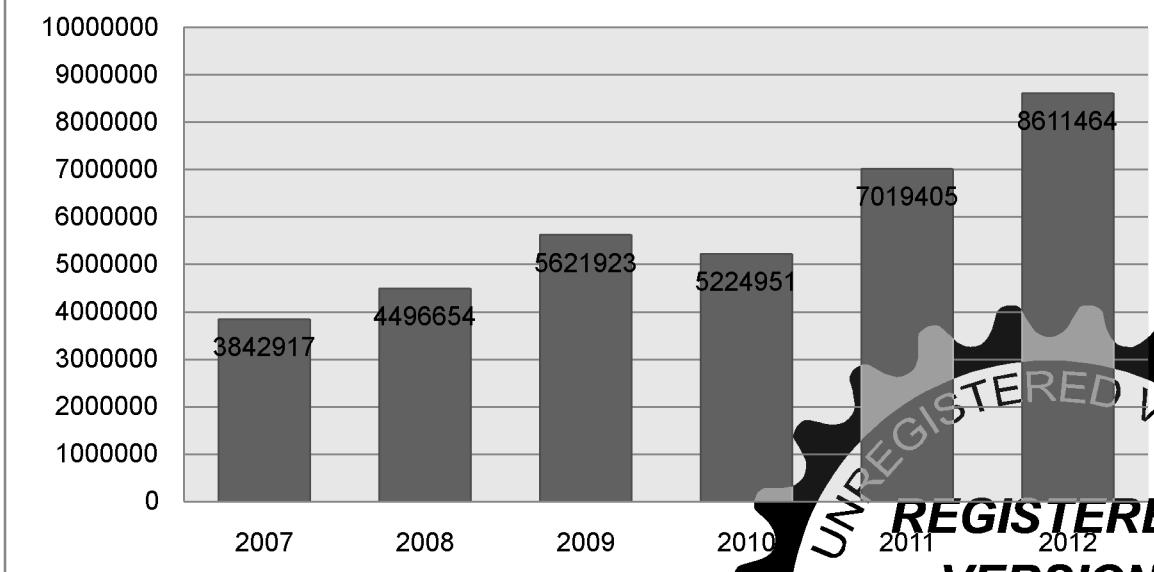
1 _ القرض العقاري : crédit immobilier

بنك التنمية المحلية يمنح هذا النوع من القروض وهو مخصص للأفراد حيث يهدف إلى التمويل العقاري فهو يقوم بالتمويل الذاتي (شراء مسكن ،تمويل السكنات العقارية الخاصة) أو التمويل العام أو حتى عند هيئة أو توسيع مسكن قائم.

حيث في الآونة الأخيرة و من أجل توسيع نطاق القروض العقارية الممنوحة فان بنك التنمية المحلية قد أدمج في جهازه قروض ممنوحة لشركات التطوير العقاري و هذا ما سيوضحه الشكل التالي خلال الفترة 2007/2012.

الشكل رقم (1) : تمويل بنك التنمية المحلية للقرض العقاري .

مبالغ القروض (بالآف الدينار الجزائري)



المصدر : مصادر بنك التنمية المحلية

² تمويل الشركات : le financement des entreprises

Rapport sous le titre (la bdl en chiffres 1985 / 2012)¹

في إطار تمويل الشركات يهدف بنك التنمية المحلية إلى إثراء محفظة الزبائن من خلال التمويل في القطاعات المختلفة التي تبني الجانب الاقتصادي للدولة إلا القطاع الرعاعي فهو ليس من اختصاصاته . وهذا ما سيوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (1_3) : مساهمة بنك التنمية المحلية في تمويل الشركات في مختلف القطاعات.

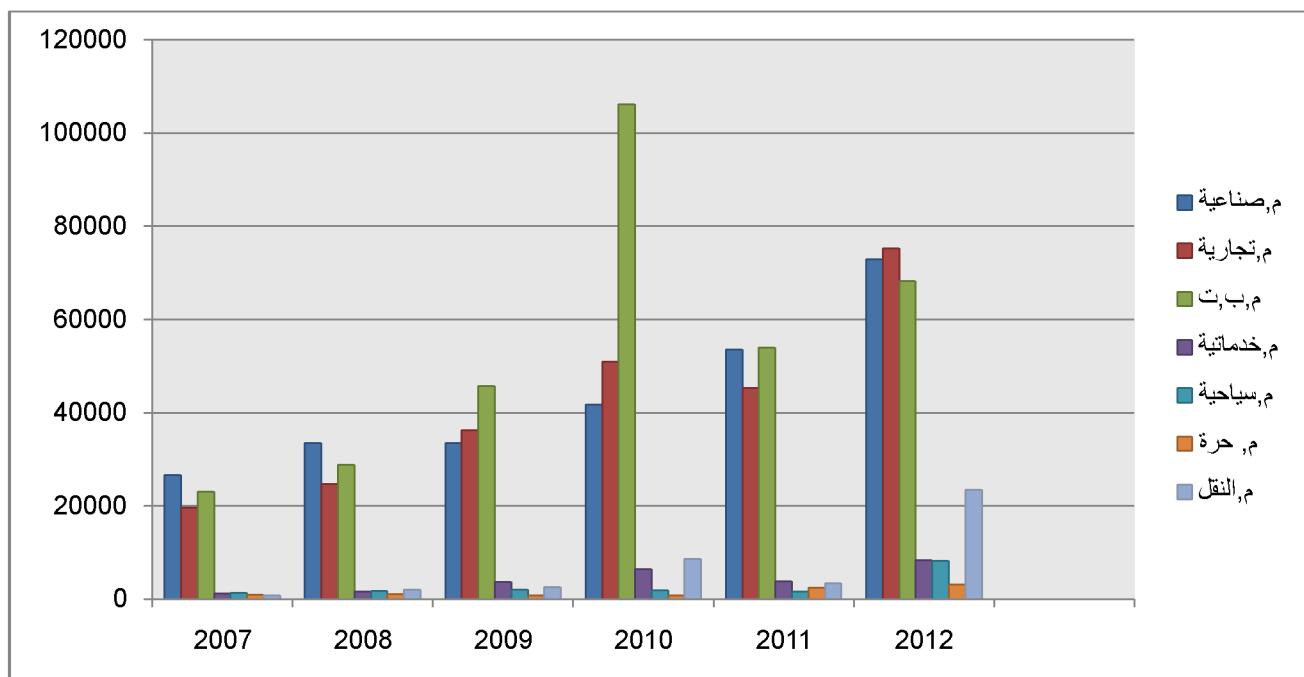
	2012	2011	2010	2009	2008	2007
المؤسسات الصناعية	72851	53515	41796	33519	33565	26626
المؤسسات التجارية	75213	45332	50875	36241	24747	19579
مؤسسات البناء و التعمير	68188	53961	106124	45655	28815	23075
المؤسسات الخدمية	8332	3838	6468	3659	1674	1260
المؤسسات السياحية	8242	1697	1986	2042	1829	1368
المؤسسات الحرة	3098	2434	860	879	1127	958
مؤسسات النقل	23521	3471	8654	2676	2126	891
المجموع	261457	164248	216763	124671	93883	73757

المصدر : مصادر بنك التنمية المحلية BDL

الوحدة : مليون دينار جزائري .



الشكل رقم (2) : تمويل البنك في مختلف القطاعات .



المصدر : مصادر بنك التنمية المحلية BDL

3_ تمويل الأجهزة المعينة : تطور تمويل البنك في هذه القروض المعينة المملوكة من طرف السلطات يمثله الجدول التالي:

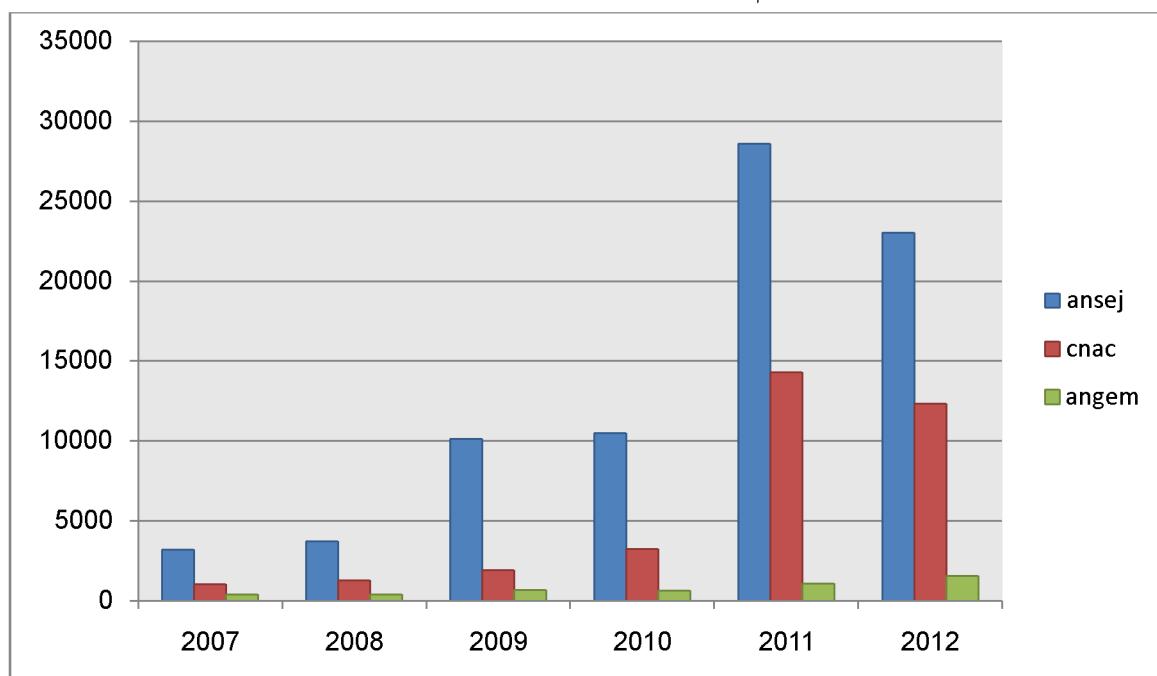
الجدول رقم (3) : تمويل البنك في قروض (ansej , cnac , angem) .

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ansej مبالغ قروض	3195	3723	10131	10488	28600	23044
cnac مبالغ قروض	1043	1270	1924	3243	14314	12345
angem مبالغ قروض	404	417	699	646	1075	1550

المصدر : مصادر بنك التنمية المحلية BDL

و هذا ما سيوضحه الشكل رقم (03).

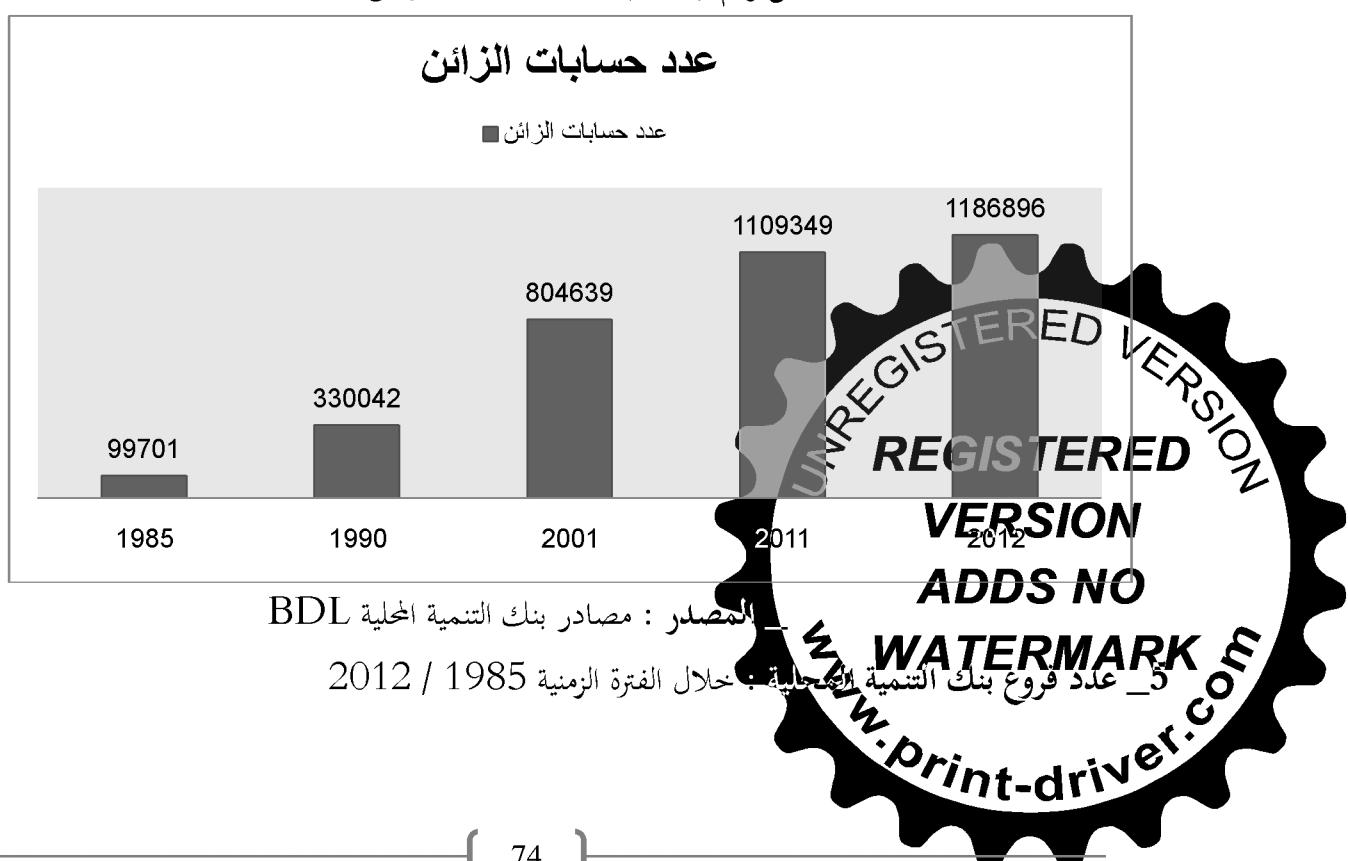
الشكل رقم (3_3) : تمويل البنك في القروض الخاصة



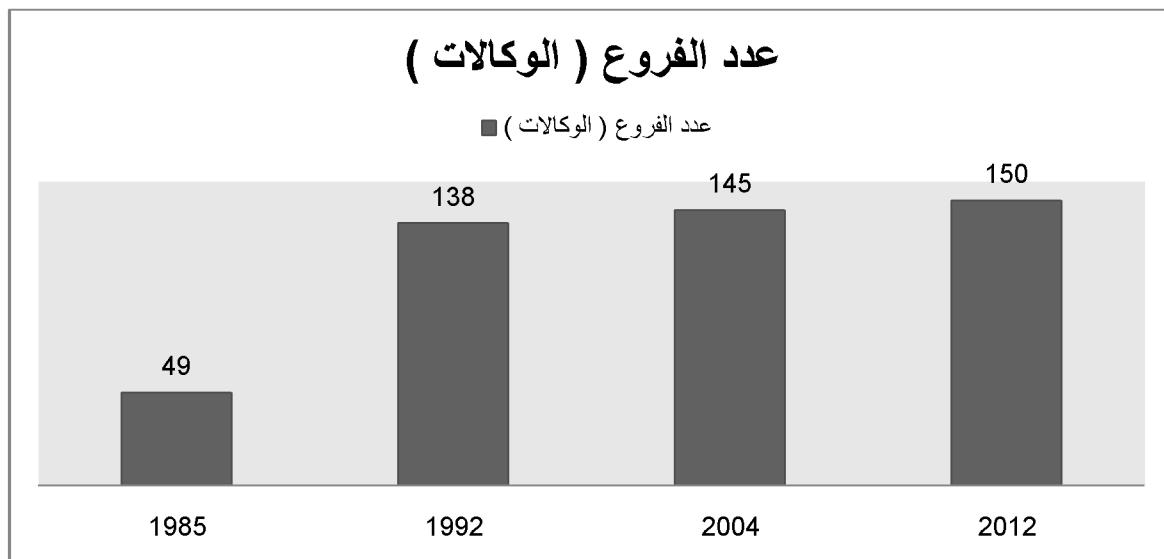
المصدر : مصادر بنك BDL

_4 عدد حسابات الزائن : خلال الفترة 1985 / 2012

الشكل رقم (4_3) : عدد حسابات الزائن لبنك التنمية المحلية



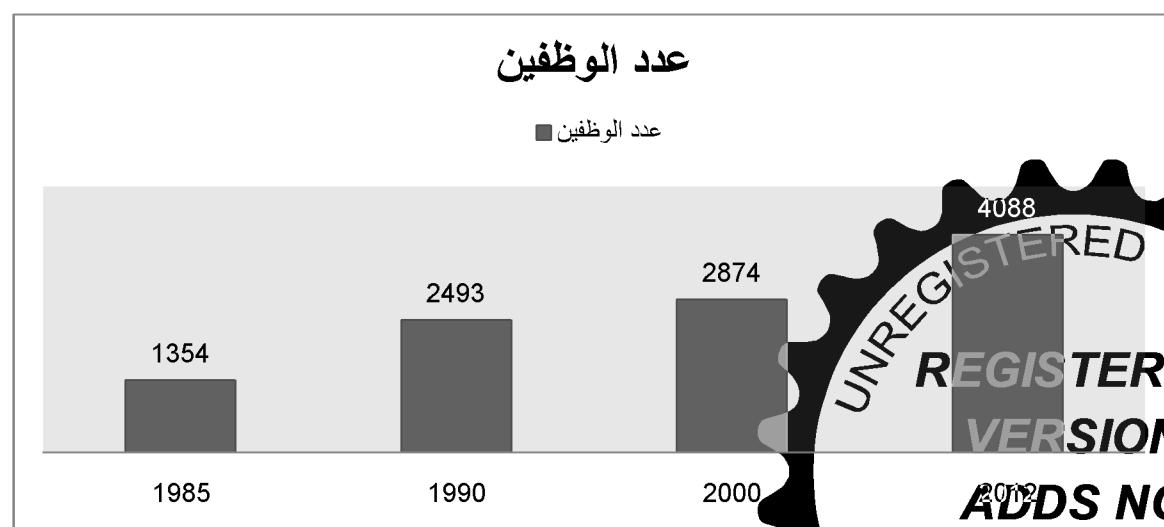
الشكل رقم (3_5) : عدد فروع بنك التنمية المحلية



المصدر : مصادر بنك التنمية المحلية BDL

6 _ عدد الموظفين : يعمل بنك التنمية المحلية وفق نموذج استراتيجي جلب الموارد البشرية كقوى عاملة وقوى خاصة بالتنمية .

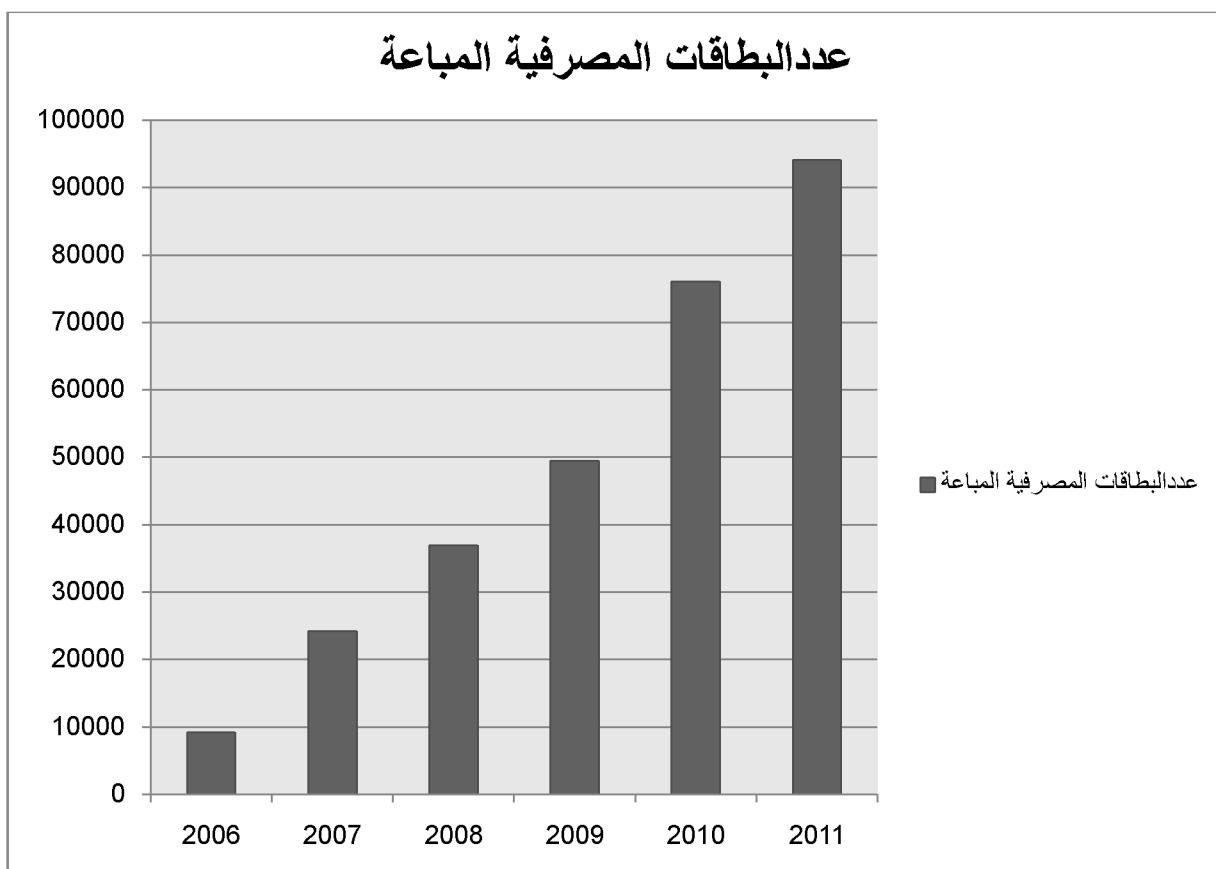
الشكل رقم (3_6) : عدد الموظفين لبنك التنمية المحلية



المصدر : مصادر بنك التنمية المحلية BDL

7 _ وسائل الدفع : البطاقات المصرفية تعتبر إحدى وسائل الدفع :

الشكل رقم (7) : عدد البطاقات المصرفية المباعة من قبل البنك

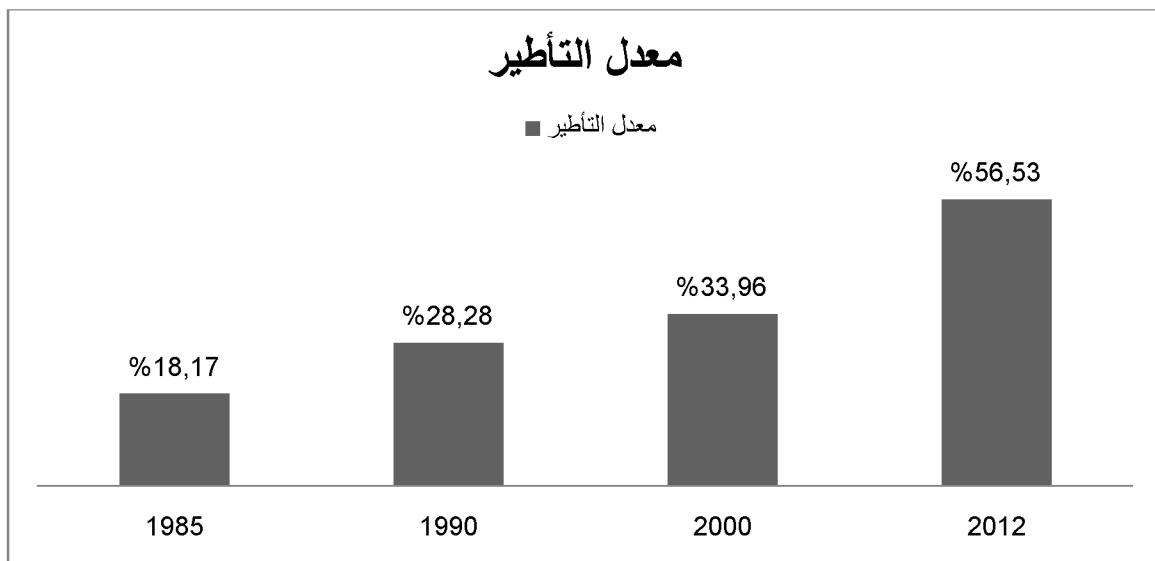


المصدر : مصادر بنك التنمية المحلية BDL

يرصد الجهد الرئيسي للبنك في توظيف الجامعيين في الاختصاصات المختلفة (الحقوق ، المالية ، إدارة الأعمال ، الإعلام الآلي ...) مما يتيح الوظائف إلى الوظائف الإدارية العليا التي تتطلبها التطورات والتغيرات في المهن وفي الوقت نفسه ضمان التحسينات للتأثير في البنك.



الشكل رقم (8) : معدل تأطير الموظفين من قبل البنك



المصدر : مصادر بنك التنمية المحلية QSB

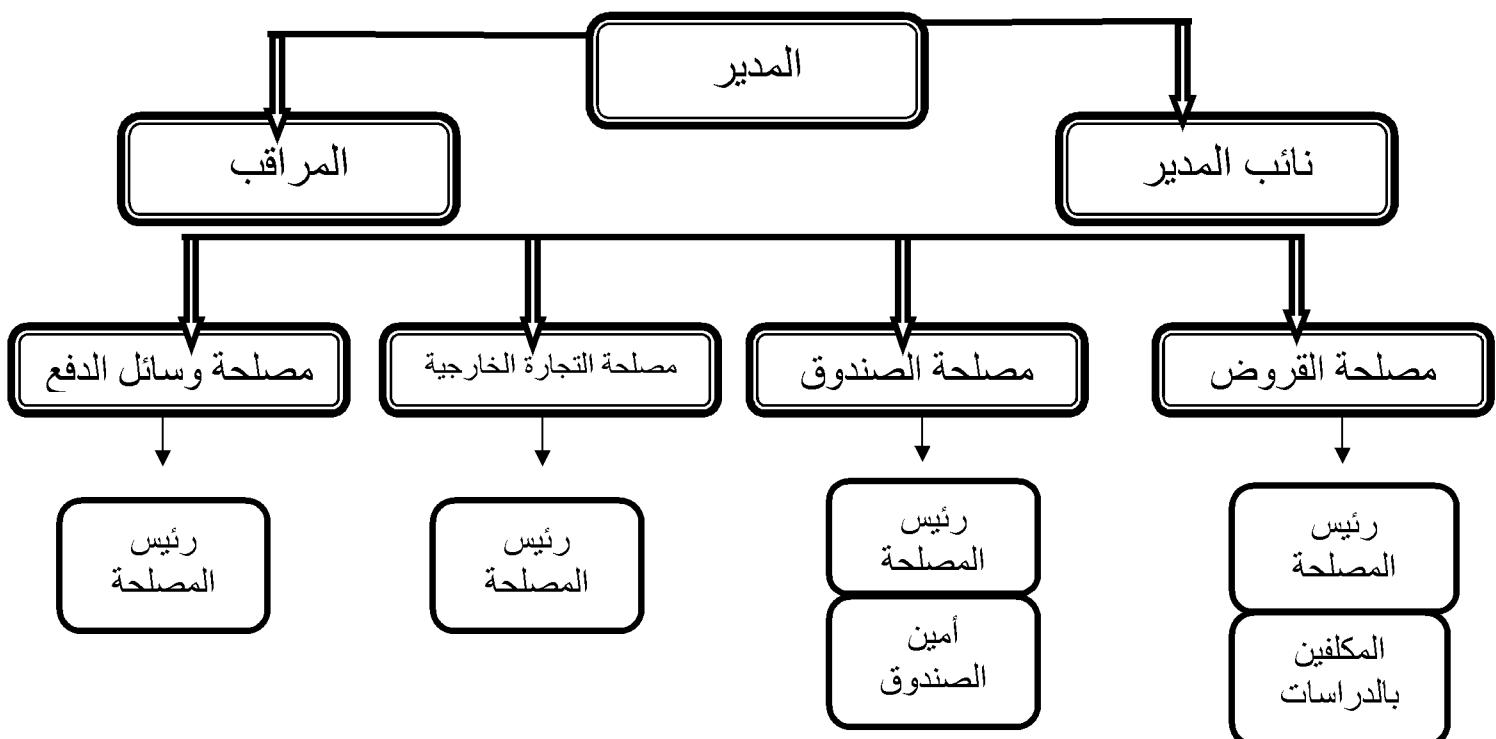
المبحث الثاني : بنك التنمية المحلية لولاية سعيدة محل الدراسة :

الوكالة الجهوية لولاية سعيدة تعتبر إحدى فروع بنك التنمية المحلية و هي تقوم بعدها مهام حيث أن جهازها الإداري موضح كآالي :



المطلب الأول : الهيكل التنظيمي الخاص بوكالة سعيدة :

الشكل رقم (3 _ 9) : الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية _ وكالة سعيدة _



المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على مصادر بنكية.

من خلال هذا الشكل يتضح أن هيكل البنك يتكون من :

1/ مصلحة القروض : يتم على مستواها تخطية كل ما هو متعلق بالقروض (الملفات الخاصة بشروط الحصول

2/ مصلحة الصندوق : تضم كل المكلفين بالاستغلال للقيام بالعمليات البنكية.

3/ مصلحة التجارة الخارجية : تختص هذه المصلحة بالقرض المستند ، التحويل الحر و سندات الصندوق (التحويل و استكمال الأموال بالعملة الصعبة).

4/ مصلحة وسائل الدفع : تضم بالوسائل التي يتم من خلالها تسديد الأموال إما عن طريق الشيكات التحويليات

المطلب الثاني: بناء نموذج البرمجة بالأهداف على واقع بنك التنمية المحلية لولاية سعيدة محل الدراسة

ـ التعريف بالقروض غرض الدراسة :

لتوضيح طريقة استخدام البرمجة بالأهداف في عملية المفاضلة بين القروض المقدمة للبنك ، سوف نحاول تطبيق النموذج المقترن سابقاً على مجموعة من القروض الواقعية ، المتاححصل عليها من بنك التنمية المحلية وذلك من خلال أحد مجموعة من القروض تحتوي على 12 قرضاً ، حيث أن هناك 3 أنواع من القروض :
القروض العقارية ، قروض الاستغلال و القروض الاستثمارية ، هذا لغرض توضيح أي القروض يمكن أن تتحقق للبنك أكبر عدد ممكن من الأهداف المسطرة وكل هدف حسب أولويته.

ـ القروض محل الدراسة :

1ـ القرض العقاري : يهدف هذا القرض للتمويل العقاري و يحدد مبلغ القرض حسب الدخل الخاص بالعميل أيضاً حسب مدة القرض ، و الجهة الطالبة لهذا القرض تكون عبارة عن أفراد ، نسبة فائدة القرض تقدر ب 5.75٪ بالنسبة للزبائن الذين لديهم حساب في بنك التنمية المحلية و 6.75٪ بالنسبة للزبائن الآخرين ، و الضمان هو رهن السكن المملو فهذا النوع له ضمان 100٪ في بعض الحالات .

2ـ قرض الاستغلال : يمنح هذا النوع من القرض من ثلاثة أشهر إلى مدة أقصاها 12 شهراً و هذا لغرض تمويل الأصول الخاصة بالمؤسسة خلال دورة الاستغلال ، ويمكن للقرض الممنوح في هذا السياق أن يتخد شكل قرض نقدي ، أو عن طريق التوقيع .

وتتميز بعده خصائص منها :

ـ تستفيد منه المؤسسات الخاصة و العامة .

ـ يفتح المؤسسة المولدة الأولى .

ـ نسبة فائدة قرض الاستغلال هي : ٪ 8.5

3ـ قرض الاستثمار : هذا النوع من القروض يمنح لأي مشروع استثماري جديد أو إعادة تحديد وسائل الإنتاج حيث أن بنك التنمية المحلية يمكن أن يمول هذا القرض من خلال القروض المتوسطة المدى و التي لا تتجاوز 7 سنوات.

يمتاز هذا النوع من القروض بـ:

- غرض قرض الاستثمار هو تمويل المعدات أقصاه مدة هي 5 سنوات و 7 سنوات على الأكثـر.
- مبلغ القرض يكون حسب نوع النشاط.
- نسبة فائدة القرض : 5.5٪ ، 4٪ يدفعها العميل و 1.5٪ تدفعها الخزينة العمومية للبنـك .
- الجهة الطالبة للقرض تكون مؤسسات خاصة و مؤسسات عامة.

المبحث الثالث: صياغة مشكلة للدراسة التطبيقية الخاصة بنك التنمية المحلية _ وكالة سعيدة :

تناول المشكلة التي نرغب في حلها تقييم لاثنا عشر قرض واقعي ، جاءت موزعة على النحو التالي: أربعة منها تتمثل في طلبات قروض عقارية ، أربعة قروض استغلال ، والأربعة الباقية قروض الاستثمار.

وعند تقييمنا لطلبات القروض هذه ، سوف نعتمد على مجموعة المعايير في هذه الدراسة ، هذا لأن بنك التنمية المحلية يتبع إستراتيجية معينة ، هذه الإستراتيجية تمكنتنا من تقدير تلك المعايير التي تصاغ على شكل قيود كما نعتمد على فرضية أن متعدد القرارات يرغب في الموافقة على ثمانية طلبات قروض فقط من بين الاثنا عشر طلب وهذا ما سيجعل القيمة تمثل قيمة إجمالية لثمانية قروض.

1_ القيود : القيود تمثل الشروط التي تمنعنا من اختيار أي قيمة نرغب فيها لمتغيرات القرار ، حيث يمكن أن يحتوي نموذج البرمجة الخطية على العديد من القيود طبقاً لطبيعة المشكلة ، ويعبر عن كل قيد بتعبير رياضي حيث يمكن أن يكون مستقلاً عن القيد الآخر من قيود النموذج.

— بناءً على البيانات التي تم جمعها من بنك التنمية المحلية سوف يتم صياغة النموذج على النحو التالي :

2_ البيانات :

الحصول الذي يوضع البيانات الخاصة بـ 12 قرض الحصول عليها من بنك التنمية المحلية لولاية سعيدة و معايير كل

قرض على حدا :

REGISTERED

VERSION

ADDS NO

WATERMARK
www.print-driver.com

القرض العقاري :**الجدول رقم (3_3) : المعايير الخاصة بأربعة قروض عقارية**

	القرض العقاري			
المعايير	04	03	02	01
المبلغ	125.57	6.6	145	160
معدل فائدة القرض	5.5	5.25	6.25	6.75
نسبة ضمان القرض	70	60	105	120
نسبة المخاطرة	100	100	100	35
المدة	25	20	21	30

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على معلومات البنك

قرض الاستغلال :**الجدول رقم (4_3) : المعايير الخاصة بأربعة قروض استغلال**

	قرض الاستغلال			
المعايير	04	03	02	01
مبلغ القرض	10.49	8.75	64	10.45
معدل فائدة القرض	5.75	8.25	8.5	7.25
نسبة ضمان القرض	63	52	87	122
نسبة المخاطرة	10	20	20	50
المدة	0.9	0.6		

المصدر : من إعداد البنك اعتماداً على البنك

قرض الاستثمار :الجدول رقم (3 – 5) : المعايير الخاصة بأربعة قروض استثمار

	قرض الاستثمار			
المعايير	04	03	02	01
مبلغ القرض	3.57	4.8	5	5.5
معدل فائدة القرض	4.75	6.25	4	7.75
نسبة ضمان القرض	45	92	75	95
نسبة المخاطرة	100	100	35	35
المدة	7	5.5	6	5

المصدر : من إعداد البنك اعتماداً على البنك2_ وحدات القياس :وحدة قياس معيار معدل الفائدة : نسبة مئوية .وحدة قياس معيار الزمن : سنة.وحدة قياس معيار مبلغ القرض : مليون دينار جزائريوحدة قياس معيار نسبة المخاطرة : نسبة مئوية3_ الترميز : χ_{11} : قرض عقارية . χ_2 : قروض استثمار χ_3 : قروض الاستثمار χ_4 : متغيرات الدراسة : χ_{11} : القرض الأول من القروض العقارية χ_{12} : القرض الثاني من القروض العقارية

- x_{13} : القرض الثالث من القروض العقارية
- x_{14} : القرض الرابع من القروض العقارية
- x_{21} : القرض الأول من قروض الاستغلال
- x_{22} : القرض الثاني من قروض الاستغلال
- x_{23} : القرض الثالث من قروض الاستغلال
- x_{24} : القرض الرابع من قروض الاستغلال
- x_{31} : القرض الأول من القروض الاستثمارية
- x_{32} : القرض الثاني من القروض الاستثمارية
- x_{33} : القرض الثالث من القروض الاستثمارية
- x_{34} : القرض الرابع من القروض الاستثمارية

5_ النموذج :

1 _ أهداف البنك :

ـ الهدف الأول : تعظيم الأرباح

المهدف الأول يعبر عن معدلات العائد على القروض الممنوحة ، هذه المعدلات توضع وفق سياسة تحكمها مجموعة من العوامل منها: كلفة الأصول على الودائع ، المخاطرة التي يتحملها البنك جراء منح القرض، المنافسة بين البنوك... الخ.

ـ حيث أن البنك يود تكوين محفظة مكونة من ثمانية قروض موزعة على النحو التالي : 3 قروض عقارية بنسبة 6 بالمائة و 3 قروض استغلال بنسبة 7 بالمائة و قرضين استثمار بنسبة 5 فالبنك يسعى إلى تعظيم إجمالي

معدلات العائد على القروض المختارة إلى 49

ـ وهو المعدل الذي يزيد بزيادة نسبة الضمان

ـ هو الضمان الذي يطلبه البنك مقابل منحه القرض حيث أنه يعتبر كتأمين احتياطي يلجأ إليه البنك في حالة عدم المد(TM) ويسحب هذا الم Guaranty عن طريق نسبة قيمة الضمان إلى إجمالي حجم القرض ، فإذا كان البنك يسعى لجعل هذه النسبة تساوي 85% في كل قرض، أي أن قيمة الضمان تعادل حجم القرض بنسبة 85%.

2 _ القيود :

القيد الأول : معدل كفاية رأس المال

يتم قياس معدل كفاية رأس المال وفق عدة مراحل :

المرحلة الأولى : وضع أوزان مخاطر للأصول.

لقد أعدت طريقة لقياس متانة رأس المال مستندة إلى نظام من أوزان المخاطرة ، يطبق على جميع الفقرات داخل وخارج الميزانية العمومية ، بتحويل الأصول إلى أصول مرجحة بالمخاطر ، وقد استندت طريقة القياس أساساً إلى المخاطرة الائتمانية للطرف الآخر "المفترض" ، وقد حدد إطار الاتفاق على الأوزان الأساسية لمخاطر الموجودات (القروض في دراستنا) وهي 0, 10, 20, 50, 100 بالمائة حسب الأنواع المختلفة من الموجودات¹. ويمكن توضيح ذلك من خلال الصيغة الآتية :

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر = تبويب الأصول إلى مجموعات × أوزان المخاطرة
 و تحدّر الإشارة إلى أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة ، وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل و آخر من حيث درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات الازمة. حيث يختلف الوزن باختلاف الأصل من جهة و باختلاف الملزام بالأصل (المدين).

المرحلة الثانية: حساب نسبة كفاية رأس المال (نسبة كوك)

بعد تحويل جميع البنود (الأصول) داخل الميزانية إلى أصول مرجحة بالمخاطر، وكذا تحويل الالتزامات العرضية إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل و تطبيق عليها أوزان مخاطر خاصة بالفئة المقابلة لها ، يتم احتساب معيار كفاية رأس المال ويسمى أيضاً "نسبة كوك" و الذي حدد بـ 8% كحد أدنى بين عناصر رأس المال و بين الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها، مضافة إليها الالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها بأسلوب أعمق.

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس مال البنك}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة}} \leq 8\%$$

و ذلك وفقاً للمعادلة الآتية

متطلبات رأس مال البنك = الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة × 8%

¹ Arnaud de Servigny , Ivan Zelenko, Le risque de crédit , p :178

بحيث أن: الأصول المرجحة بأوزان المخاطر = قيمة القرض × الوزن الترجيحي .

القيد الثاني : نسبة رأس المال و الموارد الدائمة

هي نسبة يتم فرضها على البنك لمنعها من دمج ميزانياتها أي كبح تطور معامل التحويل الخاص بها ، و بالتالي فإن الهدف الأساسي من وراء تطبيق هذه النسبة هو منع البنك من تحويل مواردها القصيرة الأجل إلى استخدامات طويلة الأجل و إنشاء أصول ثابتة و ذلك بغرض التأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها و لهذا حدّدت السلطات التنظيمية على الأقل 60% من الاستخدامات الطويلة الأجل التي يجب تحويلها بموارد لها نفس الطبيعة (طويلة الأجل) .

$$\text{نسبة رأس المال و الموارد الدائمة} = \frac{\text{أصول خاصة} + \text{موارد دائمة}}{\text{أصول ثابتة} + \text{استخدامات}} \leq 60\%$$

حيث أن إجمالي مبالغ البنك هو عبارة عن : 35٪ رأس مال البنك ، 40٪ موارد دائمة ، 25٪ موارد قصيرة الأجل .

أي أن (الأصول الثابتة + الاستخدامات) هي عبارة عن مجموع القروض .

= الأموال الخاصة (رأس مال البنك) + الموارد المتاحة =

القيد الثالث : مبالغ القروض المختارة

هذا القيد يمثل إجمالي مبالغ القروض التي يود البنك أن لا يتجاوزها كحد ، أما في الدراسة و وفقاً لافتراضات فالبنك يود أخذ ما يقدر بنسبة 80٪ من إجمالي 12 قرضاً .

القيد الرابع : مدة القرض : و هو القيد الذي يعبر عن المدة التي لا يمكن للبنك أن يتجاوزها للعملاء في عملية استرجاع القرض .

القيد الخامس : حجم القروض : يعبر هذا القيд عن عدد القروض التي سيتم اختيارها ضمن محفظة القروض و هي 8 قروض .

القيد السادس : عدد القروض العقارية : حيث أنه سيتم اختيار على الأكثر ثلاثة قروض

القيد السابع : عدد القروض الاستغلال : حيث أنه سيتم اختيار على الأكثر ثلاثة قروض

القيد الثامن : عدد القروض الاستثمارية : سيتم اختيار على الأكثر قرضاً

$$x_{11}, x_{12}, x_{13}, x_{14}, x_{21}, x_{22}, x_{23}, x_{24}, x_{31}, x_{32}, x_{33}, x_{34} \geq 0$$

1 صياغة النموذج بتطبيق نموذج تعدد الأهداف :

1 صياغة الأهداف :

دالة الهدف 01 :

$$x_{11} + 6.25x_{12} + 5.25x_{13} + 5.5x_{14} + 7.25x_{21} + 8.5x_{22} + 8.25x_{23} \leq 6.75 \\ + 5.75x_{24} + 7.75x_{13} + 4x_{32} + 6.25x_{33} + 4.75x_{34}$$

دالة الهدف 02 :

$$x_{11} + 105x_{12} + 60x_{13} + 70x_{14} + 122x_{21} + 87x_{22} + 52x_{23} + 63x_{24} \leq 120 \\ + 95x_{31} + 75x_{32} + 92x_{33} + 45x_{34}$$

2 صياغة القيود :

القيد الأول : معدل كفاية رأس المال

$$4.48x_{11} + 4.06x_{12} + 0.52x_{13} + 10.04x_{14} + 0.14x_{21} + 1.02x_{22} + 0.14x_{23} \\ + 0.083x_{24} + 0.15x_{31} + 0.14x_{32} + 0.38x_{33} + 0.28x_{34} \leq 134.8$$

القيد الثاني : رأس المال و الموارد الدائمة

$$96x_{11} + 87x_{12} + 3.96x_{13} + 75.34x_{14} \leq 288.9$$



$$160x_{11} + 145x_{12} + 6.6x_{13} + 125.57x_{14} + 10.45x_{21} + 64x_{22} + 8.75x_{23} \\ + 10.49x_{24} + 5.5x_{31} + 5x_{32} + 4.8x_{33} + 3.57x_{34} \leq 384.8$$

$$30x_{11} + 21x_{12} + 20x_{13} + 25x_{14} + 1x_{21} + 0.3x_{22} + 0.6x_{23}$$

$$+0.9x_{24} + 5x_{31} + 6x_{32} + 5.5x_{33} + 7x_{34} = 51.8$$

القيد الخامس : حجم القروض المختارة

$$x_{11} + x_{12} + x_{13} + x_{14} + x_{21} + x_{22} + x_{23} + x_{24} + x_{31} + x_{32} + x_{33} + x_{34} = 8$$

القيد السادس : عدد القروض العقارية

$$x_{11} + x_{12} + x_{13} + x_{14} \leq 3$$

القيد السابع : عدد قروض الاستغلال

$$x_{21} + x_{22} + x_{23} + x_{24} \leq 2$$

القيد الثامن : عدد قروض الاستثمار

$$x_{31} + x_{32} + x_{33} + x_{34} \leq 3$$

: النموذج 3

$$\begin{aligned} \mathbf{Max} : & 6.75x_{11} + 6.25x_{12} + 5.25x_{13} + 5.5x_{14} + 7.25x_{21} + 8.5x_{22} + 8.25x_{23} \\ & + 5.75x_{24} + 7.75x_{13} + 4x_{32} + 6.25x_{33} + 4.75x_{34} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \mathbf{Max} : & 120x_{11} + 105x_{12} + 60x_{13} + 70x_{14} + 122x_{21} + 87x_{22} + 52x_{23} + 63x_{24} \\ & + 95x_{31} + 75x_{32} + 92x_{33} + 45x_{34} \end{aligned}$$

s/c

- $4.48x_{11} + 4.06x_{12} + 0.52x_{13} + 10.04x_{14} + 0.14x_{21} + 1.02x_{22} + 0.14x_{23}$
 $+ 0.083x_{24} + 0.15x_{31} + 0.14x_{32} + 0.38x_{33} + 0.28x_{34} \leq 134.8$

- $96x_{11} + 87x_{12} + 3.96x_{13} + 75.34x_{14} \leq 288.9$

- $160x_{11} + 145x_{12} + 6.6x_{13} + 125.57x_{14} + 10.45x_{21} + 64x_{22} + 8.75x_{23}$
 $+ 10.49x_{24} + 5.5x_{31} + 5x_{32} + 4.8x_{33} + 3.57x_{34} \leq 384.8$

- $30x_{11} + 21x_{12} + 20x_{13} + 25x_{14} + 1x_{21} + 0.3x_{22} + 0.6x_{23}$



$$+0.9x_{24} + 5x_{31} + 6x_{32} + 5.5x_{33} + 7x_{34} \leq 51.8$$

- $x_{11} + x_{12} + x_{13} + x_{14} + x_{21} + x_{22} + x_{23} + x_{24} + x_{31} + x_{32} + x_{33} + x_{34} = 8$
- $x_{11} + x_{12} + x_{13} + x_{14} \leq 3$
- $x_{21} + x_{22} + x_{23} + x_{24} \leq 2$
- $x_{31} + x_{32} + x_{33} + x_{34} \leq 3$

$$x_{11}, x_{12}, x_{13}, x_{14}, x_{21}, x_{22}, x_{23}, x_{24}, x_{31}, x_{32}, x_{33}, x_{34} \geq 0$$

ملاحظة : في صياغة النموذج وفقاً للقيود المذكورة لن يتحقق النموذج بقيد المدة لهذا قمنا بإزالة قيد المدة في هذه الطريقة.

إيجاد الحل الأمثل وفق طريقة تعدد الأهداف :

قاعدة بيانات النموذج في برنامج QSB 1

(10_3) : نموذج البرمجة بالأهداف لبنك التنمية المحلية



Variable ->	x11	x12	x13	x14	x21	x22	x23	x24	x31	x32	x33	x34	Direction	R. H. S.
Max.renabiliti	6.75	6.25	5.25	5.5	7.25	8.5	8.25	5.75	7.75	4	6.25	4.75		
Max.garantie	120	105	60	70	122	87	52	63	95	75	92	45		
C1	4.48	4.06	0.52	10.04	0.41	1.02	0.14	0.083	0.15	0.14	0.38	0.28	<=	134.8
C2	96	87	3.96	75.34									<=	288.9
C3	160	145	6.6	125.57	10.45	64	8.75	10.49	5.5	5	4.8	3.57	<=	384.8
C5	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	=	8
C5	1	1	1	1									<=	3
C6					1	1	1	1					<=	3
C7									1	1	1	1	<=	2
LowerBound	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0		
UpperBound	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1		
VariableType	Binary													

المصدر : البرنامج الإحصائي QSB



2_ مخرجات البرنامج :

الشكل رقم (11_3) : الصفحة الأولى من حل نموذج بنك التنمية المحلية

	15:45:06		Tuesday	June	11	2013	
	Goal Level	Decision Variable	Solution Value	Unit Cost or Profit c(j)	Total Contribution	Reduced Cost	
1	G1	X1	0	6,75	0	1,50	
2	G1	X2	1,00	6,25	6,25	0	
3	G1	X3	1,00	5,25	5,25	0	
4	G1	X4	1,00	5,50	5,50	0	
5	G1	X5	1,00	7,25	7,25	0	
6	G1	X6	1,00	8,50	8,50	0	
7	G1	X7	1,00	8,25	8,25	0	
8	G1	X8	0	5,75	0	-1,50	
9	G1	X9	1,00	7,75	7,75	0	
10	G1	X10	0	4,00	0	-2,25	
11	G1	X11	1,00	6,25	6,25	0	
12	G1	X12	0	4,75	0	-1,50	
13	G2	X1	0	120,00	0	60,00	
14	G2	X2	1,00	105,00	105,00	0	
15	G2	X3	1,00	60,00	60,00	0	
16	G2	X4	1,00	70,00	70,00	0	
17	G2	X5	1,00	122,00	122,00	0	
18	G2	X6	1,00	87,00	87,00	0	
19	G2	X7	1,00	52,00	52,00	0	
20	G2	X8	0	63,00	0	-39,00	
21	G2	X9	1,00	95,00	95,00	0	
22	c3	v10	0	75,00	0	17,00	

المصدر : مخرجات البرنامج QSB



الشكل رقم (3_12) : الصفحة الثانية من حل نموذج بنك التنمية المحلية

10	G1	X10	0	4,00	0	-2,25
11	G1	X11	1,00	6,25	6,25	0
12	G1	X12	0	4,75	0	-1,50
13	G2	X1	0	120,00	0	60,00
14	G2	X2	1,00	105,00	105,00	0
15	G2	X3	1,00	60,00	60,00	0
16	G2	X4	1,00	70,00	70,00	0
17	G2	X5	1,00	122,00	122,00	0
18	G2	X6	1,00	87,00	87,00	0
19	G2	X7	1,00	52,00	52,00	0
20	G2	X8	0	63,00	0	-59,00
21	G2	X9	1,00	95,00	95,00	0
22	G2	X10	0	75,00	0	-17,00
23	G2	X11	1,00	92,00	92,00	0
24	G2	X12	0	45,00	0	-47,00
	G1	Goal	Value	(Max.) =	55,00	
	G2	Goal	Value	(Max.) =	683,00	
	Constraint	Left Hand Side	Direction	Right Hand Side	Slack or Surplus	ShadowPrice Goal 1
1	C1	16,72	<=	134,80	118,08	0
2	C2	166,30	<=	288,90	122,60	0
3	C3	370,67	<=	384,80	14,13	0

المصدر : البرنامج الإحصائي QSB

التعليق على النتائج :

نلاحظ من خلال الحل النهائي للنموذج أن الأهداف قد تحققت كما يلي :

هدف الربحية : تعظيم الأرباح اعتماداً على معدل الفائدة تحقق بنسبة 55% أي ارتفع بقيمة 6% عن

المتوقع حيث أن البنك كان يود تعظيمه بنسبة 49% فقط

هدف زيادة نسبة الضمانات : زيادة نسبة الضمانات الخاصة بالقروض ارتفعت بنسبة 3% عن المتوقع

أي تحقق بنسبة 85% أي أن نسبة الضمانات ارتفعت عن 85% بالنسبة لكل قرض .

معدل كفاية رأس المال : أما فيما يخص معدل كفاية رأس المال فالهدف قد تحقق بوجود موارد عاطلة

قيمتها 118,3% فالبنك سيحفظ فقط بقيمة 16,72 مليون دينار جزائري لغرض تغطية المخاطر الناجمة عن

القروض و هذا عكس المبلغ الذي كان لابد عليه أن يحتفظ به في حالة قيامه باستثمار كل أمواله في استثمارات ذات درجة عالية من الخطورة (درجة المخاطر 100%) .

— راس مال البنك و الموارد الدائمة : هدف راس المال و الموارد الدائمة قد تحقق بموارد عاطلة قيمتها 122.6 ، إذن البنك قام باستغلال ما قيمة 166.30 فقط للاستثمار في القروض طويلة الأجل.

— مبالغ القروض : البنك قام باستثمار مبالغ ثمانية قروض بقيمة 370.67 مليون دينار جزائري و هذا على حسب حدود إمكانية البنك في الاستثمار.

— عدد القروض في كل نوع : أما من ناحية العدد فقد تم اختيار 8 قروض موافقة و نمط المفاضلة : 3 قروض عقارية ، 3 قروض استغلال و قرضين استثمار.

— القرار : حسب التائج المتحصل عليها باستخدام أسلوب البرمجة بالأهداف و بطريقة تعدد الأهداف نستنتج ما يلي :

— محفظة القروض ستكون مكونة من القروض التالية :

3 قروض عقارية : $x_{12} + x_{13} + x_{14}$

3 قروض استغلال : $x_{21} + x_{22} + x_{23}$

2 قروض استثماري : $x_{31} + x_{33}$

هذا ما يستدعي القول أن النموذج قد ساعدنا على المفاضلة بين القروض المتاحة و تكوين المحفظة وفق الشروط

المفروضة بـ محفظة القروض تكون من القروض التالية : $x_{12}, x_{13}, x_{14}, x_{21}, x_{22}, x_{23}, x_{31}, x_{33}$

— من خلال هذه الخطوة نهدف إلى تحقيق الأهداف بتدعينيه الانحرافات الغير مرغوب فيها في كل هدف و هذا ما

يسعى له المبرمج لتحقيق المفاضلة بالأهداف لتدعينيه الانحرافات :

النموذج :

$$\text{Min} : (\delta_1^-, \delta_2^-, \delta_3^+, \delta_4^+, \delta_5^+, \delta_6^+, \delta_7^-, \delta_7^+, \delta_8^+, \delta_9^+, \delta_{10}^+)$$

s/c

$$1: 6.75x_{11} + 6.25x_{12} + 5.25x_{13} + 5.5x_{14} + 7.25x_{21} + 8.5x_{22} + 8.25x_{23} \\ + 5.75x_{24} + 7.75x_{13} + 4x_{32} + 6.25x_{33} + 4.75x_{34} + \delta_1^- - \delta_1^+ = 49$$

$$2: 120x_{11} + 105x_{12} + 60x_{13} + 70x_{14} + 122x_{21} + 87x_{22} + 52x_{23} + 63x_{24} \\ + 95x_{31} + 75x_{32} + 92x_{33} + 45x_{34} + \delta_2^- - \delta_2^+ = 680$$

$$3: 4.48x_{11} + 4.06x_{12} + 0.52x_{13} + 10.04x_{14} + 0.14x_{21} + 1.02x_{22} + 0.14x_{23} \\ + 0.083x_{24} + 0.15x_{31} + 0.14x_{32} + 0.38x_{33} + 0.28x_{34} + \delta_3^- - \delta_3^+ = 134.8$$

$$4: 96x_{11} + 87x_{12} + 3.96x_{13} + 75.34x_{14} + \delta_4^- - \delta_4^+ = 288.9$$

$$5: 160x_{11} + 145x_{12} + 6.6x_{13} + 125.57x_{14} + 10.45x_{21} + 64x_{22} + 8.75x_{23} \\ + 10.49x_{24} + 5.5x_{31} + 5x_{32} + 4.8x_{33} + 3.57x_{34} + \delta_5^- - \delta_5^+ = 384.8$$

$$6: 30x_{11} + 21x_{12} + 20x_{13} + 25x_{14} + 1x_{21} + 0.3x_{22} + 0.6x_{23} \\ + 0.9x_{24} + 5x_{31} + 6x_{32} + 5.5x_{33} + 7x_{34} + \delta_6^- - \delta_6^+ = 51.8$$

$$7: x_{11} + x_{12} + x_{13} + x_{14} + x_{21} + x_{22} + x_{23} + x_{24} + x_{31} + x_{32} + x_{33} + x_{34} + \delta_7^- - \delta_7^+ = 8$$

$$8: x_{11} + x_{12} + x_{13} + x_{14} + \delta_8^- - \delta_8^+ = 3$$

$$9: x_{21} + x_{22} + x_{23} + x_{24} + \delta_9^- - \delta_9^+ = 2$$

$$10: x_{31} + x_{32} + x_{33} + x_{34} + \delta_{10}^- - \delta_{10}^+ = 3$$

$$x_{11}, x_{12}, x_{13}, x_{14}, x_{21}, x_{22}, x_{23}, x_{24}, x_{31}, x_{32}, x_{33}, x_{34} \geq 0$$

$$\delta_1^-, \delta_2^-, \delta_3^-, \delta_4^-, \delta_5^-, \delta_6^-, \delta_7^-, \delta_8^-, \delta_9^-, \delta_{10}^- \geq 0$$

$$\delta_1^+, \delta_2^+, \delta_3^+, \delta_4^+, \delta_5^+, \delta_6^+, \delta_7^+, \delta_8^+, \delta_9^+, \delta_{10}^+ \geq 0$$



ـ شرح النموذج :

- بما أن أهداف بنك التنمية المحلية تبقى نفسها على كل المستويات و هي :
- ـ تعظيم نسبة الربحية اعتماداً على العوائد و هذا ما دفعنا لجعل دالة الهدف تدنية للانحراف السالب
 - ـ زيادة نسبة الضمان في كل قرض و هذا ما يجعل الدالة تهدف إلى تدنية الانحراف السالب
 - ـ معدل كفاية رأس المال استناداً على درجة المخاطرة في كل قرض و هذا بتدنية الانحراف الموجب في دالة الهدف
 - ـ إمكانية البنك في حدود رأس المال و الموارد الدائمة (القروض طويلة الأجل) و هذا بتدنية الانحراف الموجب.

ـ قاعدة البيانات الخاصة بنموذج تدنية الانحرافات :

الشكل رقم (3_13) : الصفحة الأولى من قاعدة بيانات نموذج تدنية الانحرافات

C3 : X2	4.06	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10	X11	X12	p1	n1
Variable ->															
Min:61															1
Min:62															
Min:63															
Min:64															
Min:65															
Min:66															
Min:67															
Min:68															
Min:69															
Min:G10															
C1	6.75	6.25	5.25	5.5	7.25	8.5	8.25	5.75	7.75	4	6.25	4.75	-1	1	
C2	120	105	60	70	122	87	52	63	95	75	92	45			
C3	4.48	4.06	0.52	10.04	0.41	1.02	0.14	0.083	0.15	0.14	0.38	0.28			
C4	96	87	3.96	75.34											
C5	160	145	6.6	125.57	10.45	64	8.75	10.49	5.5	5	4.8	3.57			
C6	30	21	20	25	1	0.3	0.6	0.9	5	6	5.5	7			
C7	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1			
C8	1	1	1	1											
C9															
C10															
LowerBound	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
UpperBound	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	M	M	M
VariableType	Binary	Continuous	Continuous	Continuous											

ـ المصدر : البرنامج الإحصائي QSB



الشكل رقم (14_3) : الصفحة الثانية من قاعدة بيانات نموذج تدريب الانحرافات.

p4	n4	p5	n5	p6	n6	p7	n7	p8	n8	p9	n9	p10	n10	direction	H. H. S.
1		1		1		1	1	1		1		1		=	49
														=	600
-1	1	-1	1	-1	1	-1	1	-1	1	-1	1	-1	1	=	134.8
														=	288.9
														=	384.8
														=	51.8
														=	8
														=	3
														=	3
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	-1	1	=	2
M	M	M	M	M	M	M	M	M	M	M	M	M	M	M	M
Continuous															

المصدر : البرنامج الإحصائي QSB

الحل الأمثل بالنسبة لنموذج تدريب الانحرافات في برنامج

الشكل رقم (15_3) : الصفحة الأولى من حل نموذج بنك التنمية المحلية

	00:15:38	Goal Level	Decision Variable	Tuesday	June	11	2013
				Solution Value	Unit Cost or Profit c(j)	Total Contribution	Reduced Cost
1		G1	X1	1.00	0	0	0
2		G1	X2	1.00	0	0	0
3		G1	X3	1.00	0	0	0
4		G1	X4	0	0	0	0
5		G1	X5	1.00	0	0	0
6		G1	X6	0	0	0	0
7		G1	X7	1.00	0	0	0
8		G1	X8	1.00	0	0	0
9		G1	X9	0	0	0	0
10		G1	X10	1.00	0	0	0
11		G1	X11	1.00	0	0	0
12		G1	X12	0	0	0	0
13		G1	p1	0.75	0	0	0
14		G1	n1	0	1.00	0	1.00
15		G1	p2	9.00	0	0	0
16		G1	n2	0	0	0	0
17		G1	p3	0	0	0	0
18		G1	n3	124.59	0	0	0
19		G1	p4	0	0	0	0
20		G1	n4	101.94	0	0	0
21		G1	p5	0	0	0	0
22		G1	n5	33.71	0	0	0
23		G1	p6	33.20	0	0	0
24		G1	n6	0	0	0	0
25		G1	p7	0	0	0	0
26		G1	n7	0	0	0	0

المصدر : البرنامج الإحصائي QSB



الشكل رقم (16_3) : الصفحة الثانية من حل نموذج بنك التنمية المحلية لولاية سعيدة

319	G10	p10	0	1,00	0	1,00	
320	G10	n10	0	0	0	0	
	G1	Goal	Value	(Min.) =	0		
	G2	Goal	Value	(Min.) =	0		
	G3	Goal	Value	(Min.) =	0		
	G4	Goal	Value	(Min.) =	0		
	G5	Goal	Value	(Min.) =	0		
	G6	Goal	Value	(Min.) =	33,20		
	G7	Goal	Value	(Min.) =	0		
	G8	Goal	Value	(Min.) =	0		
	G9	Goal	Value	(Min.) =	0		
	G10	Goal	Value	(Min.) =	0		
Constraint		Left Hand Side	Direction	Right Hand Side	Slack or Surplus	ShadowPrice Goal 1	ShadowPrice Goal 2
1	C1	49,00	=	49,00	0	0	0
2	C2	680,00	=	680,00	0	0	0
3	C3	134,80	=	134,80	0	0	0
4	C4	288,90	=	288,90	0	0	0
5	C5	384,80	=	384,80	0	0	0
6	C6	51,80	=	51,80	0	0	0
7	C7	8,00	=	8,00	0	0	0
8	C8	3,00	=	3,00	0	0	0
9	C9	3,00	=	3,00	0	0	0

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي QSB

التعليق على النتائج :

من خلال الحل النهائي للنموذج بطريقة تدنيه الانحرافات نلاحظ أن جميع أهداف البنك قد تحققت و جميع الانحرافات التي يرغب فيها قد ظهرت بقيمة 0 ما عدا هدف المدة الذي لم يتحقق ، حيث أن الانحراف $p6 = 33.5$ هذا يعني أن البنك قد تعدى المدة الزمنية المسموحة في النموذج لاسترجاع القروض و التي بلغت مدة

و النتائج الفرعية للأهداف المدرستة هي كآلاي :

هدف الرؤية : تحقق بنسبة 49.75 % أي أن الهدف قد تحقق بنسبة

23.2 %

و النتائج الفرعية للأهداف المدرستة هي كآلاي :

ADDS NO

هدف الرؤية : تتحقق بنسبة 49.75 % أي أن الهدف قد تحقق بنسبة

إضافية عن المتوقعة .

ـ هدف زيادة نسبة الضمانات : تحقق ب 689 % بقيمة الانحراف الموجب $p2 = 9$ ، حيث أن نسبة الضمانات قد زادت عن النسبة المتوقعة حيث فاقت 86% كنسبة ضمان في كل قرض من القروض المختارة .

ـ هدف معدل كفاية راس المال : يحتفظ فقط بما نسبته 10.21 عوض 134.8 أي كان هناك مراد عاطلة في قيد الكفاية مقدر ب $n3 = 124.59$

ـ هدف راس المال و الموارد الدائمة : تتحقق نظرا لزيادة الانحراف المرغوب فيه بنسبة 94.94 . $n4 = 101$

ـ هدف المبالغ الخاصة بثمانية قروض : قد تتحقق لكن البنك لم يقم باستثمار مبلغ قيمته 33.71 مليون دينار جزائري

ـ هدف المدة الخاصة باسترجاع القرض لم يتحقق لأن البنك قد زاد عن المدة المحددة ب 33.20

ـ فيما يخص الأهداف الخاصة بالحجم و عدد القروض في كل نوع فقد تحققا بالكامل .

ـ القرار : من خلال ما توسلنا إليه باستخدام هذه الطريقة نجد أن المحفظة ستكون من القروض التالية :
 $x_{11}, x_{12}, x_{13}, x_{21}, x_{23}, x_{24}, x_{32}, x_{33}$.

ـ بالإشارة إلى أن هذه المحفظة قد تكونت وفق شروط البنك و بالعدد المقترن في كل نوع من القروض الثلاثة.

3ـ الحل بطريقة البرمجة بالأهداف ذات الأولوية: *Lexicographical*

ـ يتم استخدام هذه الطريقة وفقا للخطوات التالية :

ـ حيث الأهداف التي تأخذ بعين الاعتبار في عملية المفاضلة.

ـ على أساس بعض المعايير ستم عملية المفاضلة و هذه المعايير هي مجموعة القيود المحددة سابقا ، هذا ما

ـ مخصوصة بأصول التي :

REGISTERED

VERSION

ADDS NO

WATERMARK

www.print-driver.com

الفصل الثالث

تطبيق أسلوب البرمجة بالأهداف على بنك التنمية

الجدول رقم (3_6) : الأهداف و المعايير الأساسية في عملية المفاضلة

المعايير	1	2	3	4	5	6	7	8
الربحية	6.75	6.25	5.25	5.5	7.25	8.5	8.25	5.75
الضمان	120	105	60	70	122	87	52	63
كفاية رأس المال	4.48	4.06	0.52	10.04	0.14	1.02	0.14	0.083
رأس المال و الموارد الدائم	96	87	3.96	75.34				
مبالغ القروض	160	145	6.6	125.75	10.45	64	8.75	10.49
المدة	30	21	20	25	1	0.3	0.6	0.9
حجم القروض	1	1	1	1	1	1	1	1
القروض العقارية	1	1	1					
قروض الاستغلال								
قروض الاستثمار								

_ صياغة دالة الهدف : دالة الهدف في نموذج البرمجة بالأهداف ذات الأولوية تستخدم ذات الأهداف ذات الأولوية لتقليل دالة متغيرات الحد الأدنى ولكن في البداية المفاضلة على أساسها وقد اعتمدت الدراسة على الترتيب التالي :



الجدول رقم (3_7) : مستوى الأولوية للأهداف

مستوى الأولوية	الهدف	الآخراف الغير مرغوب فيه
الدرجة الأولى P1	مبلغ و حجم القروض بالإضافة إلى عدد القروض في كل نوع من القروض	$\delta_5^+, \delta_7^+ \delta_7^-, \delta_8^+, \delta_9^+ \delta_{10}^+$
الدرجة الثانية p2	الربحية _ الضمان	δ_1^-, δ_2^-
الدرجة الثالثة p3	كفاية راس المال _ راس المال و الموارد الدائمة	δ_3^+, δ_4^+ على الترتيب
الدرجة الرابعة p4	المدة	δ_6^+

و هكذا يمكن صياغة دالة الهدف على الشكل التالي :

$$p1\delta_5^+ + \delta_7^+ + \delta_7^- + \delta_8^+ + \delta_9^+ + \delta_{10}^+ + p2 \delta_1^- + \delta_2^- + \\ p3 \delta_3^+ + \delta_4^+ + p4 \delta_6^+$$

تحت القيود التالية :

$$1: 6.75x_{11} + 6.25x_{12} + 5.25x_{13} + 5.5x_{14} + 7.25x_{21} + 8.5x_{22} + 8.25x_{23} \\ + 5.75x_{24} + 7.75x_{13} + 4x_{32} + 6.25x_{33} + 4.75x_{34} + \delta_1^- - \delta_1^+ = 49$$

$$2: 120x_{11} + 105x_{12} + 60x_{13} + 70x_{14} + 122x_{21} + 87x_{22} + 52x_{23} + 63x_{24} \\ + 95x_{31} + 75x_{32} + 92x_{33} + 45x_{34} + \delta_2^- - \delta_2^+ = 680$$

$$3: 4.48x_{11} + 4.06x_{12} + 0.52x_{13} + 10.04x_{14} + 0.14x_{21} + 1.02x_{22} + 0.14x_{23} \\ + 0.083x_{24} + 0.15x_{31} + 0.14x_{32} + 0.38x_{33} + 0.28x_{34} + \delta_3^- - \delta_3^+ = 164.8$$

$$4: 96x_{11} + 87x_{12} + 3.96x_{13} + 75.34x_{14} + \delta_4^- - \delta_4^+ = 288.9$$

$$5: 160x_{11} + 145x_{12} + 6.6x_{13} + 125.57x_{14} + 10.45x_{21} + 64x_{22} + 8.75x_{23}$$

$$+10.49x_{24} + 5.5x_{31} + 5x_{32} + 4.8x_{33} + 3.57x_{34} + \delta_5^- - \delta_5^+ = 384.8$$

$$6: 30x_{11} + 21x_{12} + 20x_{13} + 25x_{14} + 1x_{21} + 0.3x_{22} + 0.6x_{23} \\ + 0.9x_{24} + 5x_{31} + 6x_{32} + 5.5x_{33} + 7x_{34} + \delta_6^- - \delta_6^+ = 51.8$$

$$7: x_{11} + x_{12} + x_{13} + x_{14} + x_{21} + x_{22} + x_{23} + x_{24} + x_{31} + x_{32} + x_{33} + x_{34} + \delta_7^- - \delta_7^+ = 8$$

$$8: x_{11} + x_{12} + x_{13} + x_{14} + \delta_8^- - \delta_8^+ = 3$$

$$9: x_{21} + x_{22} + x_{23} + x_{24} + \delta_9^- - \delta_9^+ = 2$$

$$10: x_{31} + x_{32} + x_{33} + x_{34} + \delta_{10}^- - \delta_{10}^+ = 3$$

$$x_{11}, x_{12}, x_{13}, x_{14}, x_{21}, x_{22}, x_{23}, x_{24}, x_{31}, x_{32}, x_{33}, x_{34} \geq 0$$

$$\delta_1^-, \delta_2^-, \delta_3^-, \delta_4^-, \delta_5^-, \delta_6^-, \delta_7^-, \delta_8^-, \delta_9^-, \delta_{10}^- \geq 0$$

$$\delta_1^+, \delta_2^+, \delta_3^+, \delta_4^+, \delta_5^+, \delta_6^+, \delta_7^+, \delta_8^+, \delta_9^+, \delta_{10}^+ \geq 0$$

الحل :

لحل هذا النموذج نتبع مجموعة من الخطوات تعتمد على درجة الأولوية أي من (p1) إلى (p4) و تكمن هذه الخطوات فيما يلي :

الخطوة الأولى : سنقوم بإيجاد :

مع بحث الأهداف الأخرى ، و عندما نجد حلول هذه الخطوة نعتبرها قيود p1 أي نعطي للهدف الأول الأولوية

حلوله بما يحقق القيود السابقة في الخطوة الثانية و هكذا إلى أن نصل إلى الحل الأمثل حيث أن النموذج سيكون كما يلي :

$$\text{Min P1 : } \delta_5^+ + \delta_7^+ + \delta_7^- + \delta_8^+ + \delta_9^+ + \delta_{10}^-$$

$$1: 6.75x_{11} + 6.25x_{12} + 5.25x_{13} + 5.5x_{14} + 7.25x_{21} + 8.5x_{22} + 8.25x_{23} \\ + 5.75x_{24} + 7.75x_{13} + 4x_{32} + 6.25x_{33} + 4.75x_{34} + \delta_1^- - \delta_1^+ = 49$$

$$2: 120x_{11} + 105x_{12} + 60x_{13} + 70x_{14} + 122x_{21} + 87x_{22} + 52x_{23} + 63x_{24} \\ + 95x_{31} + 75x_{32} + 92x_{33} + 45x_{34} + \delta_2^- - \delta_2^+ = 680$$

$$3: 4.48x_{11} + 4.06x_{12} + 0.52x_{13} + 10.04x_{14} + 0.14x_{21} + 1.02x_{22} + 0.14x_{23} \\ + 0.083x_{24} + 0.15x_{31} + 0.14x_{32} + 0.38x_{33} + 0.28x_{34} + \delta_3^- - \delta_3^+ = 134.8$$

$$4: 96x_{11} + 87x_{12} + 3.96x_{13} + 75.34x_{14} + \delta_4^- - \delta_4^+ = 288.9$$

$$5: 160x_{11} + 145x_{12} + 6.6x_{13} + 125.57x_{14} + 10.45x_{21} + 64x_{22} + 8.75x_{23} \\ + 10.49x_{24} + 5.5x_{31} + 5x_{32} + 4.8x_{33} + 3.57x_{34} + \delta_5^- - \delta_5^+ = 384.8$$

$$6: 30x_{11} + 21x_{12} + 20x_{13} + 25x_{14} + 1x_{21} + 0.3x_{22} + 0.6x_{23} \\ + 0.9x_{24} + 5x_{31} + 6x_{32} + 5.5x_{33} + 7x_{34} + \delta_6^- - \delta_6^+ = 51.8$$

$$7: x_{11} + x_{12} + x_{13} + x_{14} + x_{21} + x_{22} + x_{23} + x_{24} + x_{31} + x_{32} + x_{33} + x_{34} + \delta_7^- - \delta_7^+ = 8$$

$$8: x_{11} + x_{12} + x_{13} + x_{14} + \delta_8^- - \delta_8^+ = 3$$

$$9: x_{21} + x_{22} + x_{23} + x_{24} + \delta_9^- - \delta_9^+ = 2$$

$$10: x_{31} + x_{32} + x_{33} + x_{34} + \delta_{10}^- - \delta_{10}^+ = 3$$



ـ حلول هذه الخطوة : موضحة في الشكل التالي

الشكل رقم (17_3) : الصفحة الأولى من نتائج حل الخطوة الأولى

	01:51:47		Tuesday	June	11	2013
	Goal Level	Decision Variable	Solution Value	Unit Cost or Profit c(j)	Total Contribution	Reduced Cost
1	G1	X1	1,00	0	0	0
2	G1	X2	1,00	0	0	0
3	G1	X3	1,00	0	0	0
4	G1	X4	0	0	0	0
5	G1	X5	1,00	0	0	0
6	G1	X6	0	0	0	0
7	G1	X7	1,00	0	0	0
8	G1	X8	1,00	0	0	0
9	G1	X9	1,00	0	0	0
10	G1	X10	0	0	0	0
11	G1	X11	1,00	0	0	0
12	G1	X12	0	0	0	0
13	G1	p1	4,50	0	0	0
14	G1	n1	0	0	0	0
15	G1	p2	29,00	0	0	0
16	G1	n2	0	0	0	0
17	G1	p3	0	0	0	0
18	G1	n3	124,58	0	0	0
19	G1	p4	0	0	0	0
20	G1	n4	101,94	0	0	0
21	G1	p5	0	1,00	0	1,00
22	G1	n5	33,21	0	0	0
23	G1	p6	32,20	0	0	0
24	G1	n6	0	0	0	0
25	G1	p7	0	1,00	0	1,00
26	G1	n7	0	1,00	0	1,00
27	G1	p8	0	1,00	0	1,00

ـ المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي QSB

الشكل رقم (18_3) : الصفحة الثانية من نتائج الخطوة الأولى

	01:51:47		Tuesday	June	11	2013	▲
Constraint	Goal	Value	(Min.) =				
13	G1	p1	4,50	0	0	0	
14	G1	n1	0	0	0	0	
15	G1	p2	29,00	0	0	0	
16	G1	n2	0	0	0	0	
17	G1	p3	0	0	0	0	
18	G1	n3	124,58	0	0	0	
19	G1	p4	0	0	0	0	
20	G1	n4	101,94	0	0	0	
21	G1	p5	0	1,00	0	1,00	
22	G1	n5	33,21	0	0	0	
23	G1	p6	32,20	0	0	0	
24	G1	n6	0	0	0	0	
25	G1	p7	0	1,00	0	1,00	
26	G1	n7	0	1,00	0	1,00	
27	G1	p8	0	1,00	0	1,00	
28	G1	n8	0	0	0	0	
29	G1	p9	0	1,00	0	1,00	
30	G1	n9	0	0	0	0	
31	G1	p10	0	1,00	0	1,00	
32	G1	n10	0	0	0	0	
	G1	Goal	Value	(Min.) =	0		
	Constraint	Left Hand Side	Direction	Right Hand Side	Slack or Surplus	ShadowPrice Goal 1	

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي QSB

النتائج :

$$x_{11} = x_{12} = x_{13} = x_{21} = x_{23} = x_{24} = x_{31} = x_{33} = 1$$

$$x_{14} = x_{22} = x_{32} = x_{34} = 0$$

$$\delta_5^+, \delta_7^+, \delta_7^-, \delta_8^+, \delta_9^+, \delta_{10}^+ = 0$$

$$\delta_1^+ = 4.5, \delta_2^+ = 29, \delta_3^- = 124.58, \delta_4^- = 101.94$$

$$\delta_5^- = 33.21, \delta_6^+ = 32.20$$



يلاحظ من النتائج أن الهدف الأول $p_1 = 0$ أي أن الانحرافات $\delta_5^+, \delta_7^-, \delta_8^+, \delta_9^+, \delta_{10}^+$ و الدالة $\text{Min} = 0$ ، أي أن الهدف الأول تحقق تماماً.

الخطوة الثانية :

تدنيه الانحرافات : $\text{Min } p_2 \delta_1^- + \delta_2^-$

هذه الأهداف ذات الأولوية الثانية مع إضافة حلول الخطوة الأولى ذات الأولوية الأولى باعتبارها كقييد في هذه الخطوة إضافة إلى القيود السابقة و هذا ما سيوضحه الشكل الآتي :

$\text{Min } p_2 \delta_1^- + \delta_2^-$

$0 = \delta_5^+ + \delta_7^+ + \delta_7^- + \delta_8^+ + \delta_9^+ + \delta_{10}^+$ تحت القيود السابقة + قيد إضافي

الشكل رقم (19_3) : صفحة النموذج الخاص بالخطوة الثانية.

p5	n5	p6	n6	p7	n7	p8	n8	p9	n9	p10	n10	Direction	R. H. S.
												=	49
												=	680
												=	134.8
												=	288.9
-1	1											=	384.8
		-1	1									=	51.8
				-1	1							=	8
						-1	1					=	3
								-1	1			=	3
										-1	1	=	2
1				1	1	1		1		1		=	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0		
M	M	M	M	M	M	M	M	M	M	M	M		

المصدر : البرنامج الإحصائي QSB



حلول الخطوة الثانية :

الشكل رقم (20_3) : يمثل الصفحة الأولى من نتائج الخطوة الثانية

	11:01:40		Tuesday	June	11	2013	▲
	Goal Level	Decision Variable	Solution Value	Unit Cost or Profit c(j)	Total Contribution	Reduced Cost	
1	G1	X1	0	0	0	0	
2	G1	X2	1,00	0	0	0	
3	G1	X3	1,00	0	0	0	
4	G1	X4	1,00	0	0	0	
5	G1	X5	1,00	0	0	0	
6	G1	X6	1,00	0	0	0	
7	G1	X7	1,00	0	0	0	
8	G1	X8	0	0	0	0	
9	G1	X9	1,00	0	0	0	
10	G1	X10	0	0	0	0	
11	G1	X11	1,00	0	0	0	
12	G1	X12	0	0	0	0	
13	G1	p1	6,00	0	0	0	
14	G1	n1	0	1,00	0	1,00	
15	G1	p2	3,00	0	0	0	
16	G1	n2	0	1,00	0	1,00	
17	G1	p3	0	0	0	0	
18	G1	n3	118,08	0	0	0	
19	G1	p4	0	0	0	0	
20	G1	n4	122,60	0	0	0	
21	G1	p5	0	0	0	0	
22	G1		0,6	14,12	0	0	

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي QSB



الشكل رقم (21_3) : الصفحة الثانية من نتائج الخطوة الثانية

	11:01:40		Tuesday	June	11	2013	▲
14	G1	n1	0	1,00	0	1,00	
15	G1	p2	3,00	0	0	0	
16	G1	n2	0	1,00	0	1,00	
17	G1	p3	0	0	0	0	
18	G1	n3	118,08	0	0	0	
19	G1	p4	0	0	0	0	
20	G1	n4	122,60	0	0	0	
21	G1	p5	0	0	0	0	
22	G1	n5	14,13	0	0	0	
23	G1	p6	26,60	0	0	0	
24	G1	n6	0	0	0	0	
25	G1	p7	0	0	0	0	
26	G1	n7	0	0	0	0	
27	G1	p8	0	0	0	0	
28	G1	n8	0	0	0	0	
29	G1	p9	0	0	0	0	
30	G1	n9	0	0	0	0	
31	G1	p10	0	0	0	0	
32	G1	n10	0	0	0	0	
	G1	Goal	Value	(Min.) =	0		
Constraint	Left Hand Side	Direction	Right Hand Side	Slack or Surplus	ShadowPrice Goal 1		
1	C1	49,00	=	49,00	0	0	

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي QSB

النتائج :

$$= x_{12} = x_{13} = x_{14} = x_{21} x_{22} = x_{23} = x_{31} = x_{33} = 1$$

$$x_{11} = x_{24} = x_{32} = x_{34} = 0$$

$$\delta_1^+ = 6, \delta_2^+ = 3, \delta_3^- = 118.08, \delta_4^- = 122.6, \delta_5^- = 14.13, \delta_6^+ = 26.6$$

يلاحظ من النتائج أن المدخل الثاني $x_{22} = 0$ أي أن الافتراضات $\bar{1}, \bar{2} = 0$ لهذا نقول أن المدخل الثاني أيضا

$$\text{Min } p3 : \delta_3^+ + \delta_4^-$$

تمدد المدخل الثاني x_{22} إضافة إلى القيود الأصلية قيدي حلول الخطوة الأولى وحلول الخطوة الثانية:

$$0 = \delta_5^+ + \delta_7^+ + \delta_8^+ + \delta_9^+ + \delta_{10}^+$$

$$0 = \delta_1^- + \delta_2^-$$

لذلك فالنموذج سيكون كآلاتي :

الشكل رقم (22_3) : الصفحة الأولى لنموذج الخطوة الثالثة

p3	n3	p4	n4
1		1	
-1	1		
		-1	1
0	0	0	0
M	M	M	M
C	C	C	C

المصدر : البرنامج الإحصائي QSB

الشكل رقم (23_3) : الصفحة الثانية لنموذج الخطوة الثالثة

p10	n10	Direction	R. H. S.
		=	49
		=	680
		=	134.8
		=	288.9
		=	384.8
		=	51.8
		=	8
		=	3
		=	3
-1	1	=	2
1		=	0
		=	0
0	0		
M	M		

المصدر : البرنامج الإحصائي QSB

النتائج :

$$x_{12} = x_{13} = x_{14} = x_{21} \quad x_{22} = x_{23} = x_{31} = x_{33} = 1$$

$$x_{11} = x_{24} = x_{32} = x_{34} = 0$$

$$\delta_1^+ = 6, \delta_2^+ = 3, \delta_3^- = 118.08, \delta_4^- = 122.6, \delta_5^- = 14.13, \delta_6^+ = 26.6$$

التعليق على النتائج :



الشكل رقم (24_3) : صفحة الحلول للخطوة الثالثة

	11:54:19		Tuesday	June	II	2013
15	G1	p2	3.00	0	0	0
16	G1	n2	0	0	0	0
17	G1	p3	0	1.00	0	1.00
18	G1	n3	118.08	0	0	0
19	G1	p4	0	1.00	0	1.00
20	G1	n4	122.60	0	0	0
21	G1	p5	0	0	0	0
22	G1	n5	14.13	0	0	0
23	G1	p6	26.60	0	0	0
24	G1	n6	0	0	0	0
25	G1	p7	0	0	0	0
26	G1	n7	0	0	0	0
27	G1	p8	0	0	0	0
28	G1	n8	0	0	0	0
29	G1	p9	0	0	0	0
30	G1	n9	0	0	0	0
31	G1	p10	0	0	0	0
32	G1	n10	0	0	0	0
	G1	Goal	Value	(Min.) =	0	
	Constraint	Left Hand Side	Direction	Right Hand Side	Slack or Surplus	Shadow Price Goal 1
1	C1	49.00	=	49.00	0	0
2	C2	680.00	=	680.00	0	0

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي QSB

نلاحظ من النتائج أن المهدف الثالث $0 = \delta_3^+, \delta_4^+$ أي أن الانحرافات

لهذا نقول أن المهدف الثالث الذي يتضمن كافية راس المال و الموارد الدائمة أيضا تحقق إضافة إلى الأهداف السابقة (الربحية ، الضمان ، الحجم ، عدد القروض في كل نوع).

الخطوة الرابعة والأخيرة : تدنيه الانحراف

$$\text{Min } p4 : \delta_6^+$$

تحت القيود السابقة إضافة إلى حلول الخطوة الأولى ، الثانية و الثالث

$$0 = \delta_3^+ + \delta_4^+$$

$$0 = \delta_5^+ + \delta_7^+ + \delta_7^- + \delta_8^+ + \delta_9^+ + \delta_{10}^+$$



و هذا ما سيوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (3_25) : صفحة نموذج الخطوة الرابعة

p9	n9	p10	n10	Direction	R. H. S.
				=	49
				=	680
				=	134.8
				=	288.9
				=	384.8
				=	51.8
				=	8
				=	3
-1	1			=	3
		-1	1	=	2
1		1		=	0
				=	0
0	0	0	0	=	0
M	M	M	M		
Continuous	Continuous	Continuous	Continuous		

المصدر : البرنامج الإحصائي QSB

النتائج :

الشكل رقم (3_26) : صفحة حل الخطوة الرابعة للنموذج

	12:13:34	Tuesday	June	11	2013	
16	G1	n2	0	0	0	
17	G1	p3	0	0	0	
18	G1	n3	118.08	0	0	
19	G1	p4	0	0	0	
20	G1	n4	122.60	0	0	
21	G1	p5	0	0	25.00	
22	G1	n5	14.13	0	0	
23	G1	p6	26.60	1.00	26.60	
24	G1	n6	0	0	1.00	
25	G1	p7	0	0	50.00	
26	G1	n7	0	0	0	
27	G1	p8	0	0	25.00	
28	G1	n8	0	0	0	
29	G1	p9	0	0	0.50	
30	G1	n9	0	0	24.10	
31	G1	p10	0	0	5.50	
32	G1	n10	0	0	19.50	
	G1	Goal	Value	(Min.) =	26.60	
	Constraint	Left Hand Side	Direction	Right Hand Side	Slack or Surplus	Shadow Price Goal 1
1	C1	49.00	=	49.00	0	0
2	C2	680.00	=	680.00	0	0
3	C3	134.80	=	134.80	0	0

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي QSB